الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2018

الموضـــوع

إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012 – 2017)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقـدي و بنكي

إعداد الطـالبة:

دربـالي شـهرزاد

إشراف الأستـاذ

د/ محمد عدنان بن الضيف

السنة الجامعية:2017-2018

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف محمد عدنان بن الضيف على كل التوجيهات والنصائح القيمة التي قدمها لي حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية

كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخيرهم وقتهم وجهدهم لقراءتها وتقييمها

كما لايفوتني أن اشكر كل من فتح لي باب قلبه قبل باب علمه وكل من ساهم ووضع بصمته في انجاز هذا العمل ، واخص بالذكر الأستاذة الفاضلة كردودي صبرينة التي لم تبخل علي بأي معلومة

وكما اشكر جميع أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد

إلى من نزل في حقهما قول الله تعالى

" ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

الوالدين الكريمين أدامهما الله لي

إلى العطاء الذي لاينضب والرفقة التي لاتنقطع

أختي العزيزتين

إلى الشموع التي تحترق لتضيء طريق الآخرين

أساتذتي الكرام

إلى كل رفيقات الدرب اللواتي جمعتني بهن أحلى أيام بسكرة

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد فله فائق التقدير والاحترام

الملخص

الملخص

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، حيث ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة وقيمة اقتصادية عالية، وبذلك أصبح النفط خاصية من خصائص الحضارة الإنسانية في القرن العشرين وما بعده.

لقد شغل النفط جميع الدول المصدرة والمستوردة، حيث عملت على معرفة وتحليل مختلف جوانب هذه المادة الأولية، من خلال معرفة مختلف أشكالها وتحديد وحدات قياس لها وأسعار تمكن من عرضها في السوق، حيث تتأثر هذه الأسعار بمجموعة من العوامل التي تجعلها متقلبة وغير مستقرة مما ينعكس ذلك على السياسات الاقتصادية للدول المصدرة وكذا المستوردة للنفط.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية اعتمدت منذ استقلالها على النفط بصفة مفرطة خلال مسيرتها التنموية، فإيرادات تصديره تعد المصدر الرئيسي لإيراداتها المالية، و من أهم الموارد التي تمول بها برامج التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال مداخيل الإيرادات النفطية التي لا تقل حصتها عن 60% من إيرادات الموازنة العامة، مما جعل قطاع المحروقات القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري، حيث يظهر تأثيره من خلال سيطرته على اغلب مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر بما في ذلك الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري وتعرضه لهزات وصدمات دورية.

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط ، الموازنة العامة

Summary

Oil is considered the most important economic wealth resource in our contemporary world, it has a strategic importance as a major energy source, where this importance is linked to its large retunes. And what can produce energy made it an important position and high economic value. So, oil become a characteristic of human civilization in the twentieth century.

Oil has occupied all exporting and importing countries, it has worked on the knowledge and analysis of various aspects of this raw material by knowing its forms, identifying units of measurement and prices that can be displayed in the market. These prices are affected by a variety of factors that make them volatile and unstable, which is reflected in the economic policies of exporting countries as well as imported oil.

Since its independence, Algeria has relied an oil excessively during its development process. Its exports revenues are the main source of its financial revenues, it is one of the most resources to finance economic development program. This is reflected in revenues from oil revenues of not less than 60% making the hydrocarbon sector. The leading sector of the Algerian economy, showing its influence through its control over most of the indicators of economic growth in Algeria, including the state budget leading to instability in the Algerian economy and exposed to periodic shocks.

Keywords: oil, oil prices, public budget.

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

ملخص الدراسة باللغة العربية III

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية IV

فهرس المحتويات V

قائمة الجداول X

قائمة الأشكال XI

قائمة الملاحق XII

مقدمة أ-ج

طرح الإشكالية والأسئلة الفرعية ب

فرضيات الدراسة ب

أهداف الدراسة ب

أهمية الدراسة ت

مبررات اختيار الموضوع ت

صعوبات الدراسة ت

حدود الدراسة ث

منهجية الدراسة ث

الدراسات السابقة ث

هيكل الدراسة ج

الفصل الأول: عموميات حول النفط ومكانته في الجزائر 2-32

تمهيد 2

المبحث الأول: الأسس النظرية للنفط 3

المطلب الأول: ماهية النفط 3

الفرع الأول: تعريف النفط 3

الفرع الثاني: أنواع ومنتجات النفط 4

المطلب الثاني: خصائص وأهمية النفط 6

الفرع الأول: خصائص النفط	6
الفرع الثاني: أهمية النفط	7
المطلب الثالث: ماهية الاقتصاد النفطي	10
الفرع الأول: تعريف الاقتصاد النفطي	10
الفرع الثاني: مضمون الاقتصاد النفطي	10
المبحث الثاني: أساسيات ومراحل تطور السعر النفطي	12
المطلب الأول: تعريف وأنواع السعر النفطي	12
الفرع الأول: تعريف السعر النفطي	12
الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي	13
المطلب الثاني: أساليب التسعير ومحددات النفط في السوق النفطية	15
الفرع الأول: أساليب التسعير في السوق النفطية	15
الفرع الثاني: محددات النفط في السوق النفطية	16
المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط	18
الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1973- 2000	18
الفرع الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2015	21
المبحث الثالث: النفط في الاقتصاد الجزائري	23
المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر	23
الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر	23
الفرع الثاني: إنشاء الشركة الوطنية " سونطراك"	24
المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وإمكانيات الجزائر من النفط	25
الفرع الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	25
الفرع الثاني: إمكانيات الجزائر من النفط	26
المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000- 2017	29
الفرع الأول: تقلبات أسعار النفط خلال العشر سنوات الأولى للألفية الثالثة	29
الفرع الثاني: تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2010- 2017	30
خلاصة الفصل	32

الفصل الثاني: الموازنة العامة ومكوناتها	34-78
تمهيد	34
المبحث الأول: النفقات العامة	35
المطلب الأول: ماهية النفقات العامة	35
الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم النفقات العامة	35
الفرع الثاني: تعريف النفقات العامة	36
الفرع الثالث: ضوابط الإنفاق العام	37
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	39
الفرع الأول: التقسيمات العلمية للنفقات العامة	39
الفرع الثاني : التقسيمات الوضعية للنفقات العامة	42
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	45
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	45
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة	48
المبحث الثاني: الإيرادات العامة	50
المطلب الأول: ماهية الإيرادات العامة	50
الفرع الأول: تطور نظرية الإيرادات العامة	50
الفرع الثاني: تعريف النفقات العامة	51
المطلب الثاني: مصادر الإيرادات العامة	52
الفرع الأول: الإيرادات من ممتلكات الدولة	52
الفرع الثاني: الإيرادات السيادية	55
الفرع الثالث: الإيرادات الائتمانية	61
المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة	66
المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة	66
الفرع الأول:تعريف الموازنة العامة للدولة	66
الفرع الثاني: وظائف الموازنة	67
المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة	69
الفرع الأول: مبدأ سنوية الموازنة العامة	69

الفرع الثاني: مبدأ وحدة الموازنة العامة	70
الفرع الثالث: مبدأ شمولية الموازنة العامة	71
الفرع الرابع: قاعدة توازن الموازنة العامة	71
الفرع الخامس: مبدأ عدم تخصيص الإيرادات	72
المطلب الثالث: علاقة أسعار النفط بالموازنة العامة	73
الفرع الأول: علاقة أسعار النفط بنفقات الموازنة العامة	73
الفرع الثاني: علاقة أسعار النفط بإيرادات الموازنة العامة	74
الفرع الثالث: علاقة أسعار النفط برصيد الموازنة العامة	75
خلاصة الفصل	78
الفصل الثالث: أسعار النفط وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)	80-109
تمهيد	80
المبحث الأول: الجوانب النظرية للموازنة العامة في الجزائر	81
المطلب الأول: الموازنة العامة حسب التشريع الجزائري	81
الفرع الأول: تعريف ومبادئ الموازنة العامة حسب التشريع الجزائري	81
الفرع الثاني: دورة الموازنة العامة للدولة في الجزائر	83
المطلب الثاني: تبويب النفقات العامة في الجزائر	87
الفرع الأول: نفقات التسيير	88
الفرع الثاني: نفقات التجهيز	92
المطلب الثالث: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر	93
الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية	93
الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية	95
المبحث الثاني: تأثيرات أسعار النفط على أداء الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017)	97
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط ونفقات وإيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	97
الفرع الأول: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2012-2017	97

الفرع الثاني: تطور نفقات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	100
الفرع الثالث: تطور إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017	102
المطلب الثاني: تأثير أسعار النفط على مكونات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	104
الفرع الأول: تأثير أسعار النفط على نفقات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	104
الفرع الثاني: تأثير أسعار النفط على إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	106
الفرع الثالث: تأثير أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017)	107
خلاصة الفصل	109
خاتمة عامة	114-111
نتائج الفرضيات	112
نتائج الدراسة	112
اقتراحات	112
آفاق الدراسة	114
قائمة المراجع	123-116
الملاحق	142-125

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
06- 01	احتياطي النفط في الجزائر و أوبك خلال الفترة (2012- 2017)	27
07- 01	تطور إنتاج النفط في الجزائر و أوبك خلال الفترة (2012- 2017)	28
02-01	أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة	42
02-02	أنواع التقسيمات الوضعية للنفقات العامة	45
02-03	أهم مصادر الإيرادات العامة	65
02-04	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على النفقات العامة	74
02-05	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة	75
02-06	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الموازنة	76
02-07	بنية الموازنة العامة للدولة واهم مكوناتها	77
03-01	مدونة ميزانية التسيير في الجزائر	91
03-01	تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017)	99
03-02	تطورات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017)	101
03-03	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017)	102
03-06	رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017)	108

مقدمة

مقدمة

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859م، كما يعتبر من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، فهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات دول العالم، حيث يؤدي دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية.

وتتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى، كالطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات.

وفي ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة إستراتيجية متعددة الاستخدامات لا يمكن الاستغناء عنها، تظل أسعاره تمثل المحرك والمحدد الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، وبذلك فان لأسعار هذا المورد أثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم سواء المصدرة منها أو المستوردة.

وكمعظم الدول المصدرة للنفط فان الجزائر تعتبره المصدر الأساسي في تمويل ميزانيتها العامة، وبالتالي فان استقرارها وتوازنها مرتبط بالتغيرات التي تطرأ على أسعار هذه المادة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، حيث يؤدي هذا التذبذب وخاصة الانخفاض إلى التأثير على حجم العائدات النفطية وبالتالي الإيرادات المالية للميزانية العامة، حيث أن الميزانية العامة للجزائر تعتبر المرآة العاكسة للمالية العامة للدولة، وللحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا، فهي أهم الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها وبرامجها الاقتصادية، فهي مجموعة جداول أرقام قياسية تتعلق بالاعتمادات المخصصة والإيرادات المتوقع الحصول عليها، فهي تؤثر في كل من حجم الإنتاج القومي ومستوى النمو والنشاط الاقتصادي بمختلف فروعه وقطاعاته، كما قد تتأثر وتستجيب لأي تغير في أسعار النفط.

وبالنظر إلى الأزمات التي مرت بها أسعار النفط والى الأهمية التي يحظى بها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات النفطية منه في الميزانية العامة ركيزة الاقتصاد الجزائري والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية فانه وعلى ضوء التغيرات التي طرأت على أسعار النفط خلال الفترة (2012-2017) التي تجسدت وانعكست في نهاية المطاف على الوضع المالي للدولة وبالتالي على الميزانية العامة من خلال تأثيرها على إجمالي النفقات والإيرادات العامة وبالتالي على الوضع الكلي للميزانية العامة .

الإشكالية:

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة للدولة، وذلك بإلقاء الضوء على أسعار النفط خلال الفترة (2012-2017) وانعكاساتها على نفقات وإيرادات الموازنة العامة وبالتالي على الوضع الكلي للميزانية في الجزائر، ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو الأتي:

ماهي انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2012-2017)؟

وللإحاطة بحيثيات هذه الدراسة، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو مضمون الاقتصاد النفطي؟
- ماهي وظيفة الموازنة العامة ؟
- ماهي العلاقة التي تربط أسعار النفط بمكونات الموازنة العامة للجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- يتضمن الاقتصاد النفطي دراسة مختلف الأنشطة المتعلقة بالثروة النفطية في جميع جوانبها.
- للموازنة العامة وظائف اقتصادية وسياسية وإدارية وقانونية وهذا ما جعلها تحتل مكانة بارزة في مسار التنمية الاقتصادية.
- تربط كل من أسعار النفط ومكونات الموازنة العامة للجزائر علاقة طردية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة لكل من أسعار النفط والموازنة العامة، في الأهمية الكبيرة التي يكتسبها النفط في معظم دول العالم، واعتباره من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة، حيث انه لم يعد مصدرا للطاقة فقط وإنما أصبح كذلك مصدرا لتمويل الموازنة العامة وذلك لاعتماد الاقتصاد الوطني بصفة كبيرة على مايجنيه من هذا القطاع .

أما الموازنة العامة فتكتسب هي الأخرى بالغة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة، فهي تعد المرآة التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للدولة و واحدة من أهم الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ السياسة الاقتصادية

لذلك فان معرفة انعكاس انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر يعتبر ضرورة ملحة لاستشراف أفاق المستقبل واحتمالاته.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى مايلي:

- الوقوف على أساسيات النفط والاقتصاد النفطي مع التركيز على مكانة النفط في الجزائر وقدراتها منه.
- التطرق إلى مختلف السياسات التسعيرية.
- التعرف على أقسام الموازنة العامة للجزائر.
- التعرف على كيفية تبويب النفقات والإيرادات في الموازنة العامة للجزائر.
- تحليل كل من أسعار النفط والنفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017).
- التعرف على علاقة أسعار النفط بعناصر الموازنة العامة.

مبررات اختيار الموضوع:

بكون الجزائر بلد نفطي، فهو يعتمد ويرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على جزء كبير من عوائد قطاع الريع النفطي، وبما أن التضارب الحاد الناجم عن القوى العظمى للتحكم في أسعار النفط يعرف على انه يحدث هزات غالبا، وهذه الأخيرة ستنعكس حتما على واقع الاقتصاد الوطني ، من هذا رأينا أن نختار هذا الموضوع محل الدراسة.

أولا: لان الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يرتكز بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.

ثانيا: لان أي تغير في أسعار النفط سينعكس حتما وبصورة مباشرة وكبيرة على الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: لان الموازنة العامة للدولة من أهم الوثائق التي تترجم وبشكل واضح اثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبة التي واجهتنا خلال انجازنا لهذا البحث في :

- تضارب بعض المعطيات باختلاف مصادرها وغياب المصداقية في التقارير الإحصائية

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

الحد المكاني: اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر

الحد الزماني: تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع مابين (2012-2017)، وذلك لتتبع أسعار النفط التي كانت خلال سنتي 2012 و2013 في مستوى مقبول قبل أن تبدأ في الانخفاض منذ 2014 مسببة في ذلك أزمة نفطية امتدت إلى غاية أواخر سنة 2017، بالإضافة إلى تتبع تطورات كل من النفقات والإيرادات العامة للموازنة العامة في الجزائر.

منهجية الدراسة:

حتى يتم الوقوف على عناصر الدراسة ومحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تمت الاستعانة بالمناهج التالية:

المنهج التاريخي: من اجل التطرق الى التطور التاريخي الى كل من اسعار النفط وتاريخ النفط في الجزائر.

المنهج الوصفي: من اجل تقديم نظرة عامة عن عناصر الدراسة: النفط، النفقات، الايرادات والموازنة العامة.

المنهج التحليلي: وذلك من اجل ربط وايجاد العلاقة بين اسعار النفط والموازنة العامة للجزائر.

الدراسات السابقة:

1. دراسة جوهرة مناصرية (2015- 2016) : **انعكاس تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر(2000-2015)** – مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، حيث تهدف هذه الدراسة للوقوف على العلاقة التي تربط أسعار النفط بالموازنة العامة، حيث تضمنت تقلبات أسعار النفط من ارتفاع وانخفاض وتأثيرها على كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، بالإضافة إلى الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني زهينا بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمية.
2. دراسة لحسن دردوري (2013- 2014): **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة الجزائر وتونس–** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ومكانة إجراءات سياسة الميزانية في الوصول إلى تحقيق توازن الموازنة، بالإضافة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الموازنة العامة في الجزائر وتونس.

3. دراسة زيوش رحمة (2010-2011): **الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه عن كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عن الإطار القانوني والمحاسبي لقانون المالية والميزانية العامة للجزائر وكذلك كيفية تنفيذ قانون المالية والرقابة الممارسة عليه.
4. دراسة بلقلة إبراهيم (2014- 2015): **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية الغير مرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار السلبية التي تزاولها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار.
5. دراسة بن عوالي خالدية (2015- 2016): **استخدام العوائد النفطية – دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية استخدام العوائد النفطية في الجزائر مقارنة بالنرويج التي كانت لها تجربة رائدة في هذا المجال بالإضافة إلى توضيح أهمية العوائد النفطية وتأثيرها على اقتصاد الدول المنتجة للنفط.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تناولت كيفية تأثير انخفاض أسعار النفط على النفقات العامة والإيرادات العامة وبالتالي على الرصيد الإجمالي للميزانية في الجزائر وذلك من خلال التركيز على الأزمة النفطية الأخيرة 2014 التي عرفت انهيارا كبيرا في أسعار النفط.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول تتمثل فيما يلي:

مقدمة: وقد تضمنت كل من الإشكالية الرئيسية للدراسة، بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية والفرضيات، وقد حاولنا أيضا أن نوضح من خلال المقدمة أهمية الدراسة وأهدافها بالإضافة إلى كل من مبررات اختيار الموضوع، صعوبات الدراسة، حدود الدراسة، منهجية الدراسة، وأيضا التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بدراستنا.

الفصل الأول: جاء بعنوان: **عموميات حول النفط ومكانته في الجزائر**، والذي تناول بدوره ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل في المبحث الأول الذي تضمن الأسس النظرية للنفط بما في ذلك ماهية النفط، خصائص وأهمية النفط بالإضافة إلى ماهية الاقتصاد النفطي ، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى

أساسيات ومراحل تطور السعر النفطي والذي تناول كلا من تعريف وأنواع السعر النفطي ، أساليب التسعير في السوق النفطية، بالإضافة إلى التطور التاريخي لأسعار النفط ومحدداته في السوق النفطي، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للتكلم عن النفط في الاقتصاد الجزائري والذي تناول تاريخ النفط في الجزائر، أهمية وإمكانيات الجزائر من النفط، بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2010-2017.

الفصل الثاني: جاء بعنوان: **الموازنة العامة ومكوناتها**، والذي تناول بدوره ثلاثة مباحث، تتمثل في المبحث الأول الذي جاء بعنوان النفقات العامة والذي تضمن ماهية النفقات العامة، تقسيمات النفقات العامة بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، أما المبحث الثاني فقد احتوى على أساسيات الإيرادات العامة من ماهية ومصادر، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى ماهية الموازنة العامة وقواعدها، بالإضافة إلى العلاقة التي تربط كلا من أسعار النفط والموازنة العامة.

الفصل الثالث: جاء بعنوان: **أسعار النفط وتاثيراتها على الموازنة العامة خلال الفترة (2012– 2017)**، والذي تناول بدوره مبحثين أساسيين تضمن أولهما الجوانب النظرية للموازنة العامة في الجزائر بما في ذلك الموازنة العامة حسب التشريع الجزائري ، بالإضافة إلى تبويب كل من النفقات والإيرادات العامة في الموازنة العامة للجزائر، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة انعكاسات أسعار النفط على أداء الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017) حيث تطرقنا فيه إلى تطور أسعار النفط ونفقات وإيرادات الموازنة العامة في الجزائر وكذلك تأثير أسعار النفط على مكونات الموازنة العامة.

خاتمة: وقد جاء فيها كل من: نتائج الفرضيات، نتائج الدراسة، الاقتراحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

عموميات حول النفط ومكانته

في الجزائر

تمهيد:

عرف النفط منذ ظهوره بكونه مورد مهم وأساس لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول باعتباره الصناعة الأولى، وذلك بتعدد مشتقات ومميزات هذه السلعة التي تنتج عنها في العالم والتي تقوم عليها كل الصناعات، فالإنسان منذ أن عرف هذه المادة الخام لم يستطع الاستغناء عنها وذلك من خلال ما تلبي له من حاجات، وما توفره له من متطلبات الحياة ومن خلاله تسعى لزيادة التطور التكنولوجي.

وبتطور العصور أصبح لهذه المادة الخام اقتصاد قائم بذاته يدرس الندرة بكون البترول مادة ناضبة غير متجددة، ويسعى إلى تلبية حاجات المجتمع، وسوق ينظم عمليات تبادل هذه السلعة، وتعرف أسعاره بتغيراتها المستمرة على مر الزمن، وذلك لعدة أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على هذه الثروة ومكانتها في الجزائر، وذلك ن خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأسس النظرية للنفط، والذي سنتناول فيه: ماهية النفط، خصائص وأهمية النفط، بالإضافة إلى ماهية الاقتصاد النفطي.

المبحث الثاني: أساسيات ومراحل تطور السعر النفطي، والذي سنتناول فيه: تعريف وانواع السعر النفطي، اساليب التسعير في السوق النفطية، التطور التاريخي لاسعار النفط ومحدداته في السوق النفطي.

المبحث الثالث: النفط في الاقتصاد الجزائري، والذي سنتناول فيه: تاريخ النفط في الجزائر، اهمية و امكانيات الجزائر من النفط، بالاضافة الى تقلبات اسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2010- 2017).

المبحث الأول: الأسس النظرية للنفط

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة، إلا انه لا يزال النفط عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة، وهذا مازاه أهمية وتأثيرا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة.

المطلب الأول: ماهية النفط

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول للتنمية الاقتصادية، سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على النفط وأنواعه ومنتجاته.

الفرع الأول: تعريف النفط

النفط أو البترول كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر، وتستخدم كلمة النفط عامة لتشمل الزيت النفطي والغاز الطبيعي، حيث يعرف الزيت النفطي بأنه في صورة سائلة، بينما يعرف الغاز الطبيعي بأنه نفط في صورة غازية ويتكون النفط من مركبات هيدروكربونية أي أن أساسها الكيمائي عنصرا الهيدروجين والكربون، والتي تتخذ أشكالا مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير والتصنيع ويوجد النفط عند سطح الأرض أو في باطنها وعلى الرغم من عدم اتفاق العلماء على أصل النفط، حيث يرجع بعضهم أصل النفط إلى مواد عضوية، ويرجع البعض الآخر أصل النفط إلى مواد غير عضوية إلا أنهم يتفقون على أن النفط يوجد في الطبيعة بكميات محدودة قابلة للنفاذ.[1]

[1] سيد احمد فتحي احمد الخولي، **"اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة"**، الطبعة الثامنة، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2015، ص 16.

ونجد عدة تعاريف للنفط تختلف بحسب أشكاله منها:

" هو مادة سائلة وهي مادة الهيدروكربونات السائلة، ويطلق عليها النفط الخام، له رائحة خاصة ومتميزة، تتنوع ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما انه مادة لزجة تختلف لزوجته حسب كثافته النوعية أو ثقله والعكس صحيح"[1]

" مادة بصورة غازية ويسمى الغاز الطبيعي، وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان، والإيثان، والبروبين والبوتان والنتروجين وثاني اوكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة"[2]

ومما سبق فان النفط هو عبارة عن سائل قاتم اللون يحتوي على مئات من المركبات الكيميائية ولهذا تتعدد أشكاله، فمنها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين، ومنها ماهو صلب كالقطران.

الفرع الثاني: أنواع النفط ومنتجاته

يتوضح لنا من التعريف السابق أن للنفط أنواع ومنتجات متعددة سنتطرق إليها فيما يلي:

أولا: أنواع النفط:

النفط الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا انه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية، فالنفط يتباين ويختلف في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر وحتى في داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة.

فالمنطقة الاروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، أو النفط العربي في المنطقة الأسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية، وهناك أيضا نفط خفيف أو ثقيل أو متوسط، أو

[1] جوهرة مناصرية، **" انعكاس تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر-"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 4.

[2] أمينة مخلفي، **"محاضرات في مدخل إلى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)"-** الجزء الأول، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة ورقلة، 2014/2013، ص ص 07 08.

يقال نفط بحسب درجة الكثافة النوعية، عالي أو منخفض، أو قد يقال حلو أو مر للتدليل على مقدار ونسبة احتوائه من المادة الكبريتية.[1]

وهذا الاختلاف ينجم عنه تبعات متعددة على النفط أهمها:[2]

- ✓ التأثير على قيمة وسعر النفط.
- ✓ التأثير على الكلفة الإنتاجية للنفط.
- ✓ التأثير على العرض النفطي وذلك من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي.
- ✓ التأثير على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.

ثانيا: منتجات النفط

النفط الخام يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها، فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية أو منها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية كما يلي:[3]

- المنتجات الخفيفة : تتمثل فيما يلي:
  - ✓ الغاز الطبيعي
  - ✓ بنزين الطائرات
  - ✓ بنزين السيارات
  - ✓ كيروسين
- المنتجات المتوسطة: تتمثل فيما يلي:
  - ✓ زيت الغاز
  - ✓ زيت الديزل
  - ✓ زيت التشحيم

[1] محمد احمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، ديوان المطبوعات البترولي، الجزائر، 1983، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص ص 13 14.

[3] أمينة مخلفي، **"اثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2004-2005، ص 10.

- المنتجات الثقيلة: تتمثل فيما يلي:
  - ✓ زيت الوقود
  - ✓ الاسفلت
  - ✓ الشمع

المطلب الثاني: خصائص وأهمية النفط

تزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة إستراتيجية للدول المنتجة بشكل عام، حيث انه أداة تساعد في الخروج من الفقر والحرمان، ومنه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخصائص التي تميزه والى الأهمية التي يحظى بها.

الفرع الأول: خصائص النفط

يتميز النفط بالخصائص التالية:[1]

- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدمج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد، هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا، وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهضة جدا.
- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- يعتبر النفط مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.
- تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.
- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.
- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية .
- يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.

[1] مديحة حسن الدغيري، **"اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"**، الطبعة الثانية، دار الجميل، بيروت، 1998، ص ص 50، 51.

الفرع الثاني: أهمية النفط

يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية وإنما أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية.

أولا: الأهمية الاقتصادية للنفط:

تكمن الأهمية الاقتصادية للنفط فيما يلي:[1]

I. **النفط كمصدر رئيسي للطاقة:** الطاقة احد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يؤديه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها.

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.
- تكلفة إنتاج النفط اقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقية له.
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات الأخرى).

II. **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة:** مايميز النفط كمادة أولية انه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتر وكيماوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية..) ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

III. **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب

[1] حمادي نعيمة، **"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"**، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص ص 8 9.

على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية (وليس في شكله الأولي كمادة خام).

IV. **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لان النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبتها عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

V. **دور النفط في تنشيط الأسواق المالي:** توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للنفط:

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية: [1]

I. **النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين، المازوت، والديزل.

II. **دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية:** تؤدي المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي، والأسمدة ...، دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

III. **دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:** نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال، إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

[1] حمادي نعيمة، **"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"**، مرجع سابق، ص ص، 9 10.

IV. **دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية:** تؤدي الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديهم وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

ثالثا: الأهمية السياسية للنفط:

تتجلى أهمية النفط السياسية فيما يلي:[1]

I. **النفط والاستقرار السياسي:** يؤدي النفط دورا هاما في صنع القرار السياسي ويشار إليه على انه أساس السلام في العالم، وذلك لان توزيع النفط في العالم غير متكافئ ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، وتعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم به، وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ومن ابرز ماقاله في هذا السياق وزير الخارجية الأمريكي السابق **هنري كيسنجر**: " النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم" وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 وحرب الخليج 1990 وصولا إلى حرب العراق 2003 التي كان النفط المباشر لكل منها.

II. **النفط كسلاح للضغط:** لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

[1] المرجع نفسه، ص 10.

المطلب الثالث: ماهية الاقتصاد النفطي

سنتطرق فيما يلي إلى كل من مفهوم ومضمون الاقتصاد النفطي.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد النفطي

يعتبر موضوع علم الاقتصاديات النفطي من العلوم الاقتصادية الحديثة والمعاصرة، وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي الفترة التي أعقبت استغلاله بصورة واسعة، وظهور مركز وقوة و أهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري وكذلك الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي.

وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار الثروة النفطية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وعلى الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على حد سواء.

لذا أخذت معظم جامعات العالم بتدريس موضوع علم الاقتصاد النفطي في أقسامها وفروعها الاقتصادية، وكذا ظهرت وتكونت العديد من المؤسسات العالمية المتخصصة في موضوع الثروة النفطية. [1]

إن موضوع الاقتصاد النفطي يعتبر من العلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية القطاعية أو الفرعية، وذلك لكونه موضوع ينص البحث فيه حول نشاطات الإنسان الواعية والهادفة والمتعلقة بثروة طبيعية معلومة ومعينة وهي الثروة البترولية (البترول والغاز) والذي يهدف إليه ذلك النشاط الإنساني بإيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان.[2]

أي انه ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي النفطي من إنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة النفطية.

الفرع الثاني: مضمون الاقتصاد النفطي

إن الاقتصاد النفطي يتضمن مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة في إيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة النفطية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة، فتلك النشاطات الإنسانية الاقتصادية تكون على عدة مراحل وهي كالآتي:[3]

I. **مرحلة البحث والتنقيب:** وهي المرحلة المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية وفي الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والهادفة نحو معرفة وتحديد

[1] محمد احمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سابق، ص 3.
[2] المرجع نفسه، ص 3.
[3] المرجع نفسه، ص ص 4 5.

الثروة النفطية، سواء كانت من ناحية كميتها أو نوعيتها أو موقعها الجيولوجي والجغرافي، وكذلك مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

II. **مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي**: وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلدة أو خارجها.

III. **مرحلة النقل النفطي**: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري، وقد تكون مناطق تصديره و تصنيعه قريبة وداخلية وقد تكون بعيدة وخارجية.

IV. **مرحلة التكرير والتصفية النفطية**: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو العمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة، ويطلق على هذه المرحلة بمرحلة الصناعة التحويلية، لأنها نشاط صناعي معتمد ومرتبط بالمادة الخام النفطية لتحويلها إلى منتجات مصنعة.

V. **مرحلة التسويق والتوزيع**: وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة على النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

VI. **مرحلة التصنيع البتر وكيماوية**: وهذه المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بترو كيماوية ومختلفة ومتنوعة تعد بالميئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية...الخ.

إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني والعالمي.

المبحث الثاني: أساسيات ومراحل تطور السعر النفطي

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا، وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بأخر في تغير الأسعار وتقلبها، ولذلك فان دراستنا لأسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة لها تعتبر ضرورة ملحة.

المطلب الأول: تعريف وأنواع السعر النفطي

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف السعر النفطي وأنواعه المتعددة.

الفرع الأول: تعريف السعر النفطي

"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائد سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا."[1]

"سعر النفط الحقيقي، أو مايسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس.[2]

"السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص[3]، ومعنى ذلك انه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل، والتكرير، والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى " سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات، ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع في البئر أو في الميناء ورسوم النقل.[4]

---

[1] محمد احمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سابق، ص ص، 194 195.

[2] حسين عبد الله، **"مستقبل النفط العربي"**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 240.

[3] يوسف صابغ، **" سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)"**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 128.

[4] بن عوالي خالدية ، **"استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015، ص ص ، 37 38.

ومن خلال مجموعة التعاريف السابقة نستنتج أن " السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية في فترة زمنية محددة معبر عنها بالنقود وغالبا بالدولار".

الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي

لسعر النفط عدة أنواع تتمثل فيما يلي:[1]

أولا: الأسعار المعلنة

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة " ستاندراد أويل" والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق النفطية وعند فوهة البئر.

وبتزايد اكتشاف واستغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي، أصبحت الشركات النفطية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للنفط، ونظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار، عقدت عام 1928اتفاقية[2] بين هذه الشركات نتج عنها استقرارا وثبات للأسعار المعلنة في السوق النفطية، وبتطور هذه الأخيرة وظهور دول منتجة أخرى للنفط أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن للنفط من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الإرباح والفوائد النفطية بينها وبين الشركات النفطية العاملة على أراضيها، ولأنه خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات انشات الدول المنتجة شركات مستقلة[3]، والتي أصبحت تبيع بترولها الخام المنتج بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق النفطية، إلا أنها استمرت تعلن كأسعار اسمية للنفط الخام تستعمل لاحتساب الفوائد النفطية بين شركات النفطية والدول النفطية.

ثانيا : الأسعار المتحققة

ظهر هذا النوع للوجود أواخر الخمسينات، حيث عملت به الشركات النفطية المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مؤوية تخصم من السعر المعلن

[1] العمري علي، **"دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر(1970-2006)"**، رسالة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 4.

[2] اتفاقية اكنكري باسكتلندا، وكانت سرية للغاية.

[3] مثل شركة ايران (Nioc) التي انشات عام 1951 وشركة سونطراك الجزائرية في 31 ديسمبر 1963.

أو تسهيلات الدفع، ويمكن تعريف السعر المتحقق بأنه عبارة عن السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري.

من خلال هذا التعريف نقول أن الأسعار المتحققة تتأثر كثيرا بظروف السوق النفطية السائدة والعلاقات الاقتصادية الدولية، فمثلا عند إجراء عقود نفطية طويلة الأجل بين شريكين سيستفيد احدهما (المشتري) بحسومات اكبر مما هو عليه في العقود قصيرة الأجل، وهذا مايجعل السعر المتحقق منخفض حسب مقدار الحسومات.

ثالثا: سعر الإشارة أو السعر المعول عليه

ظهر في فترة الستينات، حيث اعتمد عليه لاحتساب قيمة النفط بين بعض البلدان النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية لأجل توزيع العوائد المالية النفطية بين الطرفين، ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات، وأخذت به العديد من البلدان النفطية، ومثال ذلك ما قامت به "فنزويلا " عندما بادرت خلال عام 1966 بإدخال الأسعار المعول عليها في نظامها المالي مستبعدة بذلك قاعدة الأسعار المتحققة.

رابعا: سعر التكلفة الضريبية

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط التي تقوم باستخراجه الشركات النفطية العاملة في البلدان ومناطق العالم النفطية مضافا إليه عائدا تدفعه هذه الشركات النفطية لحكومات البلدان النفطية المعينة، أو بتعبير أخر تقوم الشركات النفطية العاملة في البلدان النفطية بشراء النفط الذي تستخرجه من أراضي هذه الأخيرة بسعر يكافئ تكلفة الاستخراج مضافا عائدا أو ريعا متمثلا في ضريبة على الدخل يذهب لحكومات تلك الدول لذلك يعتبر السعر أساسي في تعاملات السوق، لان البيع بسعر اقل منه يعني هذا البيع بخسارة.

خامسا: السعر الفوري أو الآني

ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرة أو التنافسية، ويمكن تعريفه على انه " سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، ومن هذا التعريف نرى أن السعر الفوري أو الآني يتأثر كثيرا إذا كانت هناك اختلالات في السوق النفطية، وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن فهو يزيد عنه إذا كانت هناك اختلالات كبيرة بين العرض والطلب واقل إذا كانت هناك اختلالات قليلة.

سادسا: السعر المستقبلي

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.

المطلب الثاني: أساليب التسعير ومحددات النفط في السوق النفطية:

نتطرق في هذا المطلب إلى أساليب تسعير النفط بالإضافة إلى محددات النفط في السوق النفطية.

الفرع الأول: أساليب التسعير في السوق النفطية

لقد كان التصحيح السعري 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة النفطية لذلك ارتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري1973 والتسعير بعده.[1]

أولا: تسعير النفط قبل التصحيح السعري 1973

إن شركات النفط العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن انفرادها بالتسعير هو احد أهم أعمدة استمرارها ورخائها واهم دعامات إحكام سيطرته على الصناعة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين:

I. التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية هي اكبر منتجي النفط في العالم وكانت أيضا اكبر مصدر له ويبدو طبيعيا أن أسعار النفط في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وكانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك، نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست اتفاقية " كناكري" 1928 والتي انبثق عنها كارتل شركات النفط الكبرى حيث أكدت أن أسعار النفط في أي مكان بالعالم تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك.

II. التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار

كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة، وبالتالي ضغط الرأي العام على الحكومات للتحسين من شروط التعامل في النفط، ولتؤكد حقها في جني ثرواتها النفطية،

[1] جاب الله مصطفى، **"تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات- حالة الجزائر"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جوان 2016، جامعة الوادي، ص 5.

ولتضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و 1960 لتجعل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا نتج عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك" كوجهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار النفط من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات وبين الدول المنتجة، استطاعت المنظمة بالفعل تثبيت الأسعار المعلنة للنفط عند مستواها في أوت ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك.

ثانيا: التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية (تسعير النفط بعد التصحيح السعري)

لم تكن أسعار النفط في المراحل السابق تخضع لقانون العرض والطلب وإنما لصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية، لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطراب طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980 وشجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج الأوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير، وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.

الفرع الثاني: محددات سعر النفط

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي وينظر إليها على أنها المحرك الرئيسي لظاهرتي التضخم المرتفع والركود الاقتصادي، وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الإلزامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل، وفيما يلي بعض العناصر المحددة لأسعار النفط.[1]

أولا: مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة

يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصرا رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشرا على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط

[1] جاب الله مصطفى، المرجع نفسه، ص 10 11.

الاقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر، وفي المقابل فان انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط.

ثانيا: المضاربة في الأسواق المالية

لا شك أن المضاربة ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية، وأنها إضافة عامل تعقيد جديد لمحاولة توقع أسعار النفط الخام المستقبلية، وما يؤكد ذلك تقلص صفقات البيع طويلة الأجل، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض السعر.

ثالثا: انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي.

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط، الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي ، ففي حين العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس، فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه، وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة، انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، سيرفع سعر النفط بالدولار.

رابعا: نوعية الخام.

يوجد نوعين رئيسيين من النفط يعرفان تجاريا بالنفط الخفيف والنفط الثقيل ويعتمد هذا التصنيف عل كثافة النفط، وترجع خاصية كثافة النفط إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه، فكما زادت هذه النسبة زادت كثافة النفط، وفي الحقيقة أن النفط الخفيف أكثر طلبا في السوق وأعلى سعرا وذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية وبالذات" السولار" و"البنزين" وهما المشتقان النفطيان الأكثر طلبا في العالم ويوجد تصنيف آخر للنفط يعتمد على نسبة الكبريت، فإذا كانت نسبة الكبريت منخفضة يعرف باسم النفط الحلو، أما إذا زادت نسبة الكبريت فيصنف النفط على انه حامض ، ويعتبر النوع الأول الأكثر طلبا في السوق.

خامسا: حجم الاستكشافات.

تكمن أهمية الاستكشافات النفطية في كونها عامل مؤثر على أسعار البترول من خلال أن تزايدها يدل على توافرها، وبالتالي فان الأسعار ستبقى منخفضة على الأقل في المدى القريب.

سادسا: التغيرات المناخية:

تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والبراكين إلى تعطيل البنية التحتية لإنتاج النفط وتكريره، كما انه يلاحظ أن الطلب العالمي للنفط ومشتقاته يزداد عندما تنخفض درجات الحرارة (الشتاء) حيث يزداد استخدام جميع مصادر الطاقة والنفط من أبرزها، وبالتالي فزيادة الطلب العالمي للنفط تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والعكس في حالة ارتفاع درجات الحرارة.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط

مرت السوق النفطية العالمية بعدة دورات على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين، كما شهدت تطورات كبيرة خلال بدايات القرن الواحد والعشرين، عرفت في بعض منها تغييرات أساسية وعدة هزات وأزمات مما اثر على أسعار النفط صعودا ونزولا ووفقا لما سبق فإننا سنلخص هذا المطلب لتبيان أهم الأزمات التي شهدتها السوق النفطية ابتداء من عام 1973 وحتى تطورات أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين باعتبار أن هذه الفترة عرفت تغيرات كبيرة في صناعة النفط العالمية، وسنتعرف فيما يلي على تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973- 2015

الفرع الاول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973-2000.

ببداية العهد الذي أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار، ومع الزيادة الملحوظة في الطلب العالمي على النفط في بداية السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، وقد كانت أوبك خلال فترة السبعينات هي المحددة لسياسات الإنتاج والتسعير، ولكنه ومع بداية عام 1982 بدا تأثير المنظمة في الانخفاض ليتحول السوق العالمي للنفط إلى سوق مشترين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط، لتبدى في الانتعاش مع بداية التسعينات، إلا أن بداية سنة 1998 عرفت هي الأخرى انخفاضا شديدا في أسعار النفط بسبب تداعيات أزمة جنوب شرق أسيا على السوق النفطية.[1]

[1] بلقلة ابراهيم، **"سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014، ص ص، 32 33 34 35.

اولا: صدمتي أسعار النفط الأولى والثانية (1973و1979):

لقد أدت التطورات الهامة في الصناعة النفطية في بداية السبعينات وتفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة نفطية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 3.1 دولار للبرميل الواحد كمتوسط لسنة 1973 إلى أكثر من 10 دولار برميل في سنة 1974، في حين اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974 إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما بأسعار حقيقية، ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1980 مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية، وقد حافظت الأسعار على حاجز دولار للبرميل حتى سنة 1982.

الجدول رقم (01-01): تطورات أسعار سلة الخامات أوبك للفترة (1970-1982)

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
أسعار النفط	2.1	2.6	2.8	3.1	10.4	10.4	11.6	12.6	12.9
السنوات	1979	1980	1981	1982					
أسعار النفط	29.2	36	34.2	31.7					

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام، 2006.

كان تأثير صدمتي النفط الأولى والثانية خلال فترة السبعينات كبيرا على الاقتصاد العالمي (الدول المنتجة والمستهلكة) لان النفط كان يومها يمثل المصدر الرئيسي للطاقة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لذلك لا يوجد استغراب من أن تضاعف أسعار النفط بنحو عشرة أضعاف خلال الفترة 1973-1982 كان له تأثير سلبي كبير على الدول المستهلكة في حين كان التأثير ايجابيا على الدول المصدرة له.

ثانيا: أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986:

أن التحول الذي شهدته السوق العالمية للنفط خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من سوق تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة أدى إلى إتباع

الدول المستهلكة للنفط إستراتيجية تهدف إلى خفض أسعار النفط، وذلك عن طريق عدة محاور رئيسية تمثلت أهمها في خفض اعتمادها على نفط دول الأوبك، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي يمكن استخدامه عند ارتفاع الأسعار، وقد نجحت هذه الإستراتيجية في خفض أسعار النفط بسبب اختلال التوازن مابين العرض والطلب على النفط، وغياب التنسيق بين الدول المنتجة، الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط بصورة حادة عام 1986.

الجدول رقم (02-01): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1983-1989)

الوحدة: دولار للبرميل.

السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار النفط	30.1	28.1	27.5	13.0	17.7	14.2	17.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) تقرير الأمين العام ، 2006.

ثالثا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1990- 1999:

في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية سادت حالة الترقب للأوضاع النفطية خلال السنوات الأولى من التسعينات فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة من أبرزها انهيار المنظومة الاشتراكية خلال 1990-1991، وكذا نشوب حرب الخليج الثانية وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ليست بالقصيرة، وبذلك فانه بعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجلت خلاله سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل.

استمر سعر النفط في التآكل على طول الفترة 1991-1994 إذ انخفض ما مقداره 15.5 دولار للبرميل سنة 1994 وعلى الرغم من انتعاش النفط خلال سنتي 1995 و1996 ببلوغها مستوى 16.9 و 20.3 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى ادني مستوى لها خلال فترة التسعينات سنة 1998 بما يقدر 12.3 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق أسيا.

الجدول رقم (03-01): تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1990-1999

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار النفط	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) تقرير الأمين العام، 2006.

كان الإتفاق الذي توصلت إليه الدول النفطية في فيينا في 23 مارس 1999 والقاضي بتخفيض الإمدادات النفطية من ابرز العوامل الرئيسية التي ساعدت على إعادة التوازن إلى السوق النفطية وهو ما أدى إلى انتعاش أسعار النفط من جديد.

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015:

بينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلا أنها عرفت منحى تصاعدي خلال الفترة 2002-2008 منتقلا من مستوى 24.3 دولار للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل خلال عام 2008، مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 و 2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل وبذلك فقد قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف.

في سنة 2010 قامت المنظمة بخفض الحصص الإنتاجية ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 برميل في اليوم وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق، مما أدى إلى بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009، حيث ارتفعت الأسعار إلى 77.45، 107.46، 109.45، 105.87 دولار للبرميل في السنوات: 2010، 2011، 2012، 2013، على التوالي.[1]

[1] جاب الله مصطفى، **"تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات – حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص 9.

الجدول رقم(04-01): تطورات أسعار النفط في الفترة 2001-2014 الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار النفط	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014				
أسعار النفط	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29				

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الأوبك:2011، 2012، 2013 ، www.opec .orgee

أما بالنسبة لتحليل أسعار سنتي 2014 و2015 نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(05-01): تطور أسعار النفط لسنتي 2014 و2015. الوحدة: دولار للبرميل

الشهر	جانفي 2014	فيفري 2014	مارس 2014	افريل 2014	ماي 2014	جوان 2014	جويلية 2014	اوت 2014	سبتمبر 2014
سعر سلة الأوبك	104.7	105.3	104.2	104.3	105.4	107.9	105.6	100.8	96
الشهر	أكتوبر 2014	نوفمبر 2014	ديسمبر 2014	جانفي 2015	فيفري 2015	مارس 2015	افريل 2015	ماي 2015	جوان 2015
سعر سلة الاوبك	85.1	75.6	59.5	44.4	54.1	52.5	57.3	62.2	60.2
الشهر	جويلية 2015	اوت 2015	سبتمبر 2015	اكتوبر 2015					
سعر سلة الاوبك	54.2	45.5	44.8	45.0					

المصدر: تقارير شهرية حول التطورات النفطية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء لشهر جانفي، فيفري، مارس، افريل، الإدارة الاقتصادية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

نلاحظ الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط ابتداء من سبتمبر 2014 والذي يعود لمجموعة من الأسباب أهمها تراجع استهلاك الدول للنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك راجع إلى أن هذه الأخيرة طورت استخدام الغاز الصخري مما هيأها لان تصبح دول مصدرة للغاز الصخري وبالتالي التخلي أو التقليص من استهلاك نفط الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: النفط في الاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على النفط في تلبية حاجاتها، كونه مصدر رئيسي لهذه الثروة، فهي تتأثر بكل ما يحدث لها من تغير، فمسارها ومصيرها يرتبط ارتباطا وثيقا بتا وهذا ماسنعرفه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر

سنتطرق في البداية إلى مراحل اكتشاف النفط في الجزائر، بعد ذلك نتناول كيف تم إنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها " سونطراك".

الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر

إن الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر،كانا في بداية القرن العشرين، حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف عام 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، ومنذ ذلك الحين ازدادت عمليات الاستكشاف لاسيما في الصحراء، وعلى ضوء ذلك تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب البترولي في الجزائر عام 1946.[1]

وبداية من الخمسينات من القرن الماضي ازدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية في استغلال الثروة النفطية في الجزائر، ففي أكتوبر 1953 أعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال بالصحراء ، وفي جانفي 1956تم اكتشاف حقل عجيلة كأول بئر نفطية هامة الواقع بعين امیناس، وفي جوان 1956 حقل حاسي مسعود، وفي نوفمبر من نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي، وتجدر الإشارة إلى انه منذ بدء عمليات الإنتاج النفطي عام 1957كان نقل النفط من الصحراء إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط يتم عن طريق أنبوب (OK1) يمتد من حاسي مسعود إلى حوالي 200 كلم داخل تقرت، ثم يشحن في صهاريج على عربات إلى سكيكدة.[2]

وقد تم أول شحن على متن ناقلة النفط "ريقل" في 30 نوفمبر 1959 بميناء بجاية باتجاه مرسيليا (فرنسا)، كما تم انجاز خط أنابيب يربط حاسي مسعود بميناء بجاية على امتداد 670 كلم والذي تم الانتهاء من انجازه في نوفمبر 1969، وفي 19 مارس 1966 تم إنشاء أنبوب لنقل النفط من حوض الحمراء إلى ارزيو (OM1) حيث أن ملكية هذا الأنبوب تعود 100% للجزائر، وهكذا كانت الجزائر أول دولة منتجة

[1] ودان بوعبد الله، **"تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"**، ملتقى دولي حول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له المخاطر والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس ، المدية الجزائر،يومي 08/07 أكتوبر 2015، ص 2.

[2] Rabah mahiout **:** **"le petrole algerien"**. ENAP.ALGER.1974.pp 106-104.

في العالم الثالث تمتلك خط أنابيب خاص بها، وتوالت الاكتشافات، إذ تم اكتشاف حقل اوهانت بالجنوب الشرقي للجزائر في 1960، حقل قاسي طويل على بعد 150كلم جنوب حاسي مسعود، حقل تين فوي تابنكورت على بعد 300كلم شمال عين اميناس، السطح في حوض اليزي وكلها في 1961وحقل رورد النوس على بعد 350 كلم جنوب شرق ورقلة في 1962.[1]

وفي نوفمبر 1958 جاء قانون النفط الصحراوي ليشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان النفطي في الجزائر، فتوالت الاكتشافات وبدا الإنتاج والتصدير، حيث قفز من 0.4مليون طن عام 1958 إلى 20.7 مليون طن غداة الاستقلال في 1962و 48.2 مليون طن عام 1970 ثم 54.33 مليون طن عام 1978 ليصل إلى 220 مليون طن عام 2010، أما الغاز الطبيعي الذي دخل مرحلة الإنتاج الصناعي في عام 1960، فقد انتقل إنتاجه من 1.32 مليار متر مكعب في 1964الى 1.75مليار متر مكعب في 1965 ثم 2.11مليار متر مكعب في 1966، ليتجاوز 2.6مليار متر مكعب 1967، وقدر إنتاجه عام 2010ب 145.8 مليار متر مكعب.[2]

الفرع الثاني: إنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها " سونطراك"

صدر المرسوم 491/63 في 1963/12/31 الذي يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سونطراك، وقد حدد عدة أهداف تتمثل في القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات، شراء وبيع المحروقات، الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لانجاز كافة المشروعات المتعلقة بالنفط، تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة والقيام بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج ، النقل وتسويق المحروقات[3]، وقد خطط لذلك عبر عدة مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" لكسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية على معظم الأنشطة النفطية، وكان دورها محصورا في نقل وتجارة المحروقات فقط ثم تعزز عام 1966 عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تتولى بداية من 1971 مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية.

[1] ودان بوعبد الله، **"تأثير نغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"**، مرجع سابق، ص 3.

[2] SONATRACH.Rapport annuel 2010.p18.

[3] يسرى محمد أبو العلا،**" مبادئ الاقتصاد البترولي"**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، 1996، ص 295.

كما انه قبل صدور قرارات التأميم في 24 فيفري 1971 انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، وبدأت بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سونطراك .

وقد حققت شركة سونطراك العديد من الاكتشافات في ميدان الحقول الغازية والنفطية وذلك بعد إحداث تعديلات على قانون الاستثمارات الذي فسح المجال للشركات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى النمو المتزايد في الطلب على الطاقة في العالم، كما لعبت دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الجزائري مع الانتقال إلى اقتصاد السوق وفتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية، وترغب حاليا أن تصبح مجموعة نفطية عالمية بتوسيع نشاطاتها بالعديد من المناطق في العالم[1]

المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وإمكانيات الجزائر من النفط

سنتعرف فيما يلي على كل من الأهمية التي يتميز بها النفط في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى إمكانيات الجزائر من النفط.

الفرع الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط في انه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث انه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وفي السلع والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره، وذلك باعتبار مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهاره.[2]

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فقطاع النفط يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني لأنه:[3]

1. المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن طريق:
   - إيرادات التصدير والتي تمثل أكثر من 97% من إيرادات الدولة.
   - تغطية القروض الخارجية.
2. مصدر إيرادات الميزانية عن طريق الجباية النفطية والتي تمثل أهم مصدر للادخار في الاقتصاد الوطني والتي تسمح بتحقيق معدلات الاستثمار، كما تساهم الجباية النفطية في إنعاش الاقتصاد الوطني

[1] زغبي نبيل، **"السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"**، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص ص 28 29.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو، **"الجزائر اليوم بلد ناجح"**، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر الطبعة، بدون ذكر السنة، ص 40.

[3] احمد نصير، يونس زين، **تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2016 دراسة تحليلية**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابه، يومي 14-15 اكتوبر2017.

خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال النفط، وقد بلغت المداخيل الجبائية النفطية 2012 حوالي 4184 مليار دج، وهو مايمثل نسبة 65.25% من الإيرادات العامة للدولة.

3. المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع النفط، وفي التحويلات البتر وكيماوية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسبطية في الكيمياء العضوية لتكرير النفط الذي يمكن من الحصول على قائمة من المنتجات النهائية كالبنزين والزيوت...الخ.
4. مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك العائلات للغاز الطبيعي والكهرباء، وكذا في الاستهلاك الصناعي
5. مصدر للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة والصناعات البتر وكيماوية المختلفة

الفرع الثاني: إمكانيات الجزائر من النفط

يعد النفط من أهم الموارد الطاقوية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، وهو وضع يجعل من الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة للصدمات الخارجية المتعلقة بتقلبات أسعار النفط العالمية، والسبب وراء اعتماد الجزائر على هذه السلعة هو توفرها على احتياطات كبيرة مهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري.

أولا: احتياطي النفط في الجزائر و أوبك.

تملك الجزائر احتياطي هام من النفط ومعظم احتياطات النفط تقع في النصف الشرقي من البلاد، حيث يحوي حوض حاسي مسعود على حوالي 71% من إجمالي الاحتياطي ويليه حقل حاسي الرمل، وتعتبر الجزائر ثالث دولة افريقية من حيث الاحتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] تكواشت عماد، دراجي كريمو، **"منافسة مصادر الطاقة المتجددة على النفط في الجزائريين الواقع والمستقبل"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017، ص 310.

الجدول رقم (06-01): احتياطي النفط في الجزائر و أوبك خلال الفترة (2012- 2016)

الوحدة: مليار برميل/يوم

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	12200	12200	12200	12200	12200
أوبك	1.200.830	1.206.170	1.206.004	1003.7	1008.6

Source : opec.annul statistical bulletin.p : 22

الشكل رقم (06- 01): احتياطي النفط في الجزائر و أوبك خلال الفترة (2012- 2017)

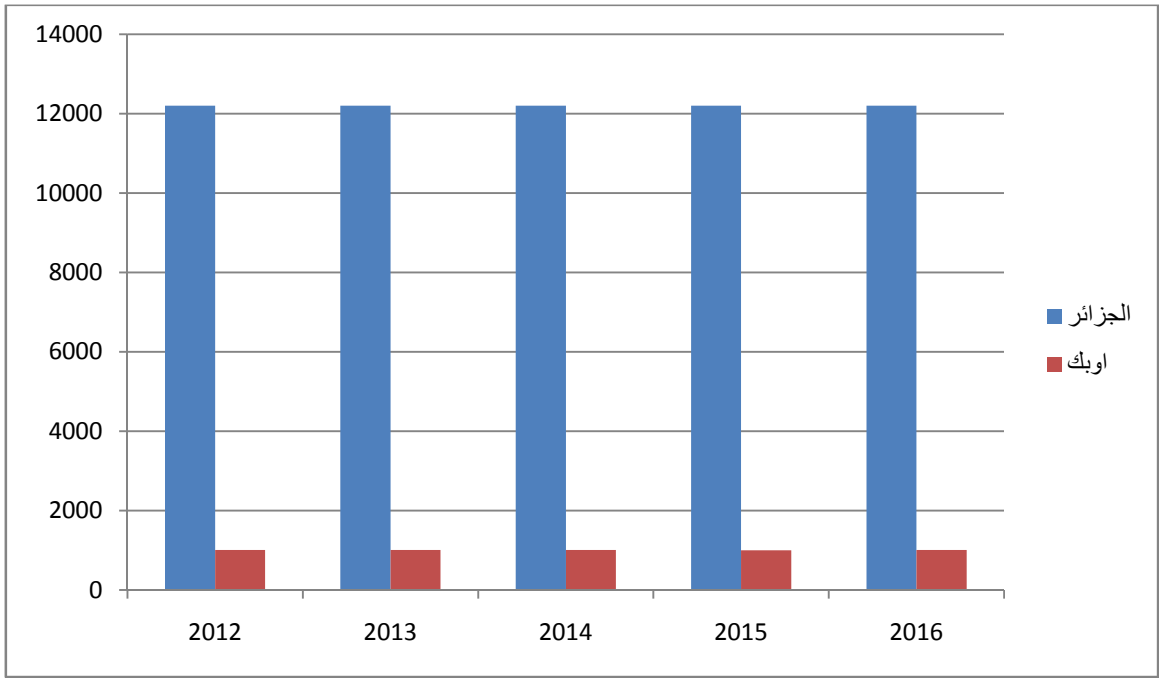

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل رقم (06-01) أعلاه نجد أن احتياطي النفط في الجزائر ثابت خلال السنوات من 2012 إلى غاية 2016 بقيمة 12200 مليون برميل، حيث تمثل الجزائر اقل نسبة من الاحتياطي في دول الأوبك، وذلك لعدم استغلالها للآبار المكتشفة لديها، ويعود انخفاض نسبة الاحتياطات إلى تأثير الأزمة النفطية الأخيرة لمنتصف سنة 2014، كما أن قيمة الاحتياطي في الجزائر لم تستغل فبقيت ثابتة طيلة 18 سنة إلى غاية 2016.

ثانيا : إنتاج النفط في الجزائر و أوبك

تنتج حقول النفط الجزائرية نوعية جيدة من النفط الخام الخفيف مع محتوى منخفض من الكبريت، حيث تدير سونطراك اكبر حقل نفطي في الجزائر ، في حاسي مسعود والتي تنتج حوالي 500000 برميل يوميا من النفط الخام، أي أكثر من 40% من الإنتاج الإجمالي الخام، وسنوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (07-01): تطور إنتاج النفط في الجزائر و أوبك خلال الفترة (2012-2016)

الوحدة: الف برميل/يوم

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	1203.0	1203.0	1193.0	1157.0	1146.0
أوبك	32675.9	31837.6	30905.1	31792.5	33300.6

Source : OPEC,OP-CIT,P :28.

الشكل رقم(07-01): تطور انتاج النفط في الجزائر واوبك في الفترة (2012-2015

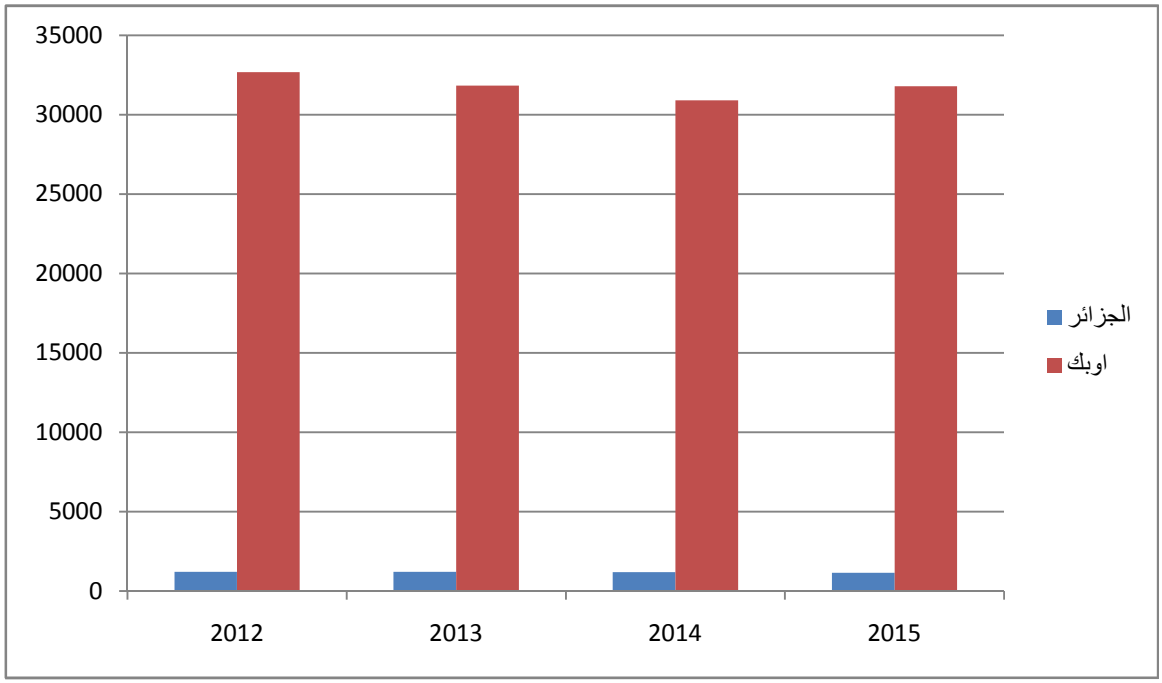

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول اعلاه.

من خلال الجدول والشكل رقم (07-01) أعلاه نجد الإنتاج الجزائري خلال السنوات من 2012الى 2016 يتراوح بين 1203و1146حيث سجلت سنة 2014 اقل نسبة سواء بالنسبة للجزائر أو الأوبك وذلك راجع إلى انخفاض الطلب على النفط مقارنة بالعرض في السوق الدولية، وذلك لراجع للعديد من

الأسباب، كما إن تطور إنتاج النفط في الجزائر انخفض خلال سنة 2011 وذلك راجع إلى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي.

ثالثا: الاكتشافات الحديثة للنفط في الجزائر

أما بالنسبة لاكتشاف النفط فقد تم اكتشاف مواقع جديدة لا يستهان بها خلال الفترة 2012-2016، وسنوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم: (08-01) : اكتشاف النفط في الجزائر في الفترة 2012-2016

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المواقع	8	12	18	10	17

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص 20.

ومما سبق نجد أن الثروة النفطية في الجزائر تعتبر من مصادر الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي، لكن لكون هذا المورد ناضب ولمواكبة تطورات الحياة الاقتصادية الحديثة لا بد من البحث عن مصادر دائمة ومتجددة تسمح بالحفاظ على اقتصاد وطني مستقر بعيدا عن تقلبات أسعار النفط العالمية، حيث تعود هذه الصدمات النفطية إلى تعرض الاقتصاد الكلي إلى تذبذبات، مما يعود بالسلب على التنمية المحلية المستدامة كما حدث جراء الأزمة المالية الأخيرة المتعلقة بانهيار أسعار النفط 2014، التي وضعت الجزائر تحت ضغط مالي مجبرا الحكومة على تقليص الإنفاق والبحث على مصادر تمويل بديلة.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط الجزائري من 2000 إلى 2017

لقد مر سعر النفط بمراحل عديدة اختلفت ظروفها السياسية والاقتصادية وسوف نتكلم في هذا المطلب على آخر مرحلتين مر يهما سوق النفط وهما مرحلة بداية الألفية الثالثة من عام 2000 إلى 2009 ومرحلة من 2010 إلى 2016.[1]

الفرع الأول: تقلبات أسعار النفط خلال عشر سنوات الأولى للألفية الثالثة.

شهدت الساحة العالمية للنفط تحولات مهمة من بداية عام 2000 لان متوسط أسعار النفط المحققة كانت الأعلى من منتصف الثمانينات وقد ارجع الاقتصاديين بين ذلك إلى الدور الذي قامت به منظمة الأوبك في سوق النفط، وفي الجدول أدناه أهم تقلبات سعر النفط في الفترة 2000 إلى 2009.

[1] بوداود فاطمة الزهراء، الزاوي أسماء، **"اثر انهيار أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية"**، الملتقى الوطني الثاني حول انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر – دراسة في السياسات البديلة، يومي 10و11 أكتوبر 2017، ص ص 7 8.

الجدول رقم (09-01): أسعار النفط الجزائري في الفترة 2000 إلى 2009.

الوحدة: مليار دولار للبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط	29	25.2	18.2	28.2	45	50.6	61.6	69.1	114	61

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط لهذه السنوات من 2000 إلى 2009.

من خلال الأرقام الواردة أعلاه في الجدول نلاحظ أن سنة 2000 شهدت ارتفاعا ملحوظا في الأسعار و يفسر ذلك بإعادة ضخ النفط العراقي استجابة إلى برنامج النفط مقابل الغذاء أما انخفاض سنة 2001 فكان نتيجة لهجوم 11 سبتمبر واستمر هذا الأثر السلبي إلى غاية 2002 كنتيجة إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي لتعود الأسعار إلى الارتفاع في 2003 نتيجة التغيير في هيكل الطلب الذي تزامن مع الاختلال في العرض في عدد من دول الأوبك مثل فنزويلا 2003، الاضطرابات القبلية في نيجيريا، حرب العراق، كل هذه الظروف أدت إلى ارتفاع تصاعدي في أسعار النفط، كما هو مبين في الجدول أعلاه واستمر هذا التصاعد لسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، ليصل إلى مستويات أسعار غير مسبوقة ثم عاد لينخفض في 2009 إلى 61 دولار وفسر ذلك بالأزمة المالية التي ألقت بظلالها على سوق النفط وعرفت هذه المرحلة بمرحلة البحبوحة المالية وخاصة على الجزائر باعتبارها دولة نفطية بالدرجة الأولى.

الفرع الثاني: تقلبات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2010- 2017:

شهدت هذه المرحلة تباينا بين الارتفاع التصاعدي إلى 2013 وثم الانهيار ابتداء من 2014 وهذا ما ادخل الدول النفطية في أزمات اقتصادية ومن بينها الجزائر، والجدول أدناه يبين أهم التقلبات في هذه الفترة.

الجدول رقم(10-01): أسعار النفط الجزائري في الفترة 2010-2017

الوحدة: مليار دولار للبرميل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط	80	107.5	111.5	109.5	99.6	52.8	44.2	51.55

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط للسنوات من 2010 إلى 2016.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ أن سنة 2010 كانت قد بشرت بالشفاء من مخلفات الأزمة العالمية حيث شهدت المؤشرات الاقتصادية تحسنا ملحوظا واستمر هذا التحسن إلى أواخر 2013 إلا

إن هذه الأزمة النفطية التي بدأت في 2014 خلقت نوعا من الهلع خصوصا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد اعتمادا شبه كلي على النفط وخاصة بعد تراجع سعر النفط إلى اقل من 50 دولار وهو ما دق ناقوس الخطر ونتج عنه توقف العديد من البرامج التنموية.

خلاصة :

يعد النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد، الذي يطلق عليه لأهميته مصطلح " الذهب الأسود" الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، حيث تميزه مجموعة من الخصائص التي تجعل منه سلعة ناضبة وممول أساسي للاقتصاد، إذ إن الاقتصاد النفطي يرتكز بالدرجة الأولى على النفط وهذا من خلال عرضها داخل السوق والطلب عليها، إذ أن عرض النفط كسلعة يتطلب وجود سعر، فالسعر يحدد قيمة وجود السلعة، إلا أن هذا الأخير يتأثر ويتحدد بمجموعة من العوامل التي من بينها نوعية النفط والتغيرات المناخية .

أما بالنسبة للجزائر فيمكن القول بأنها دولة يقوم ريعها الاقتصادي على النفط، حيث يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة من خلال مداخيل الإيرادات النفطية التي لا تقل حصتها عن 60% من إيرادات الموازنة العامة للدولة، ويعود اكتشافها للنفط إلى عهد الاستعمار الذي كان مسيطر وخاصة في الخمسينات والسبعينات إلى أن أصبحت دولة تتحكم في ثرواتها، حيث أصبحت تتفوق على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، وذلك باحتلالها لمركز الصدارة كممون رئيسي وهام للدول الروبية.

الفصل الثاني

مكونات الموازنة العامة

وعلاقتها بأسعار النفط

تمهيد:

تعتبر النفقات العامة والإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية، تلك السياسة التي تتبعها الدولة في استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق الأهداف المرجوة للنظامين الاقتصادي والمالي، والتي لا تكون بمعزل عن النظام السياسي، ويرتبط هاذين العنصرين بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة ولغايات تمويل متطلبات هذا الأداء، وهنالك عنصر ثابت يتعلق بالتنظيم الفني لهذه الكميات ويعرف بالميزانية العامة، التي تعد الخطة المالية الأساسية التي تنهض بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق الحكومي باعتبارها من أهم أدوات التخطيط المالي وأداة أساسية لتحديد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية الاستغلال للموارد وعملية توزيعها، كما تعد أسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة على النفقات العامة وكذا الإيرادات العامة، وبالتالي الوضع الكلي للميزانية، بحيث تشكل إيرادات الجباية البترولية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي الوضع الكلي للميزانية، بحيث تشكل إيرادات الجباية البترولية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: النفقات العامة، والذي سنتطرق فيه إلى: ماهية النفقات العامة، تقسيمات النفقات العامة، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة، والذي سنتطرق فيه إلى: ماهية الإيرادات العامة، مصادر الإيرادات العامة.

المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة، والذي سنتطرق فيه إلى: ماهية الموازنة العامة، قواعد الموازنة العامة، علاقة أسعار النفط بالموازنة العامة.

المبحث الأول: النفقات العامة

تشكل النفقات العامة القسم الأكبر من مكونات الموازنة العامة للدولة ولها آثار كبيرة على كافة المجالات في البلاد، ولاسيما على المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ونظرا لأهميتها سنعالج عدة موضوعات بخصوصها في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم النفقات العامة ومصدرها .

الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم النفقات العامة

تعكس النفقات العامة تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة والذي يؤدى بدوره إلى تطور النفقات العامة التي مرت بثلاث مراحل كما يلي:

أولا: المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

اقتصر الفكر المنادي بالفلسفة الفردية على دراسة الجوانب القانونية والإدارية والابتعاد عن الجوانب الاقتصادية لها، بحيث كان دور الدولة الحارسة حسب رأي الاقتصادي" ادم سميث"، هو القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في التامين (الدفاع، والأمن، والقضاء) فضلا عن بعض أوجه النشاط المحدودة، التي أدت إلى تقلص أهمية نشاط الدولة الحارسة، والتمسك بحياد النشاط المالي حسب قانون " ساي" الذي توصل إلى نتائج عديدة وهي كما يأتي: [1]

I. ضرورة تقليل الإنفاق العام بحيث يكون في أضيق الحدود وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية

II. ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة، واقتصر على الغرض المالي فقط.

III. تعد النفقات العامة ذات نزعة استهلاكية لكونها مقتصرة على تمويل وتغطية وظائف الدولة فهي ليست منتجة.

ثانيا: المفهوم الحديث للنفقات العامة:

نتيجة لتطور دور الدولة زادت أهمية النفقات العامة في الدراسات المالية الحديثة، لظهور جوانب متعددة وتميزت بعدة خصائص وهي كما يلي:[2]

[1] عبد الباسط علي جاسم، **"المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها- دراسة مقارنة"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص 28.

[2] محمد دويدار،**" مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي"**، الجزء 4 منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 119.

I. إن النفقات العامة أصبحت لها مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

II. أصبحت أداة رئيسية في تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وليس المالي فقط.

III. أصبح حجم النفقات يزداد بصورة مستمرة لتكون قادرة على استيعاب وتمويل نشاطات الدولة المتزايدة والواسعة المدى.

ثالثا: المفهوم المعاصر للنفقات العامة

لم يعد دور الدولة الرأسمالية المعاصرة قاصر على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي، وإنما تحقيقا لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي، وهذا ما أدى إلى زيادة وطبيعة دورها، من ناحية أخرى أصبحت أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما في ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعة نتيجة لسيطرته الفعلية على وسائل الإنتاج ازداد حجم النفقات العامة وخاصة الاقتصادي الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات وتنسيق أوجه وعاء الضريبة ومصدر الضريبة الذي يقصد به المال الذي تدفع منه الضريبة فعلا، وقد يكون مصدرا لضريبة رأسمالا أو دخلا، إلا أن الدخل هو المصدر الرئيسي للضرائب فمعظم الضرائب على رأس المال لا تدفع من رأس المال ذاته وإنما تدفع مما يدره من ربح ومع ذلك قد يتطابق وعاء الضريبة أحيانا مع مصدرها مثل الضرائب غلى الدخل والتي يكون وعاؤها ومصدرها هو الدخل.[1]

الفرع الثاني: تعريف النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنها ذهاب المال، وجاء في لسان العرب، " انفق الدراهم "، والنفقة من الإنفاق، وانفق المال أي صرفه،[2] وقد ورد لفظ النفقة العامة في مواضيع عدة من القران الكريم التي من قوله تعالى:" وَمَا انْفَقْتُمْ منْ نَفَقَّة أو نَذَرْتُمْ منْ نَذْر فَان الله يَعْلَمُهُ وَمَا للظالمينَ من انْصَار"[3]

أما تعريف النفقة من الناحية الاصطلاحية فيتمثل في:

" هي المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، الحكومة والجماعات المحلية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[1]

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **"المالية العامة والموازنة العامة والرقابة على تنفيذها"**، مرجع سابق، ص 29.

[2] محمد بن أبي بكر الرازي، **"مختار الصحاح"**، دار الرسالة، الكويت، 1983، ص 674.

[3] سورة البقرة –الآية (270).

" هي كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"[2]

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الإجرائي التالي:" النفقة العامة هي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية لشخص عام، بهدف تحقيق منفعة عامة."

ووفقا لذلك يمكن اعتبار النفقة العامة على أنها ذات ثلاث أركان أساسية هي:[3]

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

يتخذ الإنفاق الحكومي الشكل النقدي، فالدولة تدفع نقودا مقابل حصولها على الخدمات التي تحتاج إليها.

ثانيا: النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام

تتولى الدولة عملية إنفاق النفقات العامة، ويقصد بالدولة، الوزارات، المصالح، المؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية التي ترصد لها الدولة اعتمادات مالية في موازنتها، لتقوم بإنفاقها وتقديم خدمات للمواطنين وحمايتهم، وتوفير الرفاهية لهم.

ثالثا: النفقة العامة تهدف إلى تحقيق منفعة عامة:

إن غرض الإنفاق هو إشباع الحاجات العامة، ويقصد بالحاجات العامة جميع الخدمات والأعمال التي يحقق إشباعها منفعة جماعية، ويدخل القيام بها ضمن واجبات الدولة.

الفرع الثالث:ضوابط الإنفاق العام

للنفقة العامة ضوابط أساسية تحكمها وهي:

---

[1] خميسي قليدي، بن خزناجي أمينة، **"تقييم آثار برامج الاستمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة_2001-2014"**، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2012، ص6.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **"مبادئ المالية العامة"**، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 381.

[3] محمد شاكر عصفور،" **أصول الموازنة العامة"**، مرجع سابق، ص 278.

أولا: قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق اكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، ويتحقق ذلك عندما تساوي المنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية.[1]

ثانيا: قاعدة الاقتصاد

إذ يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لان في ذلك ضياع لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، أضف ذلك إلى أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة، وباختصار فان ضابط الاقتصاد يعني استخدام اقل نفقة لأداء نفس الخدمة، وتتعدد مظاهر التبذير والإسراف المالي في العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة المالية والسياسية، ولهذا فان الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما.[2]

ثالثا: قاعدة الترخيص والتقنين

الترخيص هو مايميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة، ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لايصرف إلا إذا سبقت موافقة الجهة المتخصصة بالتشريع، أما تقنين النشاط الانفاقي للدولة فالمقصود به أن يتم تنفيذ النفقات العامة وفقا للإجراءات التي حددتها الميزانية والقوانين المالية، ويعد الضامن لتحقيق المنفعة والاقتصاد في النفقة، ويتمثل في درجة احترام المنفذين لقواعد الإجراءات القانونية التي تطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة العامة من خلال أساليب الرقابة بشتى الصور وتحددها القوانين التي تنظم النشاط المالي للدولة أساليب صرف النفقات وإجراءاتها ، حيث تعين السلطة المخولة

[1] طاوش قندوسي، **"تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2013-2014، ص 28.

[2] سوزي عدلي ناشد،" **أساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009،ص 55.

بالإذن وتوضح مراحل عملية صرفها، وهو مايضمن أن النفقة العامة قد تم صرفها في مكانها بما يضمن تحقيق النفع العام المستهدف.[1]

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

يقصد بالتقسيم عملية وضع هذه النفقات وتمييزها من أقسام النفقات، وأساس التقسيم له عدة مزايا منها يعد الأداة التي تسهل مهمة أجهزة الرقابة في ممارسة عمل الرقابة على الإنفاق العام، ويختلف تقسيم النفقات باختلاف أغراضها وأنواعها، فتعددت أسس التقسيم العلمي على ضوء الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والإدارية.

الفرع الأول: التقسيمات العلمية (النظرية) للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية، وهي تبين الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الدخل الوطني،[2] وتنقسم إلى عدة أقسام:

أولا: تقسيم النفقات العامة بحسب انتظامها ودوريتها:

ووفقا لهذا التقسيم تنقسم النفقات إلى نوعين نفقات عادية ونفقات غير عادية.

I. النفقات العادية

هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنظم سنويا مثل مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وكل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة وتسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية، لأنها لا تتكرر بصورة دورية وتنفق سنويا بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية سواء كانت قيمتها اقل أو أكثر أو بنفس الحجم للفترات السابقة، فتكرارها هنا لا يعني تكرار مقدارها، ولكن يعني تكرار نوعها في كل ميزانية وفي كل سنة.[3]

[1] محمد جمال ذنيبات، **"المالية العامة والتشريع المالي"**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 86.
[2] محمد شاكر عصفور، **"أصول الموازنة العامة"**، مرجع سابق، ص 279.
[3] حسين مصطفى حسين، **"المالية العامة"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 48.

II. **النفقات الغير عادية**

وهي النفقات التي لا تتكرر كل سنة، أي نفقات استثنائية تحصل في فترات عرضية لا تتميز بالانتظام والدورية مثل نفقات (الحرب، الكوارث، إنشاء الجسور، وغيرها...).[1]

ثانيا: تقسيم النفقات العامة بحسب طبيعتها

يقوم هذا التقسيم على تقسيم النفقات من حيث المقابل إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

I. **النفقات الحقيقية**

هي تلك النفقات التي تصرف في مقابل حصول الدولة على خدمات، أو سلع، أو رؤوس أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب، وأثمان اللوازم والمواد التي تحتاج إليها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، وتحصل الدولة عند إنفاقها الأموال، على مقابل للإنفاق، يتمثل في خدمة، أو سلعة، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني.[2]

II. **النفقات التحويلية**

وهي النفقات التي لا نحصل على سلع وخدمات مقابل إنفاقها أي تحول من طبقة اجتماعية إلى أخرى، فهي لا تحقق زيادة في القوة الشرائية في الدخل القومي بل تحول القوة الشرائية بين الإدارة والجماعات من طبقة إلى أخرى وتنقسم هذه النفقات إلى ثلاثة أنواع هي:[3]

1. **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي النفقات التي تمنح لرفع مستوى معيشة بعض الأفراد والطبقات الاجتماعية مثل مخصصات الزوجية والأطفال وإعانات المريض والعجز والبطالة والرعاية الاجتماعية للمرأة.

2. **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية وبعض الفروع الإنتاج، بهدف تخفيض نفقات الإنتاج وتصريف المنتجات بأثمان منخفضة.

3. **النفقات التحويلية المالية:** وهي النفقات المخصصة لسداد الدين العام وفوائده أو الأموال المخصصة لشراء السندات الحكومية.

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **"المالية العامة للدولة والرقابة على تنفيذها"**، مرجع سابق، ص 38.
[2] محمد شاكر عصفور، **"أصول الموازنة العامة"**، مرجع سابق، ص 283.
[3] عبد الباسط جاسم الزبيدي،**"المالية العامة للدولة والرقابة على تنفيذها"**، مرجع سابق، ص 38.

ثالثا: تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها.

تنقسم النفقات العامة حسب الغرض أو الوظيفة المخصصة لها ويمكن أن تظهر هذه النفقات كما يلي:[1]

I. **النفقة الإدارية:** وهي عبارة عن الأموال المنفقة لتسيير المرافق العامة كالرواتب للعاملين، وإتمام مستلزمات الإدارة.

II. **النفقة الاقتصادية:** وهي الأموال المنفقة على المشاريع الاقتصادية (إنشاء مشاريع البني التحتية، الاقتصاد الوطني، الطرق والجسور وغيرها..)

III. **النفقة الاجتماعية:** وهي الأموال المنفقة لتقديم الخدمات الاجتماعية كقطاع التعليم ، الإسكان وغيرها.

IV. **النفقة المالية:** وهي المبالغ النقدية المخصصة لسداد الدين العام وفوائده.

V. **النفقة الدفاعية:** وهي الأموال المنفقة لأغراض التسلح والقوات المسلحة المعدة لأغراض الأمن والدفاع الداخلي والخارجي.

VI. **نفقات أخرى:** في حالة عدم وجود نفقة ضمن الحالات الأخرى أعلاه تضاف في أخرى.

رابعا: تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها:

حسب هذا التقسيم تنقسم النفقات إلى:[2]

I. **النفقات العامة الوطنية أو المركزية:** هي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع الوطني والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

II. **النفقات العامة المحلية أو الإقليمية:** فهي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانيات هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

[1] المرجع نفسه، ص 36.

[2] محرزي محمد عباس، **"اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة للدولة"**، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 70.

شكل(01-02): أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة

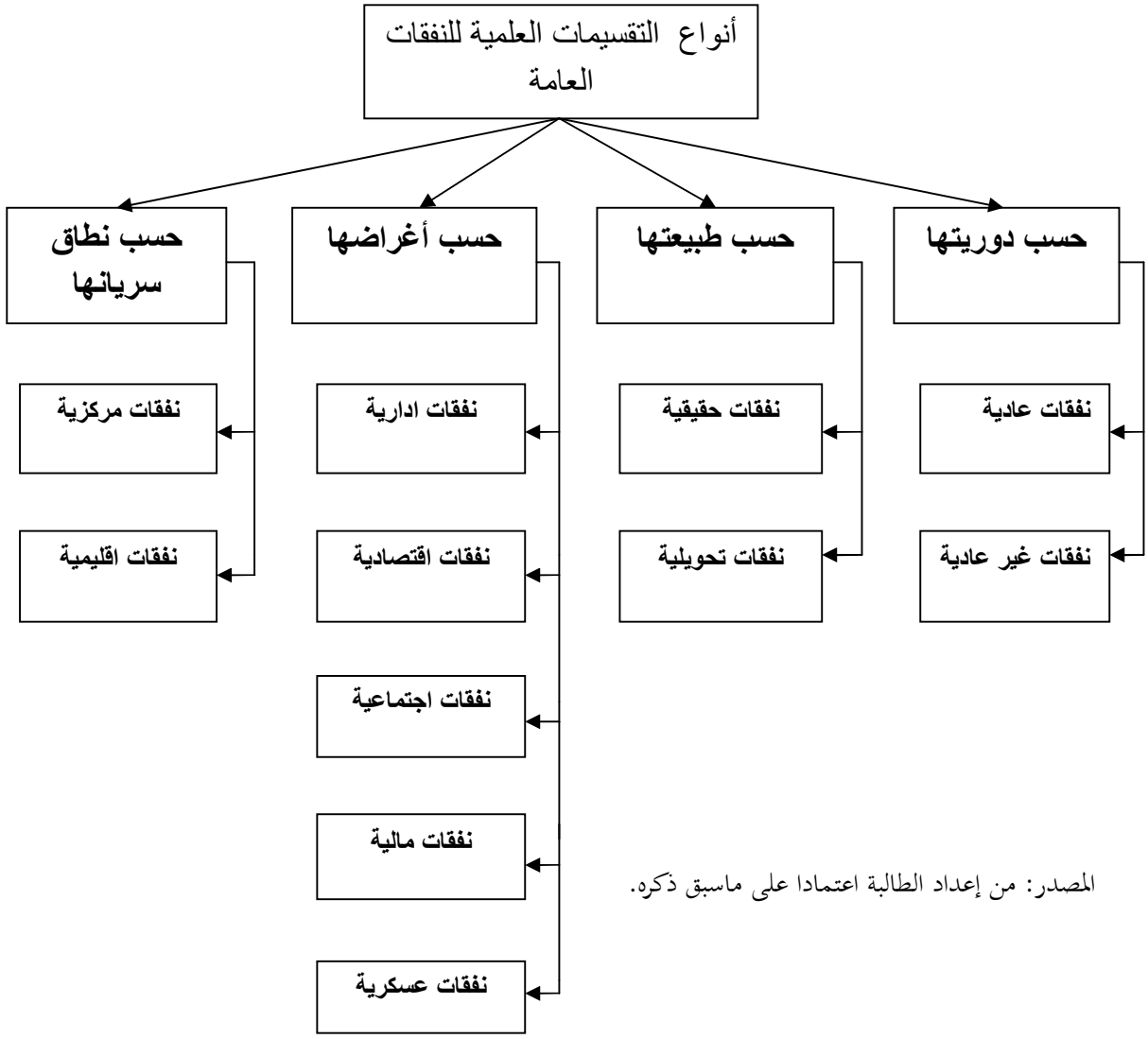

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ماسبق ذكره.

الفرع الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

يطلق على التقسيمات الوضعية للنفقات العامة أحيانا مسمى تبويب النفقات العامة، وهي تتناول بالبحث تقسيمات النفقات حسب ظهورها، في وثائق موازنات دول العالم، إذ أن كل دولة من دول العالم، ترتب نفقاتها في وثيقة موازنتها، بطريقة ما، تحكمها اعتبارات عدة، منها الاعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية.

وتوجد عدة أنواع للتقسيمات الوضعية للنفقات العامة في موازنات دول العالم ويطلق عليها تبويب النفقات العامة.

أولا: التقسيم الإداري

يقصد بالتقسيم الإداري للنفقات العامة تقسيمها حسب الأجهزة (الوحدات) الإدارية التي يتكون منها الهيكل (الكيان) التنظيم للدولة، والتي تشرف على النشاط الإداري والاقتصادي في البلاد، كالوزارات، والمصالح، والمؤسسات، والأجهزة الحكومية، وبموجب هذا التبويب فانه يخصص لكل وزارة، أو مصلحة، فصل أو فرع، خاص بها في وثيقة الموازنة العامة، وتدرج النفقات الإدارية والمشاريع التي ستنفذها تلك الوزارة أو المصلحة في الفصل أو الفرع المخصص لها.[1]

بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى التقسيم الإداري فانه لايزال يحتفظ بأهميته، وتحرص كل دولة على تصنيف نفقاتها طبقا له نظرا لضرورته في توزيع النفقة على أساس الوظائف الإدارية الرئيسية لكل دولة.

ثانيا: التقسيم الوظيفي

وهو التقسيم الذي يتم فيه تصنيف النفقة للوظائف والخدمات التي تضطلع بها الدولة في مختلف المجالات، وعلى ضوء ذلك يتم تبويب النفقات في مجموعات متجانسة، أي تقسيم النفقات تبعا للغرض والنشاط الذي تسعى إليه الدولة.[2]

وبناءا عليه يتم تقسيم النفقات العامة وفقا للوظائف الرئيسية في الدولة ويبلغ عددها ثماني وظائف وهي:

- الادارة والسلطات العامة.
- العدالة والأمن.
- العلاقات الخارجية.
- الدفاع القومي.
- التعليم والثقافة.
- الإجراءات الاجتماعية (المحاربون القدامى، العمل، الصحة).
- الإجراءات الاقتصادية (الزراعة والإشغال، التجارة والصناعة والشؤون المالية).

[1] محمد شاكر عصفور، **"اصول الموازنة العامة"**، مرجع سابق، ص 289.
[2] اعاد حمود القيسي، **"المالية العامة والتشريع الضريبي"**، الطبعة 3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص، 46 47.

- الإسكان.

يضاف إلى ذلك أنواع أخرى من النفقات العامة الوظيفية (الدين العام) والنفقات غير المصنفة (المعاشات).

ثالثا: التقسيم الاقتصادي

يستند هذا التقسيم إلى طبيعة النفقة الاقتصادية، حيث يعتمد على المهام والأعمال المتنوعة التي بها جميع إدارات الدولة، وذلك بتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية، وتظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات مختلفة ومتعددة للوظيفة الواحدة، ويرمي هذا التقسيم إلى التفريق بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية، ففي كل إدارة نجد نفقات جارية ونفقات رأسمالية، ويمكن هذا التقسيم من تسهيل وتبسيط التعرف على حجم النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية، كما انه يهدف لتبويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية إلى نفقات جارية والتي تكرر بشكل دوري ويكون الهدف منها هو تسيير المرافق العامة، ونفقات رأسمالية والتي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية، والتي يكون الهدف منها تنمية الثروة الوطنية، وعليه فان التقسيم يتيح لنا معرفة مقدار الإنفاق الرأسمالي من الإنفاق العام، ويظهر لنا درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبشكل عام فكل النفقات العامة المدرجة تحت التقسيم الاقتصادي تخصصها الدولة من اجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل رئيسي وتعرف بالنفقات الاستثمارية ويكون الهدف الأساسي منها زيادة الناتج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، وما تجدر الإشارة إليه أن هذا التقسيم يفترض وجود تقسيم إداري يتماشى معه، لذلك نجد الكثير من الدول تعتمد على تقسيم واحد يضم كلا التقسيمين الإداري والاقتصادي.[1]

[1] عبد الله الشيخ، محمودطاهر،**"مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص 169.

شكل (02-02): أنواع التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

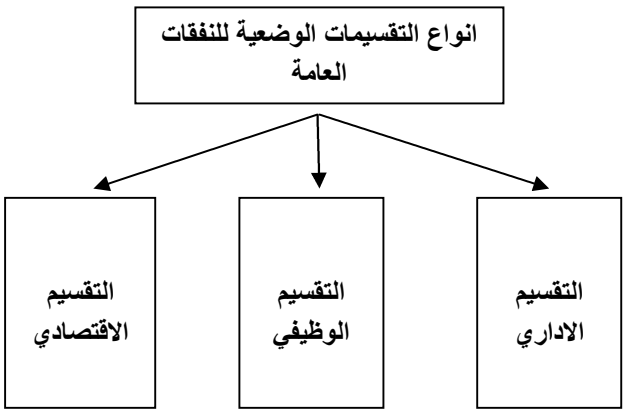

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق ذكره.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إن تطور دور الدولة أدى إلى تزايد أهمية النفقات العامة، حيث لم تعد النفقة العامة حيادية بل أصبحت هادفة، وذلك من اجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة وبالتالي الوصول إلى الأثر الذي ترمي إليه.

وعلى الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين إلا أننا سنقتصر دراستنا على الآثار الاقتصادية وحدها، وذلك بهدف التعرف على النتائج الناجمة عن تغير حجم الإنفاق ويمكن أن تكون هذه الآثار مباشرة أو غير مباشرة.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تؤدي الزيادة في النفقات العامة لآثار اقتصادية مباشرة من أهمها ما يلي:[1]

أولا:اثر النفقات العامة في الإنتاج

تؤثر النفقات العامة في الإنتاج بشكل مباشر لأنها تؤثر في قدرة الأفراد على العمل أو الرغبة فيه من جهة، والادخار والاستثمار من جهة أخرى، بالإضافة إلى تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، ويظهر لنا ذلك التأثير من خلال دورها الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية، وزيادة درجة تأهيلها وتنظيمها، لأنها تعتبر من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالنفقات العامة تساهم في

[1] لحسن دردوري،" **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة مقارنة – الجزائر وتونس**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص ص، 54 55 56.

رفع الطاقة الإنتاجية على حسب اختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام، ويمكن إبراز هذه الأوجه فيما يلي:

I. النفقات الاجتماعية

فهذا النوع من النفقات يعتبر من النفقات التحويلية الاجتماعية والموجهة للخدمات الاجتماعية سواء كانت خدمات التعليم أو خدمات صحية أو خدمات الثقافة حيث تعمل على زيادة إنتاجية العمل، فالدولة عندما تقوم بالتركيز على الجانب التاهيلي والتدريبي يؤدي ذلك إلى تطوير وزيادة كفاءة وعائد الموارد الاقتصادية وبوجه خاص الموارد الاقتصادية والبشرية، وهو مايؤثر في المستقبل على نمو وزيادة الإنتاج الوطني.

II. النفقات العسكرية

لهذا النوع من النفقات تأثيرات مختلفة الجوانب فيمكن لهذا النوع من النفقات أن تؤدي إلى توزيع المزيد من الدخول، وهو مايؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي على أموال الاستهلاك والاستثمار، وتنشيط الإنتاج خصوصا عندما يكون الاقتصاد يعاني من حالة الكساد، ويمكن لهذه النفقات أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج المدني بطريقة غير مباشرة عن طريق مساهمتها في تقديم البحث العلمي والاختراعات التي يمكن أن تستخدم في الإنتاج المدني والسلمي، كما يمكن تحويل بعض المصانع العسكرية للإنتاج المدني، ولكن ماتجدر إليه الإشارة أن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب بنيانها الاقتصادي.

III. النفقات التحويلية الاقتصادية

يكون تأثير هذا النوع من النفقات الاقتصادية بواسطة تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق معينة.

أما فيما يخص النفقات العامة الرأسمالية تؤدي إلى الزيادة في رأس المال العيني بواسطة إقامة وإنشاء مختلف المشاريع الاقتصادية، فالدولة تقوم بتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الضرورية للانفتاح مثل الطرق ومد السكك الحديدية...الخ، فهذا النوع من الإنفاق يؤثر على الإنتاج بطريقة مباشرة، وبالتالي نلاحظ مدى أهمية هذا النوع من النفقات العامة ومدى تأثيرها على الإنتاج الوطني خصوصا أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا يمكن لها أن تقوم بنشاطها دون توفير هذه النفقات الحكومية.

ثانيا: اثر النفقات على الاستهلاك

هناك العديد من الجوانب التي يؤثر فيها الإنفاق على الاستهلاك، فهي تساهم في زيادة الطلب على الاستهلاك، فالنفقات العامة التي توجه لطلب السلع الاستهلاكية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك، ومن أهم هذه النفقات تلك النفقات الموجهة لتغطية مصاريف المرافق العامة، فعندما تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية (الآلات، الأجهزة، الأدوية، لوازم التعليم،..الخ) فهي تزيد من الاستهلاك الوطني عن طريق زيادة الطلب على الاستهلاك ومن جانب آخر تقوم الدولة بتوزيع الدخول، فتقوم بدفع المرتبات والأجور والمكافآت لعمالها وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال، أو تقوم بدفع المنح والمعاشات للمتقاعدين، فالجزء الأكبر من دخول هؤلاء الأفراد يوجه للاستهلاك وهو مايرفع من مستواه، وعليه نلاحظ أن هناك نفقات عامة تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية وهو ما يؤثر على الاستهلاك الوطني مثل شراء بعض السلع الاستهلاكية أو شراء الخدمات الاستهلاكية (الخدمات الطبية والثقافية والصحية...الخ) أو قد تكون نفقات عامة تقدم كدخول للأفراد توجه جزئيا أو كليا للاستهلاك.

ثالثا: اثر الإنفاق على الادخار الوطني

تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني، ويتبين لنا ذلك من خلال ماتولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو مايبين زيادة الميل القدرة الادخارية للأفراد، فزيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، وذلك على حساب الميل الحدي للاستهلاك، بالإضافة أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شرائها، وهو مايؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد والمجتمع، فالنفقات العامة المتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والجور والمرتبات، والتي تقدم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر مثل النفقات التعليمية أو الصحية...الخ، تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومنه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار.

رابعا: اثر النفقات العامة على توزيع الدخل

تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على نمط توزيع الدخل الوطني عندما تكون موجهة لزيادة القوة الشرائية أو القدرة الإنتاجية لطبقة معينة سواء كان ذلك بمقابل مثل الزيادة في الرواتب والأجور، أو بدون مقابل مثل زيادة الدعم المقدم لأحد السلع الضرورية أو لقطاع من القطاعات الإنتاجية

بواسطة المساعدات، فنلاحظ أن توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة يتحدد على أساس مساهمة كل طبقة في الإنتاج، ومن أهم الركائز الأساسية لتوزيع الدخل الوطني في أسلوب الإنتاج الرأسمالي ما يلي:

- ✓ العمل وإنتاجيته
- ✓ حجم الملكية
- ✓ النفوذ السياسي

فهذه الأسس في التوزيع تؤدي إلى انعدام العدالة ومنه نجد فوارق كبيرة جدا بين طبقات المجتمع فالدخل الوطني يتعرض لنوعين في التوزيع وهما:

- التوزيع الأولي أو توزيع الدخل بين المنتجين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويكون على شكل مكافأة لعوامل الإنتاج (أجور، فوائد، أرباح).
- أما النوع الثاني فيتمثل في إعادة توزيع الدخل الوطني، وهو يعبر عن إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين.

الفرع الثاني:الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

تنتج الآثار غير المباشرة عن سلوك المستفيدين من الدخول، فينجم عن ذلك طلبا جديدا غير مباشر على السلع الاستهلاكية، حيث يرتبط اثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على النتاج بسبب تفاعل كلمن الاستهلاك المولد لأثر المضاعف والاستثمار المولد لأثر المعجل.

فالمضاعف هو عبارة عن تلك الآثار المكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل القومي فهو عبارة عن معامل عددي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني، والتي تتولد عن الزيادة الأصلية في النفاق، وذلك ما تؤديه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الوطني على الاستهلاك، فعندما نلاحظ آلية عمل المضاعف نلاحظ أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تصحب زيادة أولية في مستوى الإنتاج، وهو مايؤدي إلى الزيادة في توزيع الدخول بحيث يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، وهو مايؤدي إلى تحفيز الطلب (استهلاك مولد)، وما ينجم عنه أيضا امتصاص السلع المعروضة وزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة في المرحلة الأولى وهو مايعرف بأثر المضاعف، وتعجيل الإنتاج عن طريق توظيف آلات ومعدات

إنتاجية إضافية، وهو مايعرف بأثر المعجل والذي يتم التعبير عنه بالزيادة في الاستثمار بسبب الزيادة في الإنفاق العام، فالتفاعل بين اثر المضاعف مع اثر المعجل يتولد عنه زيادة مضاعفة في الدخل.[1]

[1] لحسن دردوري، نفس المرجع السابق، ص 59.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات الميزانية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها والمشاريع العمومية، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسطير و وضع سياستها المالية وذلك للعلاقة الوطيدة التي تربط بين الإنفاق العام من جهة والإيرادات العامة، لتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: ماهية الإيرادات العامة

سنتعرف في هذا المطلب على كل من تطور نظرية الإيرادات العامة وتعريفها الاصطلاحي.

الفرع الأول: تطور نظرية الإيرادات العامة

مرت نظرية الإيرادات العامة بعدة مراحل، واكتسبت بذلك مفاهيم عديدة ، وسنوضح ذلك فيما يلي:[1]

تطورت الإيرادات العامة للدولة باختلاف العصور التي مرت فيها، فبينما كان مفهوم الإيرادات العامة غير معروف عند الجماعات البدائية وفي الحياة القبلية، إذا كان أفراد القبيلة جميعهم يشتركون في الدفاع عن وحماية قبيلتهم من غزو القبائل الأخرى، وكانوا يقومون بهذا العمل، بشكل تطوعي ومجاني، ولذا لم تكن هناك حاجة لإيجاد إيرادات عامة لتمويل الغزوات، وللقيام بالوظائف والمهام البدائية التي تؤديها القبيلة لأفرادها.

لكن الأحوال تغيرت تدريجيا بعد ظهور الدولة، فلأجل القيام بالوظائف التقليدية المناط بها، أصبحت الدولة بحاجة إلى الأموال اللازمة للإنفاق على الجيش، والشرطة، والقضاء.. ، وللحصول على الأموال أخذت الدولة تفرض الضرائب والرسوم على المواطنين، ويضاف ذلك إلى دخل الدولة من ممتلكاتها، وبهذا أصبح تحت تصرف الدولة مقدار من المال يساعدها على القيام بوظائفها الأساسية، والتي كانت تقوم بها في العصور القديمة.

أما في العصر الحديث، فان وظائف الدولة قد زادت كثيرا عما كانت عليه في الماضي، إذ أصبحت الدولة مسؤولة (في العصر الحاضر) عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبهذا كثر إنفاقها، فزادت الحاجة إلى إيجاد مصادر وفيرة ومتنوعة لإيرادات الدولة.

[1] محمد شاكر عصفور، **"اصول الموازنة العامة"**، مرجع سابق، ص 341.

وقد أدى تطور وظائف الدولة، وازدياد النفقات العامة، إلى تطور نظرية الإيرادات العامة، والى تعدد أنواع الإيرادات وأغراضها، وترتب عن ذلك أن نظرية الإيرادات العامة، لم تعد مقصورة، كما كانت في الفكر المالي التقليدي على تمويل النفقات العامة، بل أصبحت الإيرادات العامة تعتبر أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت تستخدم بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي المرغوب والتقليل من أو منع وجوه النشاط الاقتصادي غير المرغوب فيها، كما أصبحت كأداة لتوجيه الاستثمار ولمحاربة التضخم، ولتوزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات.

الفرع الثاني: تعريف الإيرادات

تعرف الإيرادات العامة كما يلي:

" هي أداة مالية تتمثل في مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي."[1]

" هي تلك المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها"[2]

"هي عبارة عن كل الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقاري التي ترد للخزينة العمومية للدولة"[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإيرادات العامة مجموعة من الأموال النقدية والعينية التي تحصل عليها الدولة وغيرها من الأشخاص العامة التابعة لها بغية تغطية النفقات العامة ووضع السياسة المالية للدولة موضع التنفيذ.

فالإيرادات العامة إذن هي وسيلة الدولة لأداء دورها في التدخل لتحقيق الصالح العام للأفراد في مختلف القطاعات وهي الوسيلة التي تتحدد طبقا للاعتبارات الواقعية السائدة في دولة ما، وقد ترتب على تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ضرورة الاعتماد على المزيد من النفقات العامة وهو ما أدى إلى تطور نظرية الإيرادات العامة، لما يشمله من زيادة في الإيرادات وتعدد في الأنواع وتنوع في الأهداف خلافا لما كان سائدا في فكر المدرسة التقليدية.

لهذا لم تعد الإيرادات العامة ذات هدف وحيد يتمثل في تمويل النفقات العامة كما كان ينظر إليها التقليديون بل أصبحت ذات أهداف متعددة ومتنوعة تتمثل في كونها:

- أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي.

[1] رانيا محمود عمارة، **"المالية العامة-الايرادات العامة"**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015، ص ص،31 32.
[2] لحسن دردوري، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة"**، مرجع سابق، ص 62.
[3] عناية غازي، **"المالية العامة والتشريع الضريبي"**، دار البيارق، الاردن، 1998، ص 48.

- أداة لتوجيه الاستثمار.
- أداة لمحاربة التضخم.
- أداة لإعادة توزيع الدخول والثروات.

المطلب الثاني: مصادر الإيرادات العامة

تعتمد ميزانيات مختلف الدول في تقسيمها لمصادر الإيرادات العامة على ضوابط متعددة تتميز جميعها باهتمامها بالجانب العلمي مما يقيد الإدارة المالية، ومن هذا القبيل اتخاذ طريقة التحصيل أو الهيئة التي تقوم بالتحصيل أساسا أو كأساس لتقسيم مصادر الإيرادات العامة.

الفرع الأول:الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)

مصطلح دومين هو فرنسي الأصل ويستعمل للتعبير عن أملاك الدولة، ويقصد بالدومين كل أملاك الدولة العقارية والمنقولة التجارية أو الصناعية التي تمتلكها الدولة، حيث تدر إيرادا ماليا يحول للخزينة العمومية، وقد تمتلك الدولة هذه الأملاك ملكية عامة[1]، ولذلك تنقسم إيرادات الدولة من ممتلكاتها إلى قسمين رئيسيين وهما الإيرادات من الدومين العام والإيرادات من الدومين الخاص.

أولا: الدومين العام

يقصد بالدومين العام الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، فلا يجوز بيعها أو التصرف فيها أو يمتلكها الأفراد ولو عن طريق القادم، ونجد من أمثلة هذه الأموال: الطرق العامة، المطارات، الموانئ، الحدائق العامة، المصالح العامة، الوزارات،وغيرها من الأموال الأخرى، حيث انه يتم استخدام هذه الممتلكات من جانب الجمهور بالمجان، ولكن في بعض الأحيان تفرض الدولة في حالات معينة رسوما ضئيلة مقابل الانتفاع بها.[2]

ثانيا: الدومين الخاص

يقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتخضع للقانون الخاص شانها شان الأفراد والمشروعات الخاصة وبطبيعة الحال فان استخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات العامة وما مثلته الأراضي الزراعية

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مجيد عبد اللطيف الخشابي، **"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 85.
[2] رانيا محمود عمارة، **"المالية العامة-الايرادات العامة"**، مرجع سابق، ص 43.

التي تملكها الدولة وغيرها من العقارات والمشروعات التجارية والصناعية والأوراق المالية التي تمتلكها الدولة، فالدومين الخاص على عكس الدومين العام يدر إيرادا غزيرا لميزانية الدولة، وعلى هذا الأساس فان الدومين الخاص هو وحدة المقصود عن الكلام عن دومين الدولة كمصدر من مصادر الإيرادات العامة، وكذلك تعتبر الموارد المعدنية كالنفط والغاز الطبيعي من الموارد التي تدخل ضمن هذا المعنى.[1]

ينقسم الدومين الخاص إلى:

I. **الدومين العقاري:**

يتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية والمناجم والمباني المملوكة للدولة، حيث أن هذا النوع من الإيراد كان له أهمية كبيرة في تغطية نفقات الدولة في السابق، ولكن تناقصت أهميته في الوقت الحالي، وأصبح لا يمثل إلا جزء صغير من إيرادات الدولة، وبدأت الدولة تتخلى على هذا النوع من الإيرادات وذلك بعملية بيع هذه الممتلكات للأفراد، حيث تقوم بفرض ضرائب على هذه الممتلكات التي قامت ببيعها للأفراد، وتحصل على إيرادات عالية أكثر مما كانت عليه في السابق، حيث كانت تقوم باستغلالها أو تأجيرها، وما تجدر إليه الإشارة أن بعض الاقتصاديين يرون اللجوء لبيع هذه الممتلكات تؤدي إلى نقص رأس المال الوطني.[2]

II. **الدومين الصناعي والتجاري**

يتكون هذا الدومين من كل المنشات الصناعية والتجارية التي تديرها الدولة، والتي تكون مسندة للأساليب المجتمعة في النشاط الخاص، والهدف من هذا النوع من الدومين هو هدف مالي، حيث نلاحظ أن أغلبية الدول تحتكر إنتاج منتوج معين، وتدر هذه المشاريع إيرادات هامة للدولة، وتأخذ إدارة الدومين الصناعي والتجاري احد الأشكال التالية:[3]

1. **تقديم حق الامتياز:** وتعني هذه الطريقة أن تقوم الحكومة بتقديم حق امتياز إدارة المشروع إلى الخواص، وذلك مقابل الاتفاق مسبقا على نسبة الأرباح.

2. **الإدارة المباشرة:** وفي هذه الحالة تتم إدارة المشروع من طرف الحكومة، ووضع كل دراسات الجدوى للمشروع (الإنتاج، التسويق، ...الخ)، ويتحكم في الإيرادات المتأتية من هذا المشروع.

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **"المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها"**، مرجع سابق، ص 56.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، **"اقتصاديات المالية العامة"**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 230.
[3] لحسن دردوري، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة"**، مرجع سابق، ص 64.

3. **الدائرة المختلطة:** وفي هذه الطريقة يتم تقاسم الإدارة مابين الحكومة والأطراف المساهمين في هذا المشروع من جهة، ويتم الاتفاق على كيفية تقاسم الأرباح من جهة أخرى.

III. الدومين المالي

يقصد بالدومين المالي للدولة، المحفظة المالية للدولة والإيرادات التي تدرها هذه المحفظة من أسهم وسندات مملوكة للدولة والتي تحصل منها إيراد مالي يتمثل في الأرباح والفوائد وتمثل إيرادا للخزانة العامة.

ويعتبر هذا النوع من احدث أنواع الدومين الخاص، وقد ازدادت أهميته في العصر الحديث وتطور تطورا كبيرا فلم يعد قاصرا على حق الدولة في إصدار النقود، ولكنه اتسع ليشمل الأسهم والتي تمثل مساهمة الدولة في المشروعات الاقتصادية العامة، أو عن طريق قيام الدولة باستثمار أموالها عن طريق شراء سندات ذات فائدة مرتفعة، وهذا مايؤدي إلى إشراف الدولة على القطاع الخاص من اجل تحقيق المصلحة العامة.[1]

بالإضافة إلى أنواع أخرى من الدومين الخاص منها:[2]

IV. الدومين الاستخراجي

يعد من الأنواع الحديثة نسبيا قياسا بالأنواع السابقة ، ويشمل كل مايتم استخراجه من باطن الأرض من معادن كالذهب والفحم وغيرها، بعض الدول تمارس الاستغلال المباشر وبعضها يمنح للأفراد هذا الحق مع إشراف الدولة على عملية الاستغلال وتتقاضى نسبة أرباح أو مبلغا سنويا يحدد في عقد الاستغلال.

V. الدومين الزراعي

وهو من الأنواع القديمة أيضا ويضم الأراضي الزراعية والغابات والحيوانات والمواشي فعن طريق استغلال الأراضي الزراعية مثلا يمكن الحصول على إيراد عام سواء كان عن طريق زراعتها أو بيع الإنتاج الزراعي أو عن طريق تأجيرها للأفراد.

VI. الدومين السياحي

قد كان هذا الدومين يشكل نوعا من أنواع الدومين العام فكان الانتفاع به بل لازال مجانيا في بعض الدول أو مقابل رسوم تنظيمية يسيرة، ولكنه تحول في اغلب الدول إلى دومين

[1] رانيا محمود عمارة، **"المالية العامة-الايرادات العامة "**، مرجع سابق، ص51.
[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **"المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها"**، مرجع سابق، ص ص 57 58.

خاص، وخضع للاستثمار من قبل الجهات المسؤولة عن السياحة في الدولة وأضحى يدر أموالا طائلة على خزينة الدولة.

الفرع الثاني:الإيرادات السيادية

الإيرادات السيادية هي تلك الإيرادات التي تفرضها الدولة على الأفراد جبرا ويكونوا ملتزمين على القيام بها.

أولا: الضريبة

نظرا لما للضريبة من أهمية بالغة ، سنحاول أن نسلط الضوء في هذا الفرع على مفهومها واهم تقسيماتها.

I. تعريف الضريبة

" هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"[1]

" هي عبارة عن فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها دون مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق المجتمع."[2]

ومما سبق نستنتج أن الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة بصفة نهائية ودون أن يعود عليه نفعا خاصا مقابل دفعها.

وبذلك نجد أن الضريبة لاتخرج عما يلي:[3]

- ❖ الضريبة فريضة مالية (اقتطاع مالي): تلزم الدولة الفرد في العصر الحديث بدفع الضريبة في صورة مبلغ مالي تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي القائم على استخدام النقد في كل المعاملات الاقتصادية سواء كانت خاصة أو عامة ومع ذلك فقد تفرض الضرائب بشكل عيني في ظروف استثنائية مثل الحروب والأزمات والكوارث.

[1] محرزي محمد عباس، **"اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة للدولة"**، مرجع سابق، ص 145.
[2] حسني خربوش، حسين اليحي، **"المالية العامة"**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 46.
[3] رمضاني صديق محمد، نشات ادوارد، **"مبادئ المالية العامة"**، مطبعة النورس، مصر، 2009، ص ص 67، 68.

- ❖ الضريبة تدفع جبرا: تقوم الدولة بفرض الضريبة بمقتضى مالها من سيادة فهي التي تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة وهي التي تحدد وعائها وتعين سعرها وتبين طرق تحصيلها دون اتفاق مع الممولين
- ❖ تدفع الضريبة بصفة نهائية وبدون مقابل: الفرد يلتزم بدفع الضريبة للدولة نهائيا بحيث لا تلتزم هذه الأخيرة برد قيمتها إليه بعد ذلك لأنه يدفعها مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة وفي الوقت نفسه فان الممول لايتمتع بمقابل مباشر أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة عند دفعه لها وبالتالي فلا يحق له أن يطلب من الدولة إعطائه نفعا خاصا مقابل دفعه للضريبة التي يلتزم بها.
- ❖ الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها: تعتبر الضريبة وسيلة الدولة في أداء دورها في مختلف القطاعات وتحقيق المنافع العامة للأفراد.

II. قواعد الضريبة:

رغم السلطة التي تتمتع بها الدولة في فرضها للضريبة، إلا أنها تراعي في ذلك قواعد وأسس تكون بمثابة مبرر لفرض الضريبة من جهة وللرفع من درجة الوعي للمكلفين بدفعها من جهة أخرى.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أن أول من قام بوضع القواعد الرئيسية التي يقوم عليها النظام هو " ادم سميث" حيث أشار إلى هذه القواعد في كتابه المشهور : ثروة الأمم" بالإضافة إلى إشارة الكثير من الاقتصاديين لهذه القواعد في معظم كتب المالية العامة، وسوف نتطرق إلى هذه القواعد فيما يلي:

1. **العدالة:** تعني هذه القاعدة وجوب مساهمة رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في حماية الدولة بينما ادم سميث كغيره من الكتاب يمانع من إعفاء الفقراء والمعدومين من الضريبة رغم أن القاعدة التي وضعها تشير إلى مساهمة الجميع.[1]
2. **اليقين:** أي انه يجب أن تكون الضريبة المفروضة على كل فرد محدودة على سبيل اليقين دون غموض أو تعسف بمعنى أن يكون موعد الدفع وطريقته ومقدار المبلغ المدفوع واضحا

[1] عبد العال صكبان، **"علم المالية العامة"**، الجزء 1، دار الجمهورية، بغداد، 1966، ص 162.

ومعروفا للجميع أي المكلف أو أي شخص آخر وهذا التحديد يتيح للممول مراقبة الضريبة واتفاقها مع النصوص القانونية المقررة لها والقرارات الإدارية المفسرة إذا دعت الحاجة أن يطعن في قرارات السلطة المالية.[1]

3. **الملائمة:** تعني هذه القاعدة ضرورة جباية كل ضريبة في الوقت وبالطريقة الملائمة للمكلف، فالضريبة على الدخل يجب أن تستوفي بعد انتهاء السنة المالية وتدفق حسابات الوحدات الاقتصادية والضريبة على المزارع يجب أن تحصل بعد نضج المحصول وجني ثماره أما تكليف دافع الضريبة في الوقت غير المناسب فيعني أن تنظيم الضريبة ليس سليما.[2]

4. **الاقتصاد في التحصيل:** يعني الاقتصاد في كلفة ونفقات الجباية التي تنفقها الإدارة الضريبية لتحصيل الضرائب فإذا كانت المطلوب تحصيلها تتطلب صرف أموال ومستلزمات كبيرة تؤدي بالنتيجة إلى تجاوز مقدار الحصيلة النهائية للضريبة، فلا داعي لهكذا نوع من الضرائب واكثرها اقتصادا هي التي تتميز بانخفاض كلفة تحصيلها وغزارة حصيلتها وهذا يفرض على الدول اختيار الضرائب ووسائل التحصيل الذي لاتكلفها نفقات كبيرة.[3]

III. أهداف الضريبة

لقد تطورت أهداف الضريبة بتطور دور الدولة ، فالهدف الأساسي من فرض الضريبة هو هدف مالي بالدرجة الأولى، ومن ثمة تأتي الأهداف الأخرى والمتمثلة في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وسنتطرق إلى ذلك فيما يلي:[4]

1. الهدف المالي:

تهدف الضريبة إلى تعزيز إرادات الموازنة من اجل تغطية النفقات العامة للدولة، حيث تعد الأهداف المالية من الأهداف التقليدية للضرائب، ومنه فالهدف من فرض الضريبة هو توفير الموارد المالية بشكل يضمن الوفاء بالالتزامات اتجاه الأفراد، وهذا بواسطة تمويل الاستثمارات الحكومية وتمويل الخدمات العامة، فأساس فرض الضريبة والمحدد لها هو قيام الدولة بالإنفاق من اجل تحقيق المنفعة العامة.

---

[1] هاشم الجعفري، **"مبادئ المالية العامة"**، الطبعة 3، سلمان الاعظمي، بغداد، 1968، ص 67.
[2] عبد العال الصكبان، **"مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق"**، الجزء 1، الطبعة 2، بغداد، 1977، ص 163.
[3] المرجع نفسه، ص 164.
[4] لحسن دردوري، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة"**، مرجع سابق، ص ص،69 70.

2. الهدف الاقتصادي

أصبحت الضريبة تلعب دورا اقتصاديا بارزا من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في حل الأزمات الاقتصادية، فلقد أصبحت وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في علاج الاختلالات الاقتصادية سواء الكساد أو التضخم، فلم تعد كوسيلة للحصول على إيرادات فقط وإنما أصبحت تستخدم لتأثير في كل المجالات الاقتصادية من جهة،ومن جهة أخرى نلاحظ الدور الذي تلعبه الضريبة في علاج الاختلالات الاقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي نلاحظ أن هدف الضريبة لايتوقف على جمع الإيرادات فقط و إنما ارتقى ليكون هدف أكثر أهمية وهو التأثير على التوازنات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

3. الهدف الاجتماعي

تستعمل الضريبة كوسيلة لتحقيق العديد من الاهداف الاجتماعية، و ابرز هذه الأهداف هو التخفيف من حدة تفاوت الدخول بين أفراد المجتمع، فتكون الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الطبقات المحدودة الدخل، حيث تقوم الدولة بإعفاء الطبقات المحدودة الدخل من دفع الضريبة بينما تفرض الضرائب المرتفعة على ذوي الدخول المرتفعة هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم بفرض ضرائب منخفضة على السلع الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك من اجل مساعدة الطبقات الفقيرة في اقتناء هذه السلع فنلاحظ أن الهدف الاجتماعي لرئيسي لضريبة هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع

ثانيا: الرسوم

سنتعرف فيما يلي على كل تعريف الرسم وخصائصه وطرق تحصيله.

I. تعريف الرسم:

" الرسم هو ما يدفعه الفرد، مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها من الخدمات العامة التي تقدمها له السلطات العامة"[1]

[1] محمد شاكر عصفور، **"اصول الموازنة العامة"**، مرجع سابق، ص 352.

" الرسم هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو احد الأشخاص العامة مقابل انتفاعه بخدمة تؤديها له، ويقترن النفع الخاص الذي يعود على الفرد بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله ".[1]

ومما سبق يمكن أن نستنتج التعريف الإجرائي للرسم فهي تلك المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من الأفراد الذين يستفيدون من الخدمات التي تقدمها الدولة.

II. خصائص الرسم:

يتميز الرسم بخصائص مهمة تتمثل فيما يلي:[2]

1. **الصفة النقدية للرسم**: يتم تحصيل الرسم نقدا، وذلك بدفع الشخص لمبلغ نقدي مقابل حصوله على خدمة من احد الهيئات العامة، فغالبية الاقتصاديين في الفقه المالي يجمعون على أن الرسم يدفع نقدا مثله مثل إيرادات الدولة الأخرى، إلا في الظروف الطارئة، فيمكن أن يأخذ صورة عينية، ولكن في الحالات الاعتيادية يكون تحصيله في صورة نقدية.
2. **الصفة الجبرية للرسم**: يتضمن الرسم عنصر الإجبار، فيقوم الفرد بدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة العامة، التي تؤدي له الخدمة عند طلبه لها، ويأتي عنصر الإجبار على أساس استقلالية الدولة وهيئاتها العامة الأخرى، في وضع كل الأطر القانونية المتعلقة بالرسم سواء بمقداره أو طريقة تحصيله أو كيفية الاستفادة بالخدمة المقدمة كمقابل له.
3. **يكون الرسم مقابل خدمة خاصة**: من النقاط الأساسية في تحديد طبيعة الرسم هو العنصر المقابل، فالرسم يتحقق بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الهيئات العامة، ومنه تعتبر تلك الخدمة مقابلا للرسم، وما يشترط في الخدمة أن تكون من الخدمات العامة، أي لايقصد بها مجرد تحصيل الرسوم التي تجب من اجلها، بل لابد أن يكون هدفها هو تحقيق المصلحة العامة، وهذا مايعرف بالمقابل المزدوج للرسم.

III. طرق تحصيل الرسم:

تأخذ عملية تحصيل الرسم طريقتين هما:[3]

[1] رانيا محمود عمارة، **"المالية العامة، الايرادات العامة"**، مرجع سابق، ص 82.
[2] محمد ابراهيم الدسوقي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، دار النهضة الضريبة، القاهرة، 2011، ص ص 46 47.
[3] لحسن دردوري، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية في الدولة"**، ص ص 80 81.

1. **الطريقة المباشرة:** وفقا لهذه الطريقة يتم دفع قيمة الرسم بطريقة مباشرة إلى الجهة التي تقدم الخدمة، مثل رسوم المستشفيات أو المحاكم...الخ شريطة أن يحصل متلقي الخدمة على إيصال يبين دفعه للرسم
2. **الطريقة غير المباشرة:** وفقا لهذه الطريقة تكون عملية دفع الرسم بطريقة غير مباشرة وتخص هذه الطريقة الرسوم الرمزية لا تستدعي وضع جهة معينة بتحصيلها مثل إصدار طوابع الدمغة آو الطوابع البريدية والتي نجدها تباع في الكثير من النقاط، حيث أن الفرد الذي يشتري هذه الطوابع يكون قد دفع رسما مقابل خدمة تلقاها، ولكن بصورة غير مباشرة.

ثالثا: الغرامات والإتاوات:

تعتبر الغرامات والإتاوات من أهم مصادر الإيرادات ، ولذلك سنتعرف على كل منها فيما يلي:

I. **الغرامات:**

وهي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية، فهي عقوبة مالية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخلفات، وليس الهدف منها الحصول على إيرادات من اجل تمويل النفقات لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير المخالفات المرتكبة، وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الميزانية العامة للدولة.[1]

II. **الإتاوات**

تعرف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تحدده الدولة، ويدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام يقصد به المصلحة العامة تعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم والأمثلة على ذلك كثيرة فمثلا إنشاء شارع جديد أو توصيل المياه والكهرباء، إلى ضاحية حديثة ...الخ، فيؤدي ذلك حتما إلى نفع عام يتمثل في تعمير هذه المناطق، وهو مايضفي على الأراضي الواقعة في هذه المنطقة قيمة لم تكن تتمتع بها من قبل، فارتفاع قيمة الممتلكات العقارية نتيجة ذلك يستوجب فرض إتاوة على المنتفعين.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 82.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، **"اقتصاديات المالية العامة"**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 228.

الفرع الثالث: الإيرادات الائتمانية

عندما لا تكفي الإيرادات العادية لتغطية النفقات العامة، تلجا الدولة إلى الاقتراض من اجل تغطية نفقاتها المتزايدة، والتي لاتسمح الإيرادات العادية بتغطيتها، لذلك تلجا الدولة في مثل هذه الحالات إلى افتراض ما يلزمها من أموال من اجل تسيير أمورها المالية، ومن هنا أصبحت القروض أداة فعالة تستعين بها الدولة لتمويل نفقاتها.

أما الوسيلة الأخرى التي تلجا إليها الدولة عندما لاتكفي الموارد العادية هي الإصدار النقدي الجديد، ولا تلجا إلى هذه الأداة إلا عندما تكون مضطرة، ذلك لان الإصدار النقدي الجديد يؤثر بشكل سلبي على اقتصادها ويزيد الأمور تعقيدا.

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل الجوانب المتعلقة بالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

أولا: القروض العامة

سنتعرف فيما يلي على تعريف القرض وأنواعه

I. تعريف القرض:

" القرض هو عبارة عن عقد تبرمه الدولة أو احد هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تلتزم بموجب على سداد مبلغ القرض وفوائده بحلول موعد السداد، ويكون ذلك طبقا بإذن من السلطة التشريعية".[1]

" هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها"[2].

مما سبق يمكن القول بان القروض هي تلك المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع الفوائد مدة القرض وفقا لشروطه.

II. أنواع القروض

هناك العديد من التقسيمات للقروض العامة التي تبين لنا الأنواع المختلفة للقروض العامة، وكل تقسيم من هذه التقسيمات يرتكز إلى معيار معين، وسوف نتطرق إلى مختلف هذه المعايير التي ستعطي لنا الصور الواضحة لأنواع القروض العامة.

[1] سعيد علي محمد لعبيدي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، دار دجلة، عمان، 2011،ص 164.
[2] سوزي عدلي ناشد، **"اساسيات المالية العامة"**، مرجع سابق، ص 295.

1. أنواع القروض من حيث حرية المقرض في عقد القرض:

تقسم القروض من حيث الاكتتاب إلى نوعين:

- **القروض الاختيارية:** تقول القاعدة العامة أن الاقتراض يكون اختياريا إذ يكون للأفراد حرية الاكتساب في اقرض من عدمه وفقا لظروفهم المالية والاقتصادية، وبالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات القرض، وتلك التي يحصلون من فرص الاستثمار الأخرى، ومن ثم فإنهم يقررون الاكتتاب من عدمه في ضوء مصلحتهم الخاصة في المقام الأول، فالدولة في هذا الصدد لاتستخدم سلطتها السيادية في عقد القرض.[1]
- **القروض الإجبارية:** تختلف هذه القروض عن القروض الاختيارية في عنصر الإجبار لأنه في هذا النوع من القروض، تقوم الدولة بإلزام وإجبار أفرادها على تقديم مبالغ نقدية على شكل قروض، ففي هذه الحالة لايكون لديهم الحرية في الاختيار بين الاكتتاب اوعدمه بل يتم إجبارهم على عملية الاكتتاب، ولكن لا تلجا الدولة إلى هذا النوع من القروض إلا في الحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها مثل حالات الأزمات الاقتصادية أو الحروب وكذلك عند ضعف ثقة الأفراد وبالتالي لا يقومون بالاكتتاب في القروض الاختيارية، ولا يكون للدولة حلا إلا اللجوء للقروض الإجبارية.[2]

2. أنواع القروض من حيث المصدر:

تقسم القروض من حيث مصدرها إلى نوعين:[3]

- **القروض الداخلية:** القرض العام الداخلي هو ذلك القرض الذي تقوم به الدولة بعقده داخل حدودها الإقليمية، ويكون الاكتتاب فيها بين الدولة والمواطنين على ارض الدولة، فيمكن أن يكون الأشخاص هنا أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليم الدولة دون مراعاة لجنستهم.

[1] عباس محرزي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، مرجع سابق، ص ص 292 293.
[2] لحسن دردوري، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة في الدولة"**، مرجع سابق، ص 84.
[3] المرجع نفسه، ص 85.

❖ **القروض الخارجية:** القرض العام الخارجي هو ذلك الذي تتحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج أو من الدول الأجنبية أو الهيئات الخارجية.

فالقروض العامة الخارجية هي تلك القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة أو الخاصة الأجنبية، ويكون مبلغ القرض بالعملة الأجنبية.

3. أنواع القروض من حيث المدة:

تنقسم القروض وفقا لمعيار المدة إلى قسمين، القروض المؤبدة والقروض المؤقتة.

❖ **القروض المؤبدة:** هي تلك القروض التي لا تحدد الدولة موعدا لتسديدها، بحيث تقوم بالوفاء بجزء من القروض كلما توفرت لديها الأموال اللازمة لذلك، وتدفع الفوائد في أوقاتها المحددة، وتلجا الدول إلى هذا النوع من القروض العامة لان التسديد فيها يتم عندما تتوفر لديها الأموال.[1]

❖ **القروض المؤقتة:** هي تلك القروض التي يكون لديها مدة معينة، وتكون قابلة للاستهلاك ، ويتحدد فيها آجالا لتسديدها، وتنقسم القروض المؤقتة من حيث آجالها إلى ثلاثة أنواع: قروض قصيرة الأجل، وقروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل.[2]

ثانيا: الإصدار النقدي الجديد

سنتعرف فيما يلي على تعريف الإصدار النقدي الجديد وشروطه

I. تعريف الإصدار النقدي الجديد:

يقصد بالإصدار النقدي الجديد عملية طبع نقود جديد وطرحها للجمهور كعملة قانونية وإرغام الأفراد على التعامل بها خاصة م دائني الدولة المقدمين لها قرض، تلجا له الدولة في الوقت الحاضر لتمويل نفقاتها العامة الاستثمارية منها خاصة هذا الأسلوب في التمويل لا تلجا إليه الدول إلا عندما تعجز ايرادتها العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم والقروض...الخ على

[1] محمد عباس محرزي، **" اقتصاديات المالية العامة"**، مرجع سابق، ص317.
[2] لحسن دردوري، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة في الدولة"**، مرجع سابق، ص 84.

تغطية نفقاتها العامة، وعلى ذلك فان الإصدار النقدي الجديد يتلاءم وفكرة وجود المنظم في الميزانية العامة، ويؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى انخفاض قيمة النقود مما يشكل عبئا إضافيا على دخول وثروات الأفراد ويطلق على هذه الطريقة أيضا التمويل عن طريق عجز الميزانية أو التمويل عن طريق التضخم، ويقصد بالتضخم زيادة وسائل الدفع ومن ثم زيادة الطلب الكلي على سلع الاستهلاك وبصورة لا يستجيب لها العرض الكلي لهذه السلع مما يؤدي إلى ارتفاع الأثمان وانخفاض قيمة النقود.[1]

II. شروط الإصدار النقدي الجديد:

عندما تلجا الدولة إلى هذه الآلية والمتمثلة في الإصدار النقدي لا بد من توفر العديد من الشروط لعل من أهمها:[2]

1. أن تقوم بتوجيه أموال الإصدار النقدي الجديد لإنشاء مشاريع استثمارية تساعد في زيادة السلع الاستهلاكية من اجل أن يوفر لها متسعا من المرونة في عرض هذه السلع لتحمل الزيادة في الطلب النقدي عليها.
2. أن لاتقوم الحكومة بعملية الإصدار دفعة واحدة، بل تقوم بإصدار نقدي جديد عبر دفعات بكميات مدروسة لكي لا تضر بالاقتصاد الوطني.
3. لابد أن يكون الاقتصاد الوطني للدولة التي يعتمد على الإصدار النقدي مرنا خصوصا في أجهزته الإنتاجية.

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **"المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها"**، مرجع سابق، ص 85.
[2] ناصر عبيد الناصر، **"المالية العامة"**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 269.

الشكل(03-02): أهم مصادر الإيرادات العامة

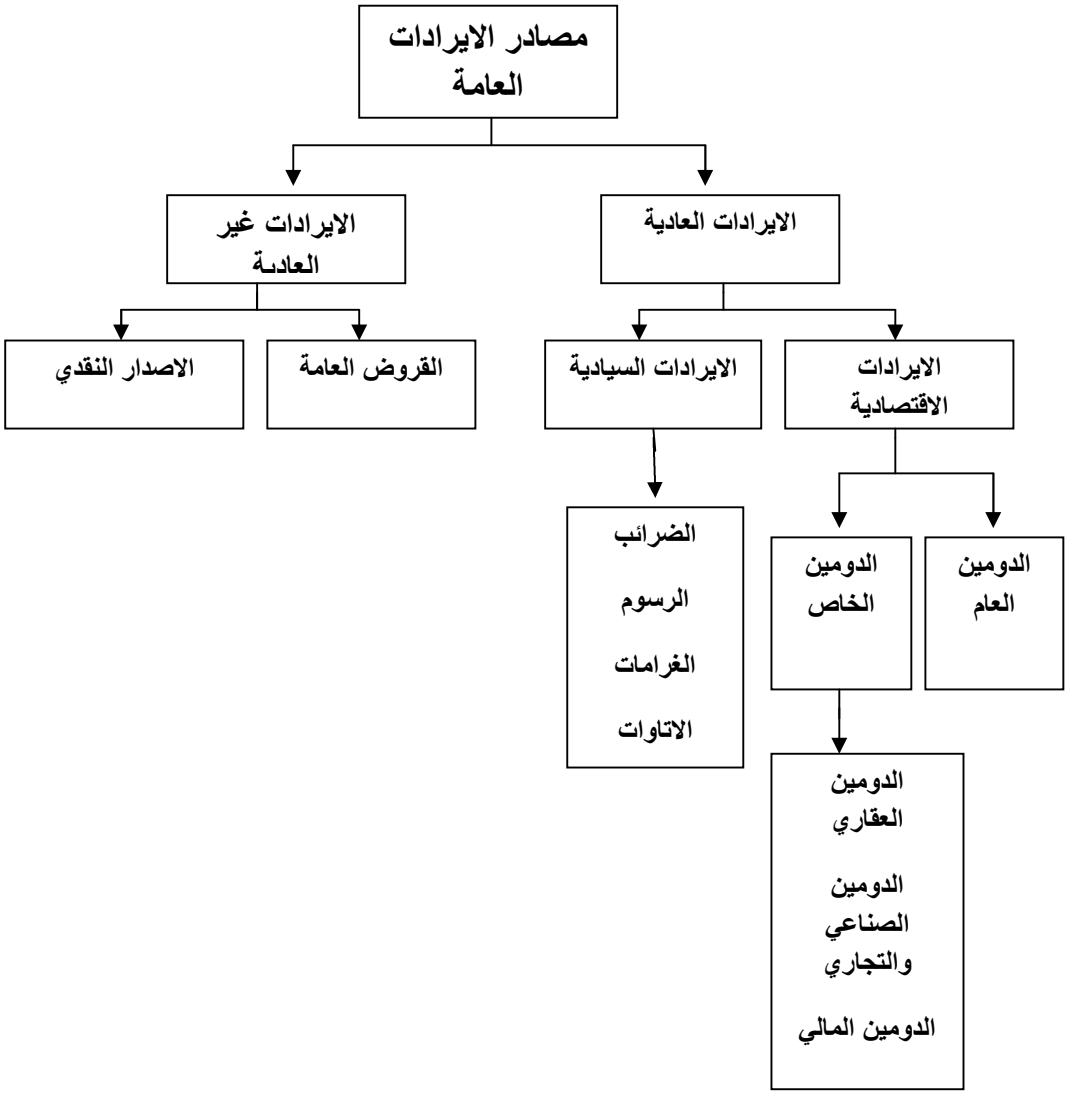

المصدر:لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة في الدولة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 62.

المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة

لقد احتلت دراسة الموازنة العامة جزءا هاما من الدراسات المالية في السنوات الأخيرة باعتبار أداة من الأدوات الميزانية التي تستعملها الدولة من اجل بلوغ أهدافها الاقتصادية، ويظهر لنا ذلك في الآونة الأخيرة، فلقد تضخم حجم الموازنات العامة وزاد تأثيرها على التوازن الاقتصادي، وسوف نتناول في هذا المبحث كل الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى التطرق إلى العلاقة التي تربط أسعار النفط بالموازنة العامة.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

لتوضيح مفهوم الموازنة العامة سوف نتطرق إلى أهم التعاريف للموازنة العامة ثم نتطرق إلى خصائصها والتفرقة بينها وبين الموازنات الأخرى

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة للدولة

" الموازنة العامة هي تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا وتتضمن عددا من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية"[1].

" هي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ماتكون سنة"[2]

" كما عرفت أيضا بالصك أو التأشيرة التي تصدر من السلطة التشريعية سنويا بشان عمليات الإنفاق والتحصيل بما يضمن السير الحسن لمختلف المرافق العامة قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"[3]

مما سبق نخلص إلى أن الموازنة هي وثيقة مالية تشمل جميع الإيرادات الحكومية ونفقاتها خلال سنة مالية، وتعكس التوجهات الرئيسية للسياسة العامة للحكومة، إذن فهي البرنامج المالي السنوي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة من اجل تحقيق أهدافها المتعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] ابراهيم علي عبد الله، انور العجارمة، **"المالية العامة"**، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ص 29.

[2] محرزي حمحد عباس، **"اقتصاديات المالية العامة"**، مرجع سابق، ص 317.

[3] زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، 2012/2011، ص 4.

فالميزانية هي أداة فعالة لتحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني وهي، من الزاوية السياسية سجل لنتائج الصراع والتفاوض السياسي، وخلاصة للعملية السياسية وما تتضمنه من أولويات وأهداف وسياسات وتوجيهات، كما تعتبر الميزانية العامة من المنظور التخطيطي، خطة مالية قصيرة الأجل.[1]

بناءا على مفهوم الميزانية، فان هذه الأخيرة تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الميزانيات والوثائق المالية الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص نجد:[2]

- ✓ **الميزانية وثيقة إدارية:** أي أن ميزانية الدولة تكون محررة كتابيا في وثيقة واحدة من طرف السلطة التنفيذية، وتشمل مختلف المعطيات المتعلقة بمالية الدولة لعرضها أمام البرلمان.
- ✓ **الميزانية عبارة عن عمل تقديري:** أي أن الميزانية تمثل بيان تقديري لما تصرفه الدولة من نفقات وما ستحصله من إيرادات لفترة قادمة، تقدر عادة بالسنة.
- ✓ **الميزانية عبارة عن عمل ترخيصي (إجازة):** تعتبر مصادقة الدولة على مشروع الميزانية العامة للدولة بمثابة الإجازة أو الترخيص للسلطة التنفيذية بالبدء في تنفيذ الميزانية العامة للدولة عند بداية السنة المالية.
- ✓ **الميزانية عمل سنوي:** تخضع الميزانية العامة للدولة لمبدأ أساسي وهو مبدأ السنوية، إذ يتم تقدير النفقات والإيرادات العامة للدولة لمدة زمنية مستقبلية تقدر بالسنة .
- ✓ **الميزانية تعبر عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة:** تعبر الميزانية العامة للدولة عن أهم الوسائل المالية التي تستخدمها السلطات العمومية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي أداة لتنفيذ برنامج الحكومة الذي يعكس الخطة المالية للدولة أو بمثلبة الإطار العام لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفرع الثاني: وظائف الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة باعتبارها وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية تفويض من الأخيرة للحكومة بتحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات لتحقيق أهداف محددة، ونظرا لان الموازنة العامة تحدد مصادر التمويل العام وأوجه استخدامها فإنها أيضا تلعب دورا رئيسيا في النشاط الحكومي، وهكذا يمكن القول أن عملية الموازنة

[1] جمال لعمارة، **"تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01، 2001، ص 114.

[2] شليحي الطاهر، **"الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات اسعار البترول –حالة الجزائر 2016/2000،"** مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الرابع، ص ص 32 33.

العامة تنطوي عل أربع وظائف هي: الوظيفة الاقتصادية، والوظيفة السياسية، والوظيفة القانونية، والوظيفة الإدارية.[1]

أولا: الوظيفة الاقتصادية

كما سلف الذكر فان الموازنة العامة هي الخطة المالية السنوية لبرنامج عمل الحكومة، وتعتبر الموازنة، لكونها احد أهم أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية، وسيلة يمكن من خلالها أن تتطلع الحكومة إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية الرئيسية من خلال المحاور التالية:

- ✓ توفر الموازنة نظام مالي يمكن من خلاله توجيه الإنفاق الكلي بما يتوافق مع القيود الاقتصادية الكلية.
- ✓ تساعد الموازنة في تخصيص الموارد بما يتوافق مع أولويات السياسة الحكومية.
- ✓ تساهم الموازنة في تحقيق الاستخدام الأمثل والكفء للموارد ومن ثم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ثانيا: الوظيفة السياسية

تضمن عملية الموازنة لنواب الشعب وممثليه تدقيق واعتماد عمليات تحصيل الضرائب وإبرام القروض العامة ومتابعة توجيه الحكومة لاعتمادات المالية العامة، وبطبيعة الحال يتحقق ذلك خلال الفصل الرسمي للسلطات، حيث تقترح الحكومة مشروع الموازنة الذي يتم عرضه للإقرار والاعتماد من قبل السلطة التشريعية، ثم يتم التنفيذ من خلال الحكومة، على أن يخضع التنفيذ لرقابة وتقييم السلطة التشريعية للتثبت من التزام الحكومة بما تم إقراره.

ثالثا: الوظيفة القانونية

إن إصدار الموازنة بموجب قانون من السلطة التشريعية يحدد من سلطات الحكومة، إذ من شان هذا أن يجعل الحكومة لا تحصل ضرائب إذ لم يتم إقرارها من السلطة التشريعية ولا تتجاوز حدود الاعتمادات المقررة، وتكلف السلطة التشريعية من يلزم لمراجعة الميزانية لضمان التزام السلطة التنفيذية باعتمادات السلطة التشريعية، وتتم المسائلة القانونية لمن يتجاوز ماتقرره السلطة التشريعية.

[1] عاطف وليم اندراوس، **"الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة " تطور الدور الاقتصادي الحكومي"**، دار الفكر الجامعي، 2014، الاسكندرية، ص ص ص 530 531 532.

رابعا: الوظيفة الإدارية

توصل عملية الموازنة السياسية الحكومية للمؤسسات العامة من خلال إعلام الأخيرة بحجم الأموال المتعين عليها إنفاقها للأغراض المختلفة، ومن خلال ذلك يتم توجيه تنفيذ السياسات، وفي بعض أنظمة إعداد الموازنة، قد يتم دعم الوظيفة الإدارية من خلال تضمين أهداف أداء لخدمات معينة في إطار وثيقة الموازنة.

وتوجد علاقة اعتماد متبادل بين الوظائف الأربعة السابقة، إذ من غير المحتمل أن تنفذ الحكومة سياسات اقتصادية ناجحة (الوظيفة الاقتصادي) كما تم إقرارها من السلطة التشريعية (الوظيفة السياسية) إذا لم تصل أهداف الموازنة بشكل فعال للمؤسسات العامة (الوظيفة الإدارية) ولم يتحقق الالتزام بالسياسات المعتمدة (الوظيفة القانونية).

المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة

من اجل أن تصل الموازنة العامة لتحقيق أهدافها، فلا بد لها أن تتصف بالشفافية والشمول وان تكون مبنية على قواعد وإجراءات وأسس واضحة توثق العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وذلك من اجل إرساء مبدأ الشفافية قام فقهاء المالية العامة بوضع مبادئ تحكم الموازنة العامة للدولة، واهم هذه المبادئ مايلي:

الفرع الأول: مبدأ سنوية الموازنة العامة

مضمون هذا المبدأ أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة في مدة اثني عشر شهرا المقبلة، على أن تقوم السلطة التشريعية بالمصادقة على هذا المشروع، وهذا يدل على إلغاء كل الاعتمادات غير المستعملة، وتوقف جباية الضرائب والرسوم في نهاية السنة التي تم اخذ موافقة السلطة التشريعية عليها، ومنه يتضح لنا انه من خلال مبدأ السنوية يتم تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة واحدة، فيتم إعدادها وتنفيذها، خلال فترة زمنية وهي السنة، ومن مبررات اختيار السنة كأساس للموازنة العامة :[1]

- الاعتبارات السياسية فالسلطة التشريعية الممثلة للشعب تسهل لها هذه الفترة عملية الرقابة على الموازنة العامة للدولة قبل تنفيذها، فهذا المبرر السياسي يستلزم عرض مشروع الموازنة العامة سنويا على السلطة التشريعية من اجل المصادقة عليها، وذلك ما يكفل تحقيق رقابة فاعلة من ممثلي الشعب على

[1] دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة في الدولة**، مرجع سابق، ص 102.

الخطة التي ستنفذها الحكومة، فنلاحظ انه كلما زادت المدة عن السنة كلما صعبت عملية الرقابة على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي يصعب تحقيق مختلف الأهداف.

- في حال زادت المدة عن السنة يصعب وضع تقديرات دقيقة للنفقات العامة والإيرادات العامة.
- تحضير الموازنة العامة والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا وفترة لا تقل عن السنة، ومن جانب آخر فالتقدير لفترة تتجاوز السنة ينقص ويضعف من عملية الوقوف على التذبذبات التي تطرأ خلال فترة تنفيذ الموازنة ومراقبتها.
- تمكن هذه الفترة من إجراء مقارنة بين الإيرادات والنفقات العامة بين سنة وأخرى وتحديد اتجاهاتها ومداولاتها، ذلك ما يساعد على وضع ورسم سياسات الدولة المتبعة.

الفرع الثاني: مبدأ وحدة الموازنة العامة

يقوم مبدأ وحدة الموازنة على ضرورة تقديم موازنة واحدة للدولة تتضمن كافة تقديرات عناصر النفقات العامة والإيرادات العامة المتوقعة خلال سنة واحدة قادمة، بمعنى آخر فان هذا المبدأ يقضي بضرورة إدراج كل النفقات العامة ومصادر تمويل النفقات العامة خلال سنة مقبلة في نفس الموازنة.

ومن شان الالتزام بمبدأ الوحدة أن يجعل الموازنة العامة للدولة معبرة بشكل دقيق عن برنامج عمل الحكومة اللازم لتحقيق أهداف محددة خلال سنة مقبلة، ويسهل من معرفة الوضع المالي للدولة من خلال مقارنة الإيرادات العامة بالنفقات العامة ومن ثم تحقيق الدولة لفائض أو عجز مالي، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه فيما لو قدمت الموازنة العامة بصورة مجزئة حيث يصعب التعرف على الوضع المالي للدولة، كما أن أسلوب تجزئة الموازنة قد يجعل من السهل على السلطة التنفيذية إخفاء بعض الحقائق والمعلومات عن السلطة التشريعية في مرحلة إقرار الموازنة.

ومن جانب آخر يساعد الالتزام بمبدأ وحدة الموازنة على معرفة الأوزان النسبية لبنود الإنفاق الحكومي ومن ثم الأهمية النسبية لأهداف الحكومة، كما يساعد أيضا على معرفة هيكل مصادر التمويل الحكومي والوزن النسبي لمكوناته، وثمة ميزة أخرى تحققها الدولة من الالتزام بمبدأ وحدة الميزانية حيث يوفر جوانب الشفافية والوضوح لكافة الأطراف المعنية بعملية الموازنة العامة وهي السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، وللمواطنين.[1]

[1] عاطف وليم اندراوس، **"الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة"**، مرجع سابق، ص ص 538 539.

الفرع الثالث: قاعدة الشمولية

تقضي هذه القاعدة بان يذكر في وثيقة الموازنة العامة، جميع إيرادات الدولة، أيا كان مصدرها، وجميع نفقاتها، مهما كانت أنواعها،ولا تسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة، من إيراداتها، وبعبارة أخرى فان هذه القاعدة تهدف إلى أن تكون موازنة الدولة شاملة لجميع نفقاتها ولجميع إيراداتها، ولا تجيز إجراء المقاصة بين النفقات والإيرادات لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة، ولقاعدة الشمول بعض المزايا والعيوب سنبينها فيما يلي:[1]

أولا: مزايا قاعدة الشمول

- ✓ تسهل عملية مراقبة السلطة التشريعية على الإيرادات والنفقات، وذلك لان جداول الموازنة العامة تتضمن جميع الإيرادات والنفقات للدولة.
- ✓ تبين الأوضاع المالية على حقيقتها، فتقيد بموجبها الإيرادات والنفقات في الجداول الخاصة بها ، وبهذا فإنها تبين حصيلة كل باب من أبواب الإيرادات ، وتكاليف كل نوع من أنواع النفقات.
- ✓ تساعد على التقليل من الإسراف والتبذير في أموال الدولة لان الاعتمادات المخصصة للإنفاق محددة ولا يجوز تجاوزها عند الصرف.

ثانيا: عيوب قاعدة الشمول

- ✓ أنها تلزم كل وزارة ومصلحة حكومية بان تقيد في جداول الإيرادات وفي جداول النفقات تفاصيل كثيرة عن أنواع الإيرادات والنفقات، والتي قد لا تكون لها في بعض الأحيان قيمة كبيرة.
- ✓ لا تشجع المصالح والمرافق على بذل الجهد والعمل على زيادة الإيرادات، لان تلك المصالح والمرافق، تعلم سلفا بأنها لن تستفيد كثيرا من هذه الإيرادات لتحسين الأوضاع والأداء فيها، إذ أن الإيرادات تتحول بعد تحصيلها إلى خزينة الدولة.

الفرع الرابع: مبدأ توازن الموازنة

تعتمد قاعدة التوازن على ضرورة تساوي كل الإيرادات العامة العادية مع كل النفقات العامة العادية للدولة، ولابد أن لاتكون هناك زيادة ولا نقصان فيها، فالإيرادات العامة لا تشمل الأموال التي تحصل عليها

[1] محمد شاكر عصفور، **"اصول الموازنة العامة"**، مرجع سابق، ص ص 49 51.

الدولة عن طريق الاقتراض أو تلك التي تحصل عليها عن طريق خلق وسائل دفع جديدة، ولقد شهدت هذه القاعدة تطورا في الفكر المالي نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلقد كانت النظرية التقليدية السائدة في القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من القرن العشرين تقدس توازن الموازنة العامة أي تؤمن بضرورة تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، فهذه النظرية كانت تتماشى مع الظروف السائدة في تلك الفترة، فكان دور الدولة يقتصر على إدارة المرافق العامة، وكانت فكرة النظرية الحيادية الاقتصادية راسخة في تلك الفترة، فالموازنة العامة في ظل الفكر الكلاسيكي هي مجرد بيان حسابي تقديري متوازن لمتطلبات الدولة الاتفاقية ووسائل تدبير الأموال الضرورية لهذا الإنفاق خلال مدة زمنية (السنة)، وذلك دون النظر لأي من المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد، فتوازن الميزانية عند الكلاسيك هو توازن حسابي يستلزم التساوي بين إجمالي النفقات والإيرادات العامة، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929 التي أعقبتها الحرب العالمية الثانية، أصبح من غير الممكن الالتزام بتحقيق التوازن بالوسائل الاعتيادية، لذلك تلجا الدولة إلى المصادر غير الاعتيادية لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة لأنه في المالية العامة الحديثة تزايد نطاق دور الدولة وزاد نطاق تدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا ظهرت المالية الوظيفية، حيث أصبحت الموازنة وسيلة من وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها المختلفة، بحيث يمكن لها زيادة نفقاتها أو خفضها أو تأثير في الضرائب سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك تبعا للأحوال الاقتصادية التي تسود الدولة، وكنتيجة لذلك فقدت قاعدة التوازن الموازنة العامة صفتها وأصبحت الموازنة العامة للدولة يمكن أن يكون رصيدها موجبا أو سالبا وفي بعض الأحيان يكون متوازيا، وذلك وفقا لما يتماشى مع الأحوال الاقتصادية للدولة.[1]

الفرع الخامس: مبدأ عدم التخصيص

أساس هذه القاعدة هو عدم تخصيص إيراد معين من اجل تغطية نفقة معينة، ولكن تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة وفي الجانب الآخر قائمة النفقات العامة، بمعنى أن الحكومة تقوم بتغطية جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة، فلا يجوز تخصيص إيراد معين من اجل تمويل إنفاق معين، فتخصيص إيرادات معينة لنفقات معينة يفقد الموازنة العامة مرونتها زيادة إلى ذلك فقد يؤدي إلى الإسراف، إذا كان حجم الإيراد المخصص للإنفاق العام كبيرا أو قد يخل بأداء الخدمة إذا كان حجم الإيراد يقل عن النفقات اللازمة للخدمة، فأساس هذه القاعدة يبين لنا كيفية توزيع الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها فهي تعارض بتخصيص إيراد معين لنفقة معينة، ولكن تستوجب تجميع الإيرادات ثم توزيعها على جميع أوجه

[1] لحسن دردوري، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة"**، مرجع سابق، ص 104.

الإنفاق وذلك حسب الخطة المالية للدولة والتي تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذه القاعدة تساعد في تحقيق المساواة بين جميع النفقات دون الميل لنفقة على حساب نفقة أخرى، فهذه القاعدة ترمي لتوجيه إجمالي الإيرادات العامة من اجل تمويل إجمالي النفقات العامة بصورة متوازنة ودون تخصيص.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة

سنتطرق فيما يلي إلى تأثير أسعار النفط على كل من الإيرادات والنفقات العامة .

الفرع الأول: علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على معظم اقتصاديات الدول حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية، وبالتالي انخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لاينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية، أي العوائد النفطية والسوق العالمية للنفط، في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول النفطية حيث اثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي، وتتطلب في حالة حدوث عجز يجب اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض وذلك بإنقاص الإنفاق عادة أو التمويل، وتخفيض الإنفاق خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا، وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أن يكون صعبا، بصورة مذمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في تنمية البلد.[2]

أما في حالة ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض المالية ونمو الجباية النفطية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لانجاز المشاريع الضخمة (إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط منها:[3]

---

[1] فوزي فرحات، **"المالية العامة"**، منشورات الحلبي، بيروت، 2001، ص 69.

[2] ابو فليح نبيل،**" صندوق ضبط الموارد في الجزائر اداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، بدون سنة نشر، ص 256.

[3] عيسى مقليد، **" قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"**، مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضرباتنة ، الجزائر، 2008/2007، ص ص 83 84.

- برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية.
- الإنفاق في الجانب الاجتماعي.
- تسديد الديون.
- استثمارات في قطاع النفط نفسه.
- زيادة النفقات العسكرية.

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

الشكل رقم (04-02): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على النفقات العامة

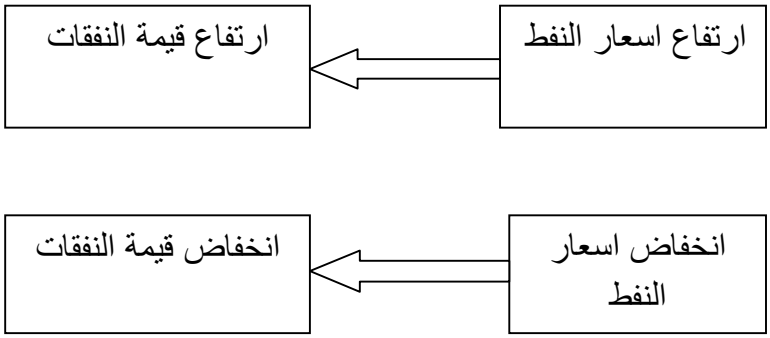

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره

الفرع الثاني: علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة

لطالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم إيرادات الجباية النفطية إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكبيرة نتيجة لتقلبات أسعار النفط .

إن المتتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا قياسيا منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2008، وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للنفط المستفيد الأول من الطفرة النفطية التي سيشهدها العالم في الوقت الحالي، إذ حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية كتسجيل الميزانية العامة لفوائض معتبرة باعتبار أن الجباية النفطية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول، حيث أن ضعف إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية النفطية هو بسبب تقلبات

أسعار النفط ، وبما أن أسعار النفط غالبا ما تكون متقلبة ولا يمكن توقعها والتكهن بها فان حال إيرادات النفط كذلك، وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الميزانية، حيث تعد الجباية النفطية وسيلة لتدخل الدول في النشاط النفطي، فهي نظام الاقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات النفطية بنسبة معينة،وتطبق على أساس سعر بيع النفط، حيث أن مراجعة الجباية لنفطية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال النفطي.[1]

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

الشكل رقم (05-02): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة

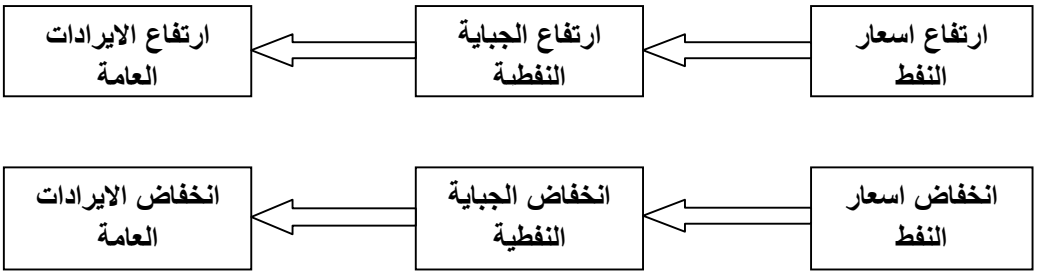

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق ذكره.

الفرع الثالث: علاقة أسعار النفط برصيد الموازنة العامة

ترتبط وضعية الموازنة العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة، من المتعارف عليه أن الأصل في الميزانية العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، أما نتيجة لعدم قدرة الدولة على جمع

[1] عفيف عبد الحميد، **"فعالية السياسةالضريبية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر، 2014/2013، ص 152.

إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها اثر ايجابي في الأجل البعيد.[1]

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن هناك علاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية، وذلك من خلال العلاقة التي تربطها بالإيرادات والنفقات العامة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

الشكل رقم (06-02): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة.

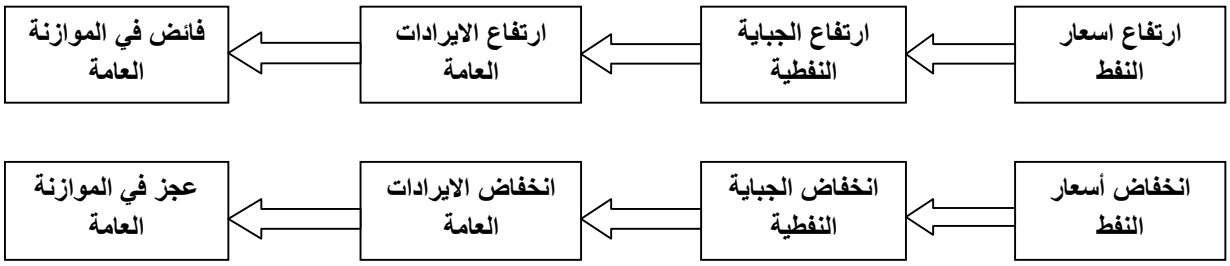

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق ذكره.

[1] بصديق محمد، **" النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية"**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 117.

الشكل رقم (07-02): بنية الموازنة العامة للدولة واهم مكوناتها

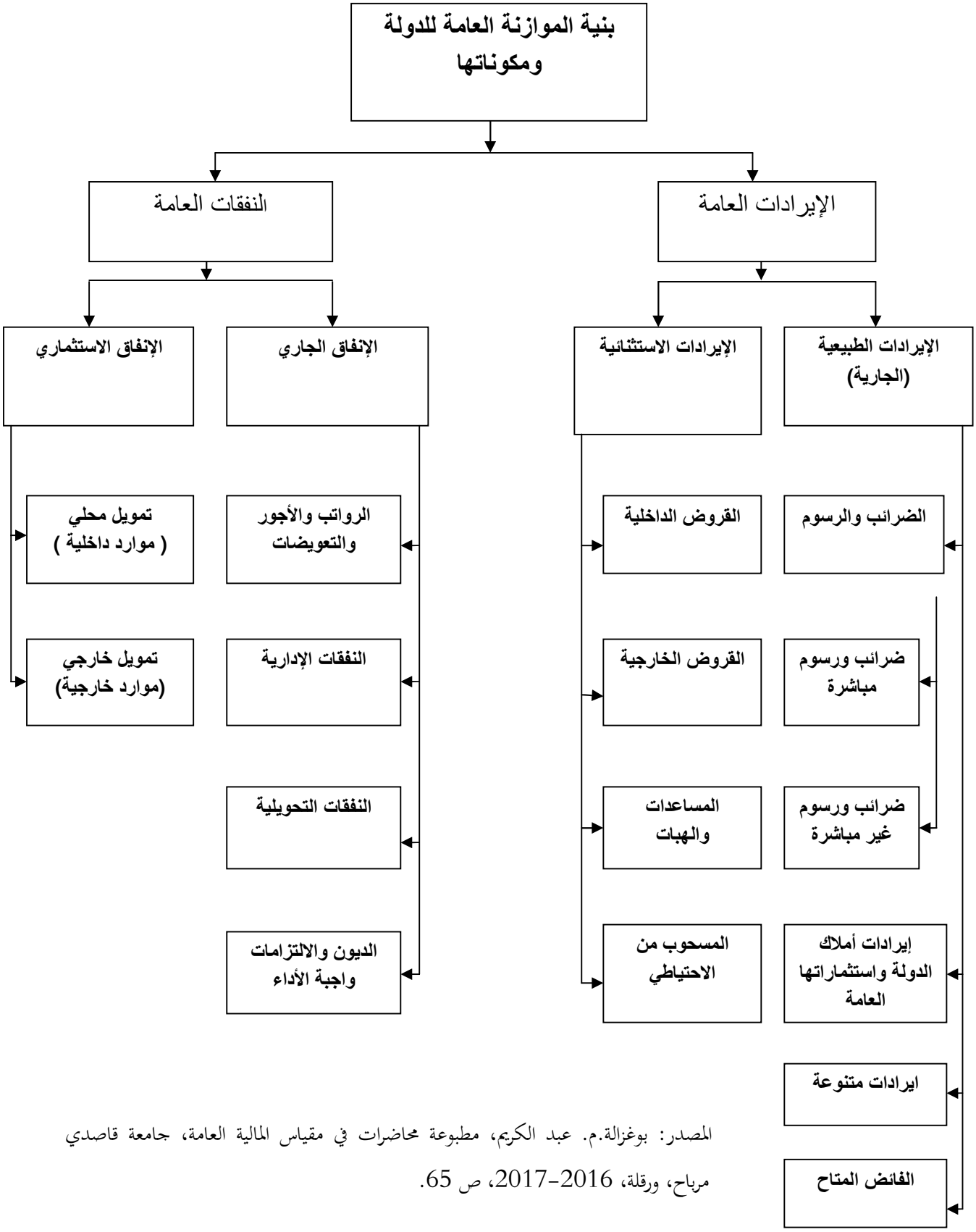

المصدر: بوغزالة.م. عبد الكريم، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 65.

خلاصة:

تعبر الموازنة العامة عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية المقبلة ، وبعبارة أخرى فان الموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية اقتصادية واجتماعية، إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة والنفقات العامة التي تعتبر بمثابة الجزء المهم والأساسي الذي لا يتجزأ من الموازنة العامة ، حيث ازدادت أهمية النفقات العامة في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة، وتوسع سلطتها وزيادة تدخلاتها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها، أما الإيرادات العامة فقد تطور مفهومها مع تطور المؤسسات في العالم، وتعددت أنواعها مع ازدياد وظائف الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فالإيرادات العامة هي الوسيلة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياستها العامة، والأداة التي توزع الأعباء العامة وفق مبدأ العدالة والمساواة.

وباعتبار أن النفط يعد مصدرا مهما للدخل القومي الإجمالي، وفي ظل الأهمية التي يكتسبها في الاقتصاد الوطني فان تطورات أسعاره لها تأثير كبير على إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة وبالتالي الوضع الكلي للموازنة العامة.

الفصل الثالث

أسعار النفط وعلاقتها

بالموازنة العامة خلال الفترة

(2017-2012)

تمهيد:

تعد الميزانية العامة أداة لقياس مدى تطور الممارسة الديمقراطية في المجتمع، ومن خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، مما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع.

وبالنظر إلى أهمية الدور الذي تقوم به الميزانية العامة للدولة، فقد كانت دوما محل اهتمام كبير من طرف السلطتين التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى الباحثين والدارسين، وغيرهم من المهتمين بمتابعة السياسة المالية للدولة، ورصد تغيراتها السنوية بصفة مستمرة، وبما أن تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات التي تحصل على أسعار النفط تؤثر حتما الموازنة العامة.

إن انخفاض أسعار النفط يمثل تحدي للاستقرار الاقتصادي في الجزائر، إذ تفاقم العجز الموازني وتآكلت موارد صندوق ضبط الإيرادات، كما أن استمرار انخفاض الأسعار جراء الصدمة النفطية سيشكل تحديا آخر لاستمرارية الإنفاق الحكومي على النحو المعتاد، مما يحتم على الحكومة إعادة النظر في السياسة التوسعية المنتهجة والى اتخاذ تدابير مختلفة لتنويع مصادر الدخل، ومواجهة الانعكاسات السلبية على وضعية الميزانية العامة للدولة أساسا، ولهذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة في الجزائر، وبهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: الجوانب النظرية للموازنة العامة في الجزائر، والذي سنتطرق فيه إلى: الموازنة العامة حسب التشريع الجزائري، تبويب النفقات العامة في الجزائر وتبويب الإيرادات العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: انعكاسات أسعار النفط على أداء الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)، والذي سنتطرق فيه إلى: تطورات أسعار النفط ونفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017) وكذلك تأثير أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة في الجزائر خلال نفس الفترة.

المبحث الأول: الجوانب النظرية للموازنة العامة في الجزائر

تعتمد الموازنة العامة للدولة على العديد من الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكمها، بحيث تبين لنا هذه الأطر والضوابط الهيئات المسؤولة عن الموازنة وكل الإجراءات والعمليات الخاصة بها لاسيما التصنيفات التي تعتمد عليها الدولة في تصنيف النفقات والإيرادات، والمراحل التي تمر بها الموازنة والقواعد والمبادئ التي تحكمها، فلقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغييرات في القوانين التي تنظمها، ولكن بصدور قانون 17/84المعدل في 1988 تحددت المعالم الرئيسية للموازنة العامة في الجزائر بحيث اظهر وتناول معظم الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، وعليه سوف نقوم في هذا المبحث بالإلمام بأهم الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: الموازنة العامة حسب التشريع الجزائري

يعتبر التشريع المالي الفرنسي المرجع الرئيسي الذي كان يحكم جل مواد الموازنة العامة في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية صدور قانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية، لذلك كان يعرف بالقانون المجسد لقانون الموازنة في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف ومبادئ الموازنة العامة حسب التشريع الجزائري

سنتطرق فيما يلي إلى كل من تعريف الموازنة العامة ومبادئها في الجزائر.

أولا: تعريف الموازنة العامة حسب القانون 17/84

لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها: " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".[1]

ويعرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 على أنها : " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها."[2]

ومن خلال المادة الثالثة من قانون 17/84 والتي تم تعديلها بالقانون 05/88 يكتمل تعريف الميزانية العامة للدولة، فهذه المادة تؤكد على انه بناءا على قانون المالية يتم تقدير وإجازة الميزانية العامة

[1] الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية، قانون 17/84 المؤرخ في 08 شوال 1440ه الموافق ل 07/07/ 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، ص 1040، المادة رقم 06.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 21/90المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 08/15/ 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 اوغسطس، 1990، ص 1132، المادة رقم 03.

بحيث جاء نص المادة 03 كما يلي: " يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأسمال."[1]

ومنه ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

يقصد بمبادئ الميزانية العامة، الأصول والمبادئ التي تحكم إعدادها، والأسس التي تقوم عليها، وقد تشكلت معظم هذه القواعد خلال القرن التاسع عشر وكان الهدف منها تنظيم الميزانية العامة، والتعرف على المركز المالي للدولة، وتبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والحد من التبذير والإهدار في المال العام[2]

I. **مبدأ السنوية** : يقصد بمبدأ سنوية الميزانية، أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، ويكون لكل سنة موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة، وهذا ماذهبت إليه المادة 03 من القانون 17/84 والمادة 03 من القانون 21/90.

II. **مبدأ الوحدة:** يقتضي هذا المبدأ بان تدرج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في موازنة واحدة وتظهر في وثيقة واحدة، ويستند هذا المبدأ على مبررين احدهما مالي والآخر سياسي، فمن الناحية المالية يساعد هذا المبدأ على بيان المركز المالي للدولة من خلال جمع الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة، أما من الناحية السياسية فان هذا المبدأ يسهل مهمة البرلمان في اعتماد الميزانية والرقابة على تنفيذها، حيث يصعب عليه ذلك لو كانت هناك موازنات متعددة ومتفرقة، كما أن عدم إدراج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة واحدة قد يؤدي إلى سوء الاستخدام، حيث قد تتمتع استخدامات اقل حيوية بموارد هامة في حين تحرم استخدامات أخرى أكثر حيوية من الإشباع الكافي لنقص موارد الخزينة العامة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية، قانون 05/88 المؤرخ في 22 جمادى الاولى 1408الموافق ل1988/01/12،يعدل ويتمم القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية ، العدد 02 الصادرة في 23 جمادى الاولى 1408الموافق ل 1988/01/13.

[2] هاجيرة ديلمي، **"الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة"**، مجلة مجاميع المعرفة، عدد اكتوبر 2017، ص 167.

III. **مبدأ العمومية (الشمول)**: يقتضي هذا المبدأ أن تدرج في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وتقديرات الإيرادات دون أي مقاصة، ويرتبط بهذا المبدأ قاعدتين أساسيتين هما قاعدة عدم تخصيص الإيرادات أو مايسمى بمبدأ الشيوع وقاعدة تخصيص الاعتمادات.

- **قاعدة عدم تخصيص الإيرادات**: تعني هذه القاعدة إلا يخصص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات، وهذا ما نصت عليه المادة 08 من القانون 17/84 :" لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز."، والحكمة من إقرار هذا المبدأ هي أن تخصيص إيرادات معينة لتمويل مصروفات معينة، إما أن يدعو إلى الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة، وإما عدم تقديم الخدمات العامة على وجه مرض في حالة انخفاض حصيلة الإيرادات المخصصة.
- **قاعدة تخصيص الاعتمادات**: تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا، بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي، ويترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة.

IV. **مبدأ التوازن**: يعني هذا المبدأ بصفة عامة أن تتساوى نفقات الدولة العامة مع إيراداتها العامة، وبعبارة أخرى أن تكون النفقات العامة العادية للدولة في حدود إيراداتها العامة العادية.

الفرع الثاني: دورة الميزانية العامة في الجزائر

تعني المراحل التي تمر بها عملية الميزانية ابتداء من صدور التوجيهات العامة بخصوص إعدادها من وزارة المالية وانتهاء تنفيذها على الوجه الصحيح وابتداء دورة حياة جديدة لها.

أولا: إعداد الميزانية العامة للدولة في الجزائر

يرجع الاختصاص تقليديا في وضع مشروع الميزانية العامة للدولة ولقانون المالية إلى السلطة التنفيذية، أي يكون لكل دائرة وزارية على حدا دور في عرض اقتراحاتها حول احتياجاتها المالية لتأدية مهامها.

وإذا كان جهاز التنفيذي في مجمله هو الذي يتولى تحضير الميزانية العامة، فان وزير المالية هو الذي يتكفل بالإعداد التقني لها، وهذا ما أكدته المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 82-237: "

يسند إلى وزير المالية في مجال الميزانية وفي إطار الصلاحيات الموكلة إليه ...دراسة وإعداد...المشاريع التمهيدية للموازنة العامة وموازنة التسيير وموازنة التجهيز..." وهذا يعطيه هيمنة واسعة على بقية الوزراء.

ترجع أسباب هذه الظاهرة إلى عوامل عديدة منها: [1]

- ✓ تستدعي عملية تحضير الميزانية وجود بيانات و معلومات دقيقة حول الوضعية الاقتصادية للدولة (نسبة النمو الاقتصادي)، و المالية (نسبة التضخم)، و الاجتماعية (نسبة النمو السكاني و نسبة البطالة)، بإمكان السلطة التنفيذية وحدها الحصول عليها بواسطة المصالح التقنية المتخصصة التابعة لها.
- ✓ كون أن البرلمان هيئة منتخبة فهو يميل عادة إلى العمل على تخفيض الضرائب و الرفع من حجم النفقات العمومية بهدف إرضاء الناخبين الشيء الذي يؤثر سلبا على الوضعية المالية للدولة، لان المزيد من الإنفاق لابد أن يقابله المزيد من الجباية.

تكلف كل وزارة بتحضير مشروع موازنة دائرتها بناءا على منشور المديرية العامة للموازنة، لتقوم وزارة المالية بتجميع المشاريع الصادرة عن مختلف الوزارات وترتبها وتكيفها مع التعليمات الرئاسية والحكومية وأهداف الخطة التنموية.

ويتم إعداد المشروع الأولي للموازنة من طرف وزير المالية الذي يعرضه على مجلس الحكومة، ثم مجلس الوزراء، وبعد المناقشة يضبط المشروع النهائي الذي سيقدم للمجلس الشعبي الوطني.

ثانيا: المصادقة على قانون المالية والميزانية العامة

إن مشروع الميزانية العامة الذي تعده الحكومة لا يكون قابلا للتنفيذ في جانبي الإيرادات والنفقات إلا إذا وافق عليه البرلمان بغرفتيه (الغرفة الأولى ممثلة في المجلس الشعبي الوطني، والغرفة الثانية المتمثلة في مجلس الأمة)،ولذلك فانه وبانتهاء المرحلة الإدارية التي تتولاها السلطة التنفيذية، يودع مشروع قانون المالية وموازنة الدولة قبل 30 سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية لدى البرلمان وبالتحديد لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني، وبذلك يدخل تحضير موازنة الدولة المرحلة السياسية.[2]

- ✓ **المصادقة على مشروع الميزانية وقانون المالية على مستوى المجلس الشعبي الوطني:**

بمجرد إيداع مشروع قانون المالية لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني، يتم تحويله فورا للجنة

[1] المرجع نفسه، ص ص ص 167 168 169.
[2] المرجع نفسه، ص 168.

المالية والميزانية، التي تقدم مساعدة أساسية لمجموع النواب من خلال دراستها المعمقة لهذا النص، وفور انتهائها من ذلك ، تحرر تقريرا تمهيديا تضمنه التوضيحات والتعديلات التي تراها مناسبة، ثم تحول الملف إلى الجلسة العلنية من اجل المناقشة العامة والتصويت قبل نهاية المدة القانونية المحددة للمجلس والمتمثلة في 47 يوما، ويكون التصويت بالأغلبية العادية.

بعد تصويت النواب على مشروع القانون، يحال النص المتضمن قانون المالية لمجلس الأمة في غضون عشرة أيام.

- ✓ **المصادقة على مشروع الميزانية وقانون المالية على مستوى مجلس الأمة:** عندما يستلم رئيس مجلس الأمة نص القانون المتضمن قانون المالية والميزانية يحيله على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، التي تتولى دراسة مضمون النص المتضمن قانون المالية، وبعد الاستماع إلى العرض الذي يقدمه وزير المالية حول هذا النص، يعبر أعضاء اللجنة في تدخلاتهم عن انشغالاتهم، ويطرحون تساؤلاتهم التي يدونها مقرر اللجنة، ويتم إدراجها في التقرير التمهيدي ليستأنس بها أعضاء المجلس في تدخلاتهم في الجلسة العامة.

تباشر المناقشة في مجلس الأمة على النص المصوت عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني، ثم يكون التصويت بأغلبية الثلاثة أرباع أعضائه من خلال اجل أقصاه 20 يوما، وليس لأعضاء الغرفة الثانية الحق في التعديل لكن الدستور منحهم حق قبول أو رفض التعديلات المدرجة من قبل الغرفة الأولى.

ثالثا: تنفيذ الميزانية العامة

إن تنفيذ الميزانية تعني تحصيل الإيرادات وصرف النفقات نوضحها فيما يلي:

I. **صرف النفقات:** يمر صرف النفقة العامة بعدة مراحل أشار إليها قانون المحاسبة العمومية 21/90 كما يلي:

1. **مرحلة الالتزام:** يعرف الالتزام حسب المادة 19 من قانون 21/90: "يعد الالتزام الإجرائي الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين"، بعبارة أوضح هو السبب الذي يجعل الإدارات العمومية مدينة، وقد يكون هذا التصرف عملا قانونيا أو ماديا.

2. **مرحلة التصفية:** عرفتها المادة 20 من قانون 21/90: "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العامة"، أي تحديد مبلغ الدين بعد التأكد من وجوده واستحقاقه.
3. **مرحلة الأمر بالصرف:** وهو أمر كتابي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي ليدفع لشخص معين مبلغ الدين المحدد مقداره وطبيعته صراحة[1]، حيث عرفته المادة 21 من القانون 21/90: " يعد الأمر بالصرف أو الجوالات، الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية."

II. **تحصيل الإيرادات:** تنفيذ الإيرادات يجب على الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين حسب المراحل التي أشار إليها قانون المحاسبة العمومية 21/90 كالتالي:[2]

1. **الإثبات:** يعد الإثبات الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي، لذلك فان الإيرادات العامة مصدرها أما تطبيق القوانين والتنظيم أو قرارات العدالة ، وأما عقود البيع آو الشراء، أي أن الآمر بالصرف والمحاسب العمومي لا ينشئانها وإنما يتدخلان فقط لضمان تحققها وتصفيتها.
2. **التصفية:** تسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة المدين الدائن العمومي والأمر بتحصيله
3. **التحصيل:** حسب المادة 18من قانون 21/90: " يعد التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية، أي أن إبراء ذمة الأفراد اتخاذ الخزينة العمومية، وهي مرحلة محاسبية يتكفل بها المحاسب"

رابعا: الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة

تحظى عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة بأهمية بالغة في التشريع المالي الحديث، باعتبارها وسيلة ناجعة تضمن حسن تنفيذ الميزانية العامة للدولة من حيث تحقيق الأهداف السياسية والمالية والاقتصادية التي رسمتها الحكومة.

تقسم أنواع الرقابة في الجزائر من حيث المعيار العضوي (أي الجهة القائمة عليها) إلى: [1]

[1] بشير يلس شاوش، **المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 218.

[2] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 2016.

- **رقابة مالية:** هي من أهم أنواع الرقابة كونها تمارس من طرف الجهاز الأول المسؤول على تنفيذ الميزانية.
- **رقابة سياسية:** تكتسي رقابة البرلمان طابعا سياسيا، كونها تتعلق بالعلاقة بين سلطتين رئيسيتين في الدولة هما: البرلمان والحكومة، لذلك فقد جاء تنظيم هذه الرقابة ضمن العلاقة العامة بين السلطتين، وجاءت أحكامها في الدستور منظمة في المواد 133 إلى 137.
- **رقابة مجلس المحاسبة:** مجلس المحاسبة هو هيئة دستورية من الهيئات الرقابية للدولة، يعد المؤسسة العليا للرقابة اللاحقة لأموال الدولة، ويتكون من مجموعة من القضاة المتخصصين في المجالين المالي والمحاسبي، وبهذه الصفة يدقق المجلس في شروط استعمال الموارد والوسائل المادية والأموال العامة من طرف الهيئات الخاضعة لرقابته، ويناكد من مطابقة العمليات المالية والمحاسبية لهذه الهيئات والمرافق للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

تهدف الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة أساسا إلى تشجيع الاستعمال الصارم للموارد المالية والوسائل المادية، وكذا التأكيد على إجبارية تقديم الحسابات لإضفاء شفافية للتسيير المالي.

المطلب الثاني: تبويب النفقات العامة في الجزائر

بالرجوع لقانون 17/84[2] وتحديدا للمادة 20 نجد في نصها وضوحا كاملا للمكونات الرئيسية للنفقات العامة حيث تنص المادة على: " توضيح الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار."

تخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.

من خلال ما سبق نلاحظ انه يتم تبويب النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، بحيث يقسم كل صنف بدوره إلى أبواب، وسنتطرق فيما يلي إلى كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

[1] Francois deruel . jaques buisson." **Budget et pouvoir financier"**. Edition Dalloz. Paris. 2001.p 114.

[2] قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقانون المالية.

الفرع الأول: نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات المستمرة والجارية واللازمة لتسيير المرافق العمومية، والمتمثلة في المصاريف العامة للمؤسسات العمومية، فنفقات التسيير غير موجهة لخلق الاستثمارات فهي لا تؤدي إلى إحداث أي زيادة في الإمكانيات المادية الموجودة، وإنما تتكفل بصيانة ماهو موجود وتمكينه من السير بشكل عادي، فهذه النفقات تخص النشاط العادي والطبيعي الذي تقوم به الدولة وهي تلك الاعتمادات التي تكون مسجلة في ميزانية الدولة، وتكون موجهة لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المرافق العمومية مثل أجور الموظفين وكافة النفقات الخاصة بتسيير نشاط الدولة وتدون نفقات التسيير في جدول يرمز له ب " ب".[1]

وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

بحيث يتم تبويب نفقات التسيير ضمن وحدات قابلة للدمج فيما بينها ونجد أن الأبواب بدورها تتكون من أقسام وهي:

أولا: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشتمل هذا العنوان على الاعتمادات الضرورية للتكفل بالأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويتكون من خمسة أقسام هي: [2]

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)

القسم الثاني: دين داخلي، الديون العامة، (فوائد سندات الخزينة)

القسم الثالث: دين خارجي

القسم الرابع: ضمانات (من اجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)

القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة)

[1] لحسن دردوري، **" سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة في الدولة"**، مرجع سابق، ص ص 171 172.
[2] جمال لعمارة، **"منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 53 54.

ثانيا: تخصيصات السلطات العمومية

يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها مثل المجلس الشعبي الوطني، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة...الخ ، وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات، فان هذه النفقات ينبغي أن تقرر وتراقب حسب قواعد مختلفة عن تلك التي تطبق على بقية النفقات العامة.[1]

ثالثا: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، ويضم ما يلي[2]:

القسم الأول: الموظفون – مرتبات العمال

القسم الثاني: الموظفون – المعاشات والمنح

القسم الثالث: الموظفون- التكاليف الاجتماعية

القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح

القسم الخامس: أشغال الصيانة

القسم السادس: إعانات التسيير

القسم السابع: النفقات المختلفة

رابعا: التدخلات العمومية

وتتعلق التدخلات العمومية بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب المقاصد المختلفة لعملياتها كالنشاط الربوي والثقافي، والنشاط الاقتصادي المتعلق بالتشجيعات والتدخلات وعمليات الدعم المختلفة، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن، وتضم الأقسام التالية:[3]

القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)

القسم الثاني: النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)

---

[1] المرجع نفسه، ص 55.

[2] حكيم حداشي، **اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر،2014/2013، ص 94.

[3] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 56.

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية)

القسم الرابع: النشاط الاقتصادي- التشجيعات والتدخلات (إعانات اقتصادية)

القسم الخامس: النشاط الاقتصادي – إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية)

القسم السادس: النشاط الاجتماعي- المساعدة والتضامن

القسم السابع: النشاط الاجتماعي – الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة)

وبالتالي النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني وهي مشتركة لكل الوزارات والتي تكون تابعة لوزارة معينة تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة ونجدها في أسفل الجدول "ب"

أما النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات بعدما يحدد قانون المالية الإجمالية الموجهة لكل دائرة وزارية ونجد أن كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تقسم في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية.

الشكل رقم:(01–03): مدونة ميزانية التسيير في الجزائر

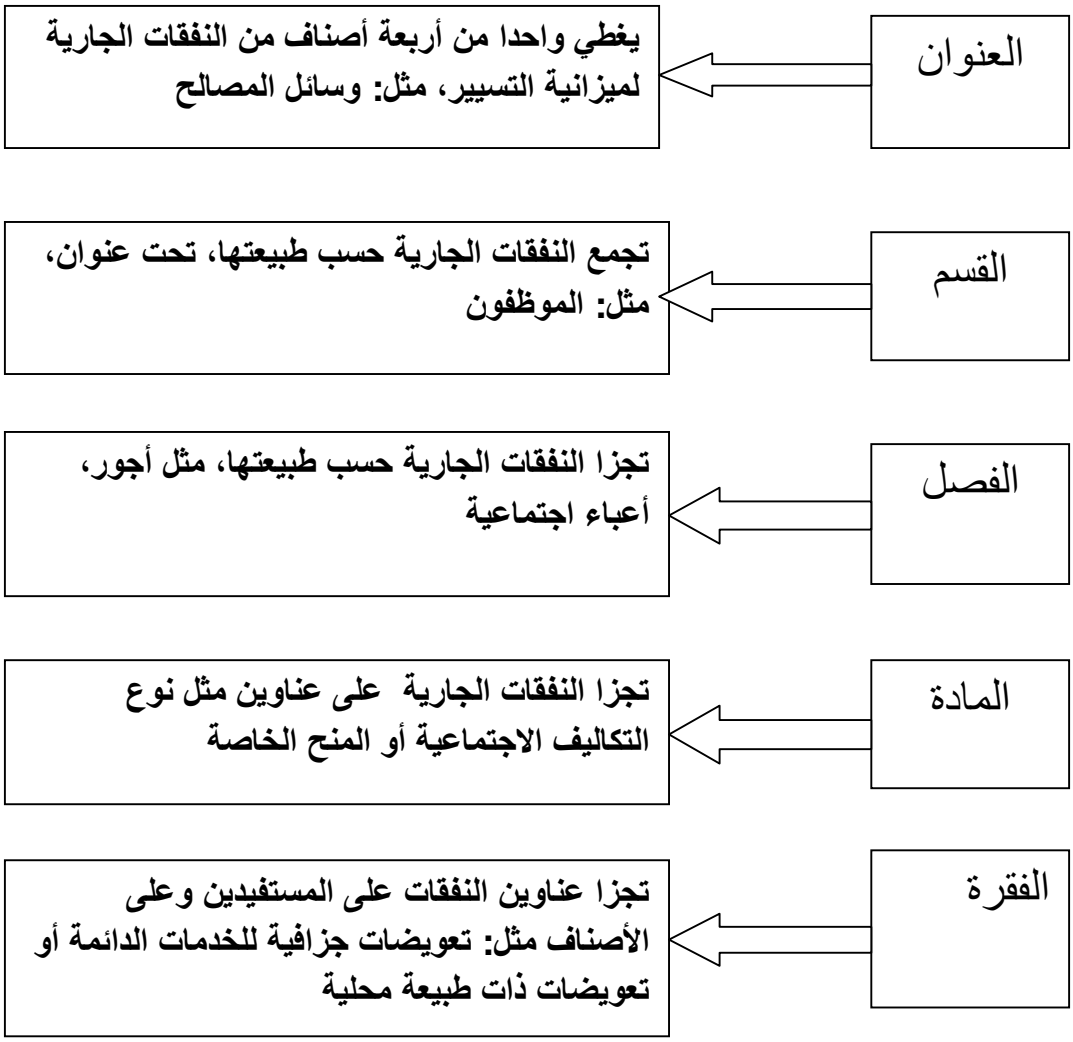

المصدر: جمال لعمارة منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص5.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وهي لاتعتبر مباشرة كاستثمارات منتجة بحيث يضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وما يميز هذه النفقات أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة بصفة غير مباشرة، وبالتالي يمكن القول أن نفقات التجهيز هي تلك النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية للدولة من اجل تجهيزها بوسائل الإنتاج.[1]

وفيما يلي نشير إلى بعض خصوصيات مدونة ميزانية التجهيز بالإضافة إلى أن بعض العناصر المستعملة في مدونة ميزانية التسيير، والتي سوف يتكرر استعمالها هنا.[2]

أولا: توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة عناوين وهي:

العنوان الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

العنوان الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

العنوان الثالث: النفقات الأخرى برأسمال

ثانيا: توزيع نفقات التجهيز على قطاعات

تجمع نفقات الاستثمار في عناوين بحسب القطاعات، وهي عشر قطاعات ، مبينة كما يلي:

قطاع 0: المحروقات

قطاع 1: الصناعة التحويلية

قطاع 2: الطاقة والمناجم

قطاع 3: الفلاحة والري

قطاع 4: الخدمات

قطاع 5: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية

قطاع 6: التربية والتكوين

قطاع 7: قاعدة هيكلية اجتماعية وثقافية

قطاع 8: المباني ووسائل التجهيز

قطاع 9: أخرى

[1] لحسن دردوري،**" سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة"**، مرجع سابق، ص 175.
[2] لعملرة جمال ،**" منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"**، مرجع سابق، ص

ثالثا: القطاعات الفرعية، الفصول والمواد

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تصور بطريقة أكثر دقة النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار.

مثال: العملية رقم 1423 هي مركبة كما يلي:

- القطاع 1 : الصناعات التحويلية .
- القطاع الفرعي 14: تجهيزات.
- الفصل 142 : الصلب.
- المادة 1423 : التحويلات الأولية للمواد.

المطلب الثالث: تبويب الإيرادات في الميزانية العامة في الجزائر

لقد حدد القانون 17/84 في المادة 11 كل مصادر الإيرادات العامة كالتالي: " تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة مايلي:

1- الإيرادات ذات الطابع الجنائي وكذا حاصل الغرامات.

2- مداخيل الملاك التابعة للدولة.

3- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.

4- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

5- التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها.

6- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

7- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

الحصة المستحقة للدولة من إرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به ويتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول " ا " وذلك بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة بحيث يتكون هذا الجدول من بابين رئيسيين وهما:

- الموارد الإجبارية
- الموارد الاختيارية

الفرع الأول: الموارد الإجبارية

تعبر الموارد الإجبارية عن الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل وتتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الجبائية والغرامات والحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

أولا: الإيرادات ذات الطابع الجبائي:

تتكون هذه الإيرادات من مختلف الضرائب والرسوم ونجدها مصنفة في الجدول " ا " كما يلي:

I. الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال، فمثلا ضريبة الدخل سواء كانت على الأشخاص كالضريبة على الدخل الإجمالي أو على الشركات كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات يتحملونها مباشرة دون نقل عبئها لغيرهم.[1]

حيث تخص هذه الضرائب المداخيل بمختلف أنواعها:

- الضرائب على الأجور
- الضرائب على الأرباح التجارية وغير التجارية.
- الكفلات والكراء.
- الأرباح الصناعية
- الفوائد المتأتية من القروض.

بالإضافة إلى:[2]

II. حقوق التسجيل والطابع

وهي تلك الضرائب التي تخص بعض العقود القانونية وتخص جميع الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل:

- حقوق التسجيل لرؤوس الأموال المحمولة للتسجيل.
- عقود الزواج والطلاق.
- جواز السفر ورخصة السياقة، بطاقة التعريف الوطنية.

III. الضرائب على الإعمال

وتعرف أيضا بالرسم على رقم الأعمال بحيث يتم فرضها على مجمل المواد الاستهلاكية لذلك تعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

[1] جوهرة مناصرية، **"انعكاس تقلبات اسعار البترول على الميزانية العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر(2000-2015)"** ، مرجع سابق، ص 77.

[2] لحسن دردوري، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة"**، مرجع سابق، ص ص 178 179.

IV. الضرائب غير المباشرة

وتتكون من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ولكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للضرائب على رقم الأعمال ومن بين السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب: الذهب، الخمور، الكحول...الخ.

V. الحقوق الجمركية

يتم فرض هذه الضريبة على العمليات التجارية الخارجية فهي تمس كل المنتجات الموجهة للاستيراد والتصدير.

VI. الجباية البترولية

وتتكون هذه الجباية من:

- الضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي.
- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث و الاستغلال والنقل عبر القنوات.

ثانيا: الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية

بحيث تم تحديد هذه الحصة ب 50% للمؤسسات قطاع الخدمات و15 % للمؤسسات المنتجة للسلع من الأرباح الصافية للمؤسسات وذلك بعد اقتطاع حصة اشتراكات العمال، بحيث تخضع هذه الضريبة لعدة قواعد مثل التصريح السنوي والتحصيل إلى غير ذلك من القواعد الأخرى.

ثالثا: الغرامات

وهي عبارة عن عقوبة مالية تفرضها المؤسسات القانونية مثل مجلس المحاسبة والمحاكم وقد يفرضها مفتشي الأسعار أو مفتشي الجمارك، بحيث تفرض هذه الغرامات على الأشخاص المخالفين للنصوص التي تضعها الحكومة.

الفرع الثاني: الموارد الاختيارية

يطلق على هذا النوع من الإيرادات بالموارد الإرادية، فهذا النوع من الضرائب يضم الاشتراكات أو الضرائب المدفوعة إراديا وليس إجباريا مقابل نفعهم واستفادتهم بسلعة أو بخدمة معينة تؤديها لهم الدولة، فهناك فرق بين مداخيل تؤديها أملاك الدولة أو أجرة الخدمة المقدمة من طرف الدولة وأموال المساهمات والهبات والهدايا، وبالتالي يضم هذا النوع المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من قبل الأفراد جراء حصولهم على سلع وخدمات من قبل الدولة واهم أنواع الإيرادات الاختيارية مايلي:[1]

[1] دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة** ، مرجع سابق ص ص 179 180.

أولا: مداخيل أملاك الدولة

وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة، ومنه نجد أن هذا النوع من المداخيل ينقسم إلى قسمين وهما:

- مداخيل الاستغلال
- مداخيل التصفية

I. مداخيل الاستغلال

وهي الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة جراء منحها للأشخاص لاستغلالها، فتقديم الدولة لرخصة الاستغلال يدر عليها إيرادات تعرف بإيرادات الاستغلال وأمثلة ذلك أملاك الدولة والتي يمكن للأفراد استغلالها مثل المناجم والمحاجر، حقوق الصيد والأسواق...الخ

II. مداخيل التصفية

وهي تلك المداخيل التي تتحصل عليها الدولة جراء قيامها ببيع السلع التي تمتلكها والتي أصبحت لا تمثل منفعة بالنسبة لها ومثال ذلك بيع الأراضي والعقارات والسيارات الإدارية....الخ، كل هذه العوائد تعرف بمداخيل التصفية.

ثانيا: التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والاتاوى

فهذا النوع من الإيرادات لا يعتبر نوعا حقيقيا من الموارد لأننا لانجده في جدول الإيرادات أي الجدول " ا " لذلك يصعب تقدير مبلغه بالتحديد ويمكن استنتاجه من خلال مكوناته، فتعتبر التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوى عن كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها واهم أنواعه:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة جراء ما تؤديه من خدمة.
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية.
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

ثالثا: الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات

تقدم هذه الأموال بدون مقابل بحيث يخص الأمر المساهمة المالية غير الإجبارية للأفراد من اجل تمويل نفقة عمومية وتعتبر قيمة هذه المداخيل غير محددة.

ولقد جاء تصنيف مختلف الموارد العامة للدولة في الميزانية العامة في الجدول " ا " تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثاني: انعكاسات أسعار النفط على أداء الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012–2017)

تعتبر الجزائر من الدول الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشكل أساسي على تصدير النفط، حيث تشكل الجباية النفطية مصدرا أساسيا في تمويل إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمي في ظل صعوبة التنبؤ بسعره المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسي، وفيما يلي سنتطرق إلى تطورات أسعار النفط، بالإضافة إلى تطورات النفقات والإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2012-2017).

المطلب الأول: تطور أسعار النفط ونفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)

سنتناول في هذا المطلب تطورات كل من أسعار النفط بالإضافة إلى تطورات نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2012–2017)

يعتبر النفط المورد الرئيسي لصادرات وإيرادات الاقتصاد الجزائري، حيث يعتمد على عوائده في دعم النمو الاقتصادي عبر البرامج التنموية والنهوض بالقطاعات كالزراعة والصناعة وغيرها، بهدف تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة وزيادة نمو الناتج المحلي خارج المحروقات، ومنه فان وضعية الاقتصاد الوطني تتوقف على حركة التقلبات السعرية للنفط، فمثلا في فترة الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة نتجت عن انخفاض العوائد النفطية، إلا انه ومع الارتفاع غير المسبوق في النفط منذ سنة 2000، أين وصل سعر البرميل الواحد إلى 150دولار سنة 2008، استفادت الجزائر بدرجة هائلة من الثروة ، مما أدى إلى تراكم الأصول المالية، وأعطى دفعا جديدا للمسار الاقتصادي، حيث ساهم هذا الارتفاع بشكل كبير في انخفاض نسبة المديونية الخارجية وارتفاع نسب النمو الاقتصادي.[1]

لكن ومنذ منتصف سنة 2014، ومع هبوط أسعار النفط بما يزيد على 70 في المائة، فقد تكبد الاقتصاد خسائر فادحة في الحسابات الخارجية والمالية العامة، مما طرح عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر، التي ترتبط مداخلها بعائدات النفط التي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، وهو ما أدى إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية، مما يدخل البلاد في أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات.

[1] حمدوش وفاء، **"اسباب انهيار اسعار النفط وانعكاساته على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية خلال الفترة (2011- 2015)"**، ملتقى دولي حول ازمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14 و 15 اكتوبر 2017، ص 3.

وفيما يلي سنوضح تراجع أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2012-2017):

الجدول رقم (01-03): تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017)

الوحدة: دولار/برميل

الاشهر / السنوات	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
2012	111.4	120.4	126.1	120.8	110.3	94.7	99.6	112.2	112.1	111.4	109.4	109.9	111.5
2013	114.2	117	108.9	103	102.8	102.1	107.6	111.9	113	111	109.3	112.7	109.5
2014	110	110.5	109	108.1	110.4	112.7	106.7	100.9	97.1	87.6	79.6	62.9	99.6
2015	47.9	58.2	56.9	59.8	64.1	61.7	56.3	47.2	48.4	49.5	45.3	38.6	52.8
2016	31.3	33.3	39.4	42.3	47.7	49.0	45.3	46.4	47.1	49.8	45.1	53.8	44.2
2017	54.8	55.1	51.4	51.8	48.8	46.1	48.0	51.3	56.3	57.9	63.2	56.32	51.55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مجلة النفط والتعاون العربي ، السنوات (2013- 2018)

الشكل رقم (01-03): تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

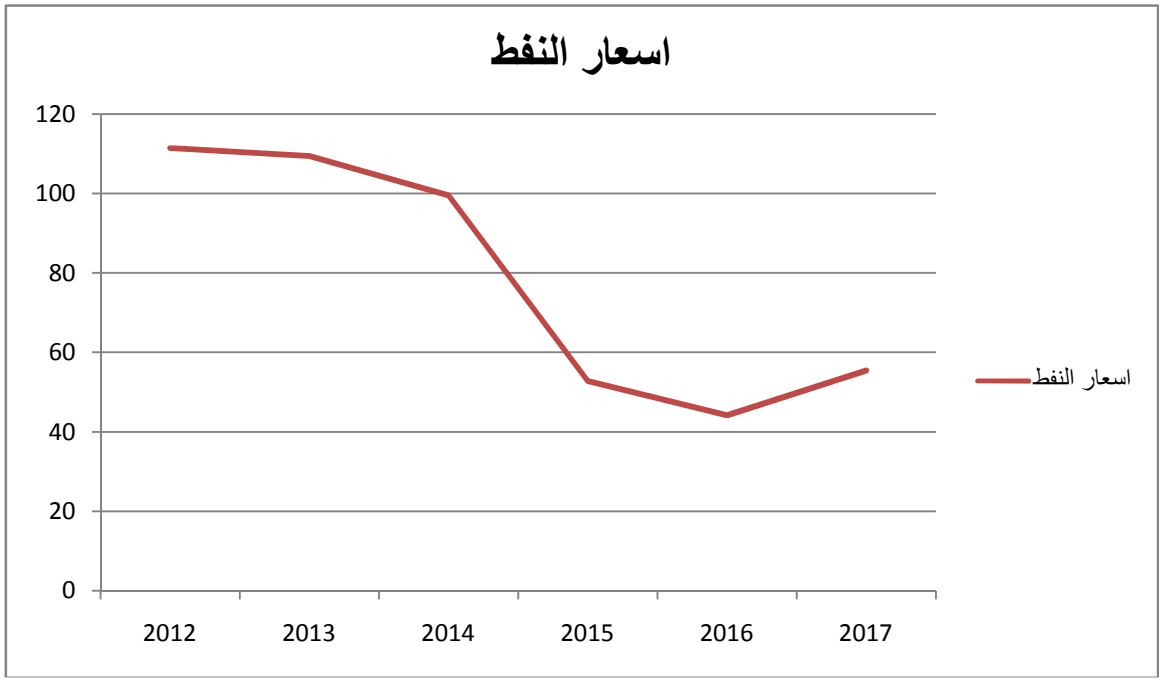

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01-03) والشكل رقم(01-03)، إن أسعار النفط قد عرفت حالة من الاستقرار حيث بلغ في عام 2012 ل 111.5 دولار للبرميل، وفي عام 2013 قدر ب 109.5 دولار للبرميل حيث تناقص بشكل طفيف في هذا العام ، ويرجع هذا الاستقرار لعدة أسباب منها النمو الاقتصادي لبعض الدول كالصين، زيادة في الطلب كذلك توحيد جهود الدول الأعضاء في الأوبك.

أما في عام 2014 انخفضت أسعار النفط بشكل ملحوظ، لتصل إلى اقل مستوياتها، حيث بلغ المتوسط السنوي للسعر99.6 دولار للبرميل وهذا راجع إلى:[1]

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.
- توجه كبار الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهوما خلق فجوة بين العرض والطلب.
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط، واللتان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة ، وخاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشان تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

[1] تقرير الامين العام السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، العدد 41، 2014، ص 46.

- كان للمضاربات دور كبير، وخاصة خلال النصف الثاني من العام، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

وفي عام 2015 شهدنا انهيارا شديدا لأسعار النفط أين بلغ المتوسط السنوي لسعر النفط 52.8 دولار للبرميل، وفي سنة 2016 واصلت انهيارها إلى 44.2 دولار للبرميل وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي: ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية، وبالأخص تراجع الطلب في الصين بسبب تباطؤ اقتصادها، وزيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري إلى حوالي خمسة ملايين برميل يوميا ، وأخيرا رفض السعودية خفض الإنتاج من اجل زيادة الأسعار.[1]

أما في عام 2017 فقد تعافت أسعار النفط وعرفت ارتفاعا ملحوظا أين بلغ المتوسط السنوي 51.55 دولار للبرميل وذلك بفضل تأكيد الدول المنتجة التزامها باتفاق خفض الإنتاج الذي دخل حيز التطبيق ابتداء من جانفي 2017.

الفرع الثاني: تطور نفقات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)

تعتبر النفقات العامة احد أهم الأدوات لتنفيذ النشاطات المالية للدولة باختلاف توجهاتها واديولوجياتها، وتختلف أهميتها من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، حيث تختلف خصوصيات تسييرها في كل دولة من جهة، وفي تمويلها من جهة أخرى، وفيما يلي نبين تطورات النفقات العامة بنوعيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2012– 2017).

[1] بضياف عبد المالك، **"دراسة اثر تقلبات اسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري (2000-2016)"**، الملتقى الدولي حول ازمة النفط : سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14 و 15 اكتوبر 2017، ص 7.

الجدول رقم (02-03): تطورات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012 – 2017) **الوحدة: مليار دج**

السنوات	النفقات		إجمالي النفقات
	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	
2012	4608.3	2820.4	7428.7
2013	4335.6	2544.2	6879.8
2014	4714.5	2941.7	7656.2
2015	4972.2	3781.4	8753.6
2016	4807.3	3176.8	7984.1
2017	4591.8	2291.3	6883.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات: (2012-2017)

الشكل رقم (02-03) تطورات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

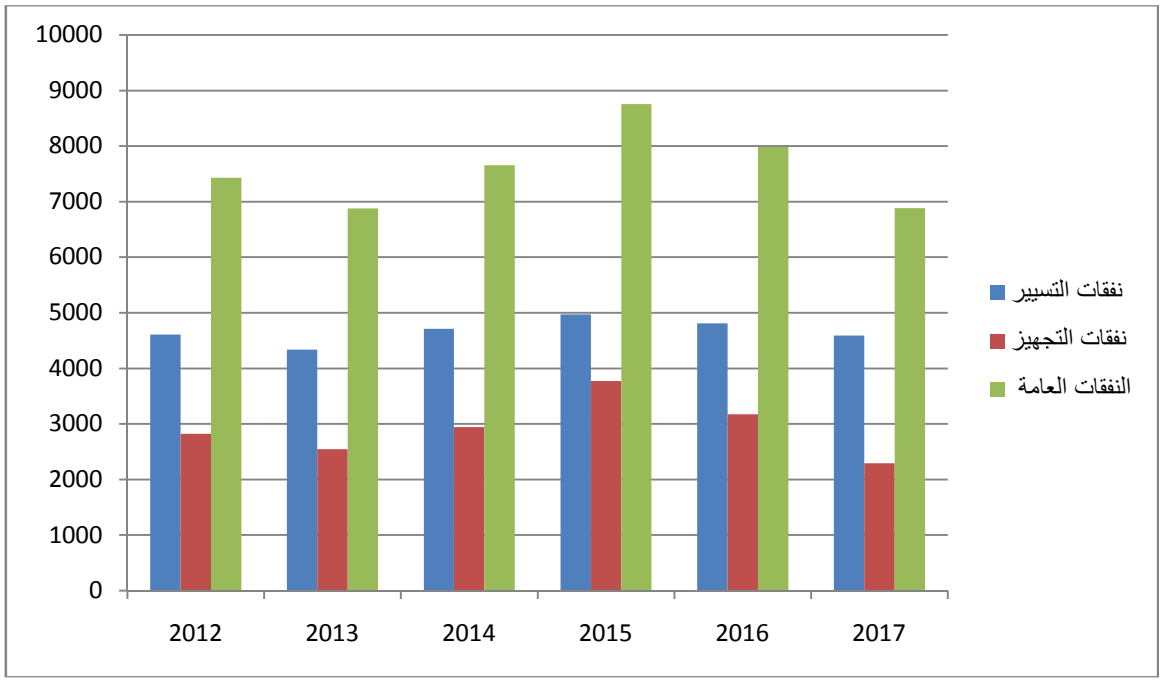

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة سجلت مستويات متذبذبة في الفترة (2012-2017)، حيث أن نفقات التسيير سجلت نموا بوتيرة اكبر من نفقات التجهيز، ففي سنة 2012 بلغت نفقات التسيير 4608.3 مليار دج، وكانت قيمة هذه الأخيرة متذبذبة لتكون في حدود4714.5 مليار دج في سنة 2014، وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي، بالإضافة إلى ترقية الموارد البشرية للانتفاع من خبرتهم وقدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى ذلك اهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم المقدرة على إتمام تعليمهم، إلا انه في سنتي 2016و 2017 تراجع مستوى النفقات العامة بصفة ملحوظة وهذا راجع إلى قلة اهتمام الدولة ببعض القطاعات وخفض إمدادها بالتمويل اللازم.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز، فقد كانت منخفضة في سنة 2012 مقارنة بنفقات التسيير، حيث كانت في حدود 2820.4 مليار دج، فيما بدأت ترتفع خلال السنوات الموالية، والملاحظ أن هذا الارتفاع الذي يكون من سنة إلى أخرى يكون بحسب اختلاف الأهداف المراد تحقيقها والمرجوة من طرف الدولة اتجاه اقتصادها ومجتمعها .

الفرع الثالث: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)

تعتبر الإيرادات في مختلف الاقتصاديات الشق الثاني للموازنة، وهذا لما تقدمه للاقتصاد من وسيلة لتوجيه الاقتصاد الوطني وتمويله،إلا أن الإيرادات العامة في الجزائر ليست مثلها مثل باقي دول العالم، حيث تحتوي على بعض الخصوصية التي تعود للتركيبة الاقتصادية للدولة ولنوع مواردها،حيث تتضمن الإيرادات العامة في الجزائر ضمن الجدول"ا" الملحق لقانون المالية بابين هما الجباية البترولية التي تعتبر عصب الأساس لموارد الموازنة العامة للدولة في الجزائر، بالإضافة إلى الموارد العادية، ويبين الجدول التالي تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017).

جدول رقم (03-03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017). الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات		إجمالي الإيرادات
	الموارد العادية	الجباية البترولية	
2012	1.950.040	1.519.040	3.469.080
2013	2.204.100	1.615.900	3.820.000
2014	2.640.450	1.577.730	4.218.180
2015	3.229.760	1.722.940	4.952.700
2016	3.064.880	1.682.550	4.747.430
2017	3.435.394	2.200.120	5.635.514

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

الشكل رقم: (03-03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

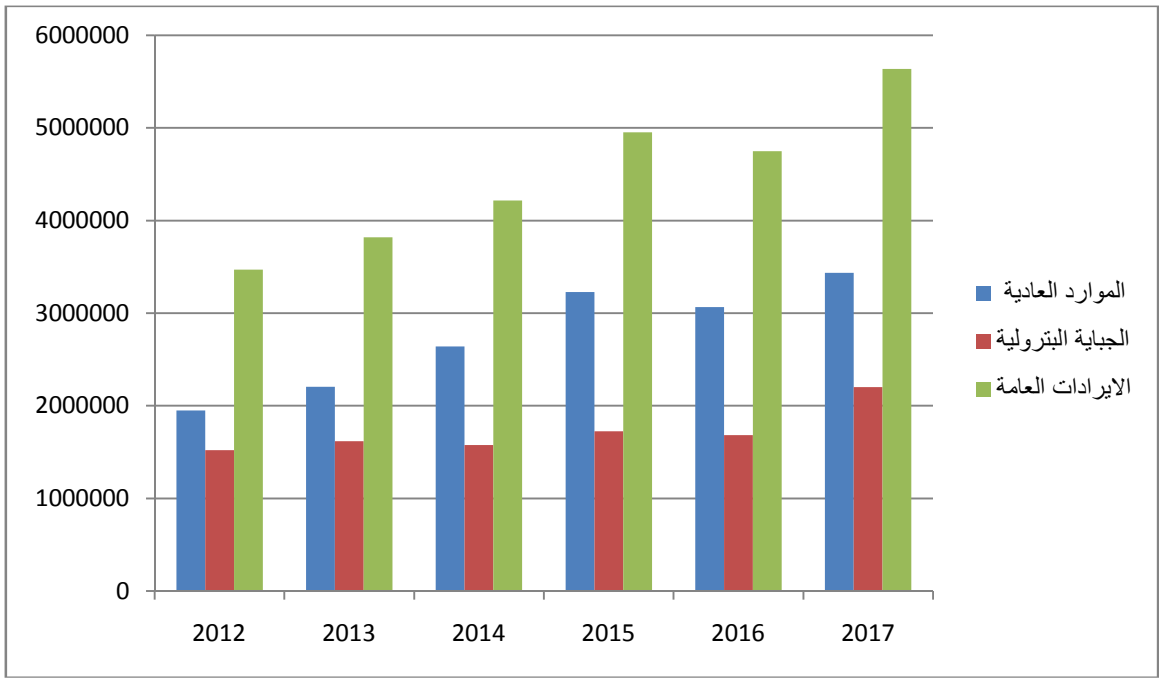

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-03) والشكل رقم (03-03) أن إيرادات الميزانية بلغت 3469.08 في سنة 2012 حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية في هذه السنة 1519.04 مليار دينار، كما بلغت الإيرادات المتأتية من الموارد العادية 1950.04 مليار دينار.

أما في سنة 2013 فقد بلغت 3820 مليار دينار مقابل 3469.08 مليار دينار سنة 2012، وذلك في ظل ارتفاع إجمالي الموارد العادية التي انتقلت من 1950.04 مليار دينار في سنة 2012 إلى 2204.1 مليار دينار سنة 2013، حيث نجمت هذه الزيادة عن ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، في حين عرفت الضرائب على المداخيل انخفاضا سنة 2013، علما أن المستوى الذي بلغته سنة 2012 كان نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادات المعتبرة لأجور الوظيف العمومي بأثر رجعي.

أما في سنة 2014، وعلى الرغم من انخفاض إيرادات الجباية البترولية إلى 1577.73 مليار دينار ومساهمتها المتواضعة ب 37% من إجمالي الإيرادات إلا أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا مقارنة بالسنة المنصرمة، ذلك أن الموارد العادية سدت النقص الناجم عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية بارتفاع قدر ب 2640.4 مليار دينار إي بنسبة مساهمة قدرت ب 62.59% من إجمالي الإيرادات المحققة.

أما سنة 2015 فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا في قيمة الايرادت الكلية قدر ب 4952.7 مليار دينار وكذلك الأمر بالنسبة لإيرادات الجباية البترولية والموارد العادية على التوالي 1722.94 مليار دينار و 3229.76 مليار دينار.

وفي سنة 2016 فقد سجلت الإيرادات العامة انخفاضا طفيفا حيث قدرت ب 4747.43 مليار دينار ، وذلك بعد تراجع كل من الموارد العادية والجباية البترولية مقارنة بالسنة الفارطة، فيما تحسنت كل من هاتين الأخيرتين في سنة 2017، وارتفعت هاتين الأخيرتين إلى 3435.394مليار دينار و 2200.12 مليار دينار ليصل إجمالي الإيرادات في نفس السنة إلى 56635.514مليار دينار.

المطلب الثاني : تأثير أسعار النفط على مكونات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)

سنتناول في هذا المطلب توضيح كيفية تأثير انخفاض أسعار النفط خلال الفترة (2012- 2017) على مكونات الميزانية العامة في الجزائر.

الفرع الأول: تأثير أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)

باعتبار النفط أهم مورد لتمويل النفقات في الجزائر، فلا شك أن له دور كبير في ارتفاع أو انخفاض مستويات النفقات العامة للدولة، يبين الجدول التالي أسعار النفط خلال الفترة (2012- 2017) مقابل مستويات النفقات العامة في الجزائر خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (04–03): تاثير أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)

السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	أسعار النفط (بالدولار)
2012	7428.7	111.5
2013	6879.8	109.5
2014	7656.2	99.6
2015	8753.6	52.8
2016	7984.1	45.42
2017	6883.1	51.55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات (2012– 2017) وتقارير منظمة الأوبك.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04–03) أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع هذه القيمة وأحيانا تنخفض، وذلك حسب الظروف والسياسات المنتهجة من طرف الدولة، حيث سجلت سنة 2012 مبلغ 7428.7 مليار دينار وذلك في ظل ارتفاع تسجيل أسعار النفط 111.5 دولار للبرميل في نفس السنة ن وقد كان ذلك مستوى مقبول خاصة بعد الأزمة المالية2009، وفي الفترة (2013–2015) استمرت النفقات في الارتفاع لتبلغ سنة 2015 8753.6 مليار دينار، بالرغم من انخفاض أسعار النفط التي قدرت ب 52.8 دولار للبرميل، ويعود هذا الاستمرار في ارتفاع النفقات إلى مجموعة البرامج التوسعية التي اتبعتها الدولة للمحافظة وتحسين المستوى المعيشي كبرنامج التنمية الخماسي(2012–2014).

وبذلك نستخلص أن السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، تميزت بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الانفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات التي تشهدها أسعار النفط في تلك الفترة.

الفرع الثاني: تأثير أسعار النفط على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)

تتأثر الإيرادات العامة في الجزائر بصفة كبيرة بأسعار النفط، فالجزائر ومما سبق يتضح أن النسبة الأكبر من إيراداتها تأتي من الجباية البترولية إذ تفوق 60 % أحيانا، وبذلك فان الإيرادات في الجزائر مرتبطة بشكل مباشر بأسعار النفط، وفيما يلي جدول يبين تأثير أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر.

الجدول رقم(05–03): تأثير أسعار النفط على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)

السنوات	الإيرادات		أسعار النفط
	الجباية البترولية	الموارد العادية	
2012	1.519.040	1.950.040	111.5
2013	1.615.900	2.204.100	109.5
2014	1.577.730	2.640.450	99.6
2015	1.722.940	3.229.760	52.8
2016	1.682.550	3.064.880	45.42
2017	2.200.120	3.435.394	51.55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات (2012-2017) وتقارير منظمة أوبك

يمكن توضيح العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات الحقيقية للموازنة العامة في الجزائر من خلال تطور أسعار النفط وكل من الموارد العادية وإيرادات الجباية النفطية، حيث نلاحظ انه من خلال الجدول رقم (05-03) انه في سنة 2012 كانت الموارد من الجباية النفطية ترتبط ارتباطا قويا بأسعار النفط، حيث عرفت مستوى مقبول يقدر ب 1519.04مليار دينار وذلك في ظل بلوغ أسعار النفط في نفس السنة 111.5 دولار للبرميل، إلا أنها انخفضت بشكل نسبي في سنة 2013 إلى 1615.9 مليار دينار بسبب الانخفاض النسبي لسعر النفط الذي قدر ب109.5 دولار للبرميل، ومنه يمكن القول أن انخفاض أسعار النفط لها اثر طردي على قيمة الجباية النفطية الموجهة للموازنة العامة، ولذلك فقد كان لتدهور أسعار النفط في السنوات الموالية اثر واضح على مكونات الموازنة العامة وظهر ذلك جليا على الموارد من الجباية النفطية، حيث تابعت هذه الأخيرة انخفاضها بصورة ملحوظة، حيث بلغ سعر النفط أدنى معدل له سنة 2016 و قدر ب 45.42 دولار للبرميل، فيما بلغت الجباية النفطية بالمقابل 1682.55 مليار دينار في نفس السنة.

أما سنة 2017 فقد سجلت ارتفاعا محسوسا في موارد الجباية النفطية حيث قدرت ب 2200.12 مليار دينار وذلك بسبب تعافي أسعار النفط وارتفاعها لتصل إلى 51.55دولار.

أما فيما يخص الموارد العادية فنجد أنها تمثل نسبة مهمة من الإيرادات العامة للدولة، وزادت هذه الأهمية مع الانخفاض المسجل في أسعار النفط ، كما أدى هذا الانخفاض في الفترة الأخيرة إلى مراجعة السياسة الانفاقية للدولة، إذ نلاحظ من خلال الجدول أن الموارد العادية تأخذ منحى تصاعدي كلما انخفضت أسعار النفط، وذلك نتيجة لتدابير تتخذها الدولة بهدف زيادة موارد الدولة خارج الجباية البترولية.

الفرع الثالث:تأثير أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2017)

ترتبط وضعية الميزانية العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة، ومن المتعارف عليه أن الأصل في الميزانية العامة هو تساوي النفقات العامة والإيرادات العامة أي مبدأ توازن الموازنة ، ولكن هذا المبدأ ليس دوما بالضرورة محقق، فقد يختل التوازن بين الإيرادات والنفقات وذلك نتيجة لأسباب مختلفة، وفيما يلي جدول يبين تأثير تدهور أسعار النفط على رصيد الميزانية خلال الفترة (2012-2017).

الجدول رقم (06–03):تأثير أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2012–2017)

السنوات	النفقات	الإيرادات	رصيد الميزانية	أسعار النفط
2012	7428.7	3469	**3959.7–**	**111.5**
2013	6879.8	3820	**3059.8–**	**109.5**
2014	7656.2	4.218.1	**3438.1–**	**99.6**
2015	8753.6	4.952.7	**3800.9–**	**52.8**
2016	7984.1	4.747.4	**3236.7–**	**45.42**
2017	6883.1	5.635.5	**1247.6–**	**51.55**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية (2012-2017) وتقارير منظمة الأوبك.

الشكل رقم (06-03): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

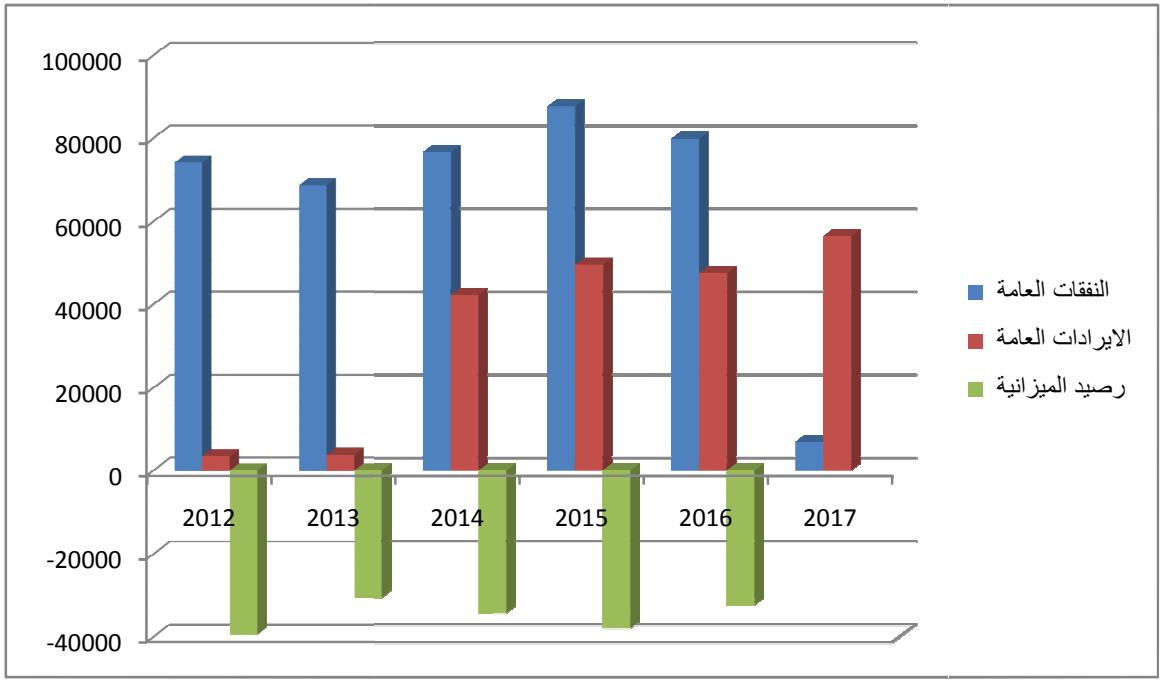

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06-03) أن العجز كان السمة الغالبة على رصيد ميزانيات فترة الدراسة وذلك بمستويات متذبذبة، حيث سجلت الميزانية سنة 2012 عجزا بقيمة -3959.7 مليار دينار لتتراجع قليلا في 2013 عند -3659.8 مليار دينار.

إلا انه وبالرغم من الزيادات في الإيرادات العامة إلا أنها لم تتمكن من مجابهة التطورات الكبيرة في إجمالي النفقات حيث بلغ الرصيد في 2015 قيمة -3800.9 مليار دينار، ويعود هذا العجز الدائم في ميزانية الجزائر إلى الاختلال بين النفقات والإيرادات، حيث تعرف النفقات تزايدا مستمرا بفعل السياسات التوسعية التي تتبعها الدولة ومحاولتها لتسديد ديونها الخارجية،وبالرغم من تزايد أسعار النفط في بعض الأحيان وبالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية وبالتالي الإيرادات العامة للميزانية، فهي لم تنجح في تغطية النفقات المتزايدة باستمرار، ومما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزانية يتأثر بشكل كبير بالنفقات أكثر من الإيرادات

خلاصة:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات في مسيرتها التنموية منذ الاستقلال، حيث يعكس هيكل الموازنة العامة في الجزائر الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري، إذ تعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة تفوق 60% وبما أن السياسات الاقتصادية المعدة من طرف الحكومة الجزائرية غالبا ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة، فيمكن القول بان إعداد وتنفيذ هذه السياسات يخضعان بشكل كبير للإيرادات النفطية المتأثرة مباشرة بتقلبات أسعار النفط وبذلك تعتبر التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري اختلالا أو توازنا.

وكذلك فان عدم قدرة الجزائر على تغطية النفقات له دور أساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر الأمر الذي يتأتى من حصيلة الإيرادات النفطية وبالتالي يتضح لنا أن أسعار النفط تؤثر بصفة مباشرة في حجم الإنفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل تلك النفقات.

الخاتمة

خاتمة

ركزت الدراسة على تناول موضوع تأثير انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة المتمثلة في:

ماهي انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

يعد النفط أكثر من مجرد طاقة، وتكمن أهميته الاقتصادية في انه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي.

وتؤدي الإيرادات النفطية دورا هاما وأساسيا في عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بمختلف أطوارها، وبمختلف توجهات السياسة الاقتصادية العامة، لذلك اقترن الاقتصاد الجزائري بها، كما أصبحت جميع متغيرات استقراره رهينة باستقرارها، ومن جهة أخرى تعتبر الموازنة العامة للدولة الواجهة التي تعكس إيرادات ونفقات الدولة وهي من أهم الوسائل التي تلجا إليها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، إذ تقوم الدولة بتحقيق الأهداف المسطرة على جميع الأصعدة بالاعتماد عليها وذلك من خلال إيراداتها العامة التي يغطى جزء كبير منها من عوائد الجباية النفطية، وبالتالي فان النفقات العامة للدولة تغطى كذلك بهذه العوائد.

ودراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح التأثير الذي يحدثه الانخفاض في أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر، فوجدنا أن عناصر الموازنة العامة (النفقات والإيرادات) تتأثر بشكل كبير بالانخفاض الذي يحدث في أسعار النفط وخاصة إيرادات الجباية النفطية، حيث يعتبر سعر النفط من أهم العناصر المعتمد عليها في حساب الجباية النفطية، وبالتالي يمكن القول أسعار النفط لها علاقة بالموازنة العامة.

وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد وبصفة شبه كلية على النفط، إضافة إلى أن اغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها هو العائدات النفطية فان أي انخفاض في أسعار النفط فانه سينعكس وبشكل مباشر على إيرادات الجباية النفطية وبالتالي سينعكس على الوضع الكلي للموازنة.

نتائج الفرضيات:

- الفرضية الأولى: توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الأولى القائلة بان الاقتصاد النفطي يتضمن دراسة مختلف الأنشطة المتعلقة بالثروة النفطية في جميع جوانبها، حيث استخلصنا من خلال بحثنا أن الاقتصاد النفطي يعتبر علما بحد ذاته يلم بجميع النشاطات المتعلقة بالثروة النفطية.
- الفرضية الثانية: توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الثانية القائلة بان الموازنة العامة تؤدي عدة وظائف مما جعلها تحتل مكانة بارزة في مسار التنمية الاقتصادية، حيث استخلصنا من خلال بحثنا أن وظائف الموازنة العامة متعددة وتتمثل في الوظيفة الاقتصادية، السياسية، الإدارية والقانونية.
- الفرضية الثالثة: توصلت الدراسة إلى عدم صحة الفرضية القائلة بان هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وكل مكونات الموازنة العامة، حيث لاحظنا من خلال تحليلنا للجداول والمعطيات الإحصائية أن النفقات العامة يمكن أن تتخذ مسارا أخر غير مسار أسعار النفط وذلك من خلال ما لاحظناه في سنتي 2014 و 2015 فالبرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلا أن النفقات العامة اتخذت مسارا تصاعدي وهذا ما لا يعكس العلاقة الطردية بينها وبين أسعار النفط.

النتائج

- يعتبر النفط ركيزة الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول، ويتميز بأهميته على مختلف الأصعدة، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والعسكرية.
- من خلال استعراضنا لمكانة النفط ضمن مصادر الطاقة، فان النفط سيبقى تحديدا من أكثر الأنواع استهلاكا، رغم بعض التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة البديلة المتجددة في ميزان الطاقة الكلي.
- إن تسعير النفط يعتبر من أكثر المواضيع إحاطة بالغموض، إذ أن عملية التنبؤ بأسعار النفط أمر من الصعب القيام به، وذلك لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها.
- يتجلى تأثير النفط على اقتصاد الجزائر ، في كون القطاع النفطي القطاع الرائد والموجه للاقتصاد مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، كما أن هيكل التمويل

الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية، الأمر الذي يضفي الطابع الريعي على اقتصادها.

- تعتبر الإيرادات النفطية المكون الأساسي لإيرادات الموازنة العامة في الجزائر حيث تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة ضالة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، ومن أهم هذه المصادر، الإيرادات الضريبية التي تعتبر مصدرا ثانويا للموارد الحكومية.

الاقتراحات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من اجل تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وتنمية مصادر الطاقة البديلة.
- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية.
- ضرورة العمل على تعزيز الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية في ظل الانخفاض في الإيرادات النفطية، وفي مجال النفقات العامة تبرز الحاجة إلى ترشيد النفقات ورفع كفاءتها، ففي مجال الإنفاق الرأسمالي، ينبغي العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والابتعاد عن تنفيذ مشاريع ضخمة ذات مردود اقتصادي ضئيل، أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، فالتحرك المتاح أمام السلطات المالية هو ترشيد الإنفاق الجاري، وعدم التمادي في السخاء والاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية وهدرها.
- لابد على المنتجين بصفة عامة ومنظمة الأوبك بصفة خاصة، أن يعملا على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط، وذلك لتفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.
- يجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب إلى جانب تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع.

آفاق الدراسة:

يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع التي يمكنها أن تكون إشكاليات لدراسات قادمة في ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- تأثير تقلبات أسعار النفط على العملة الوطنية.
- حوكمة الموارد النفطية في الجزائر.
- واقع الطاقات المتجددة في الجزائر بين الإمكانيات والمعوقات.
- صناعة السياحة كبديل للنفط في الجزائر.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا:المصادر

I. القران الكريم:

1. سورة البقرة، الآية (270)

ثانيا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. أبو العلا يسرى محمد،" **مبادئ الاقتصاد البترولي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996.

2. احمد الخولي سيد فتحي،" **اقتصاد النفط، الموارد والبيئة والطاقة**"، الطبعة الثامنة، خوارزم العلم للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2015.

3. أعاد محمد القيسي،" **المالية العامة والتشريع الضريبي**"، الطبعة 3، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

4. اندراوس وليم عاطف،" **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، تطور الدور الاقتصادي الحكومي**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

5. بن أبي بكر الرازي محمد، " **مختار الصالح**"، دار الرسالة، الكويت، 1983.

6. بن اشنهو عبد اللطيف، " **الجزائر اليوم بلد ناجح**"، بدون ذكر دار الطبع، بدون ذكر البلد،بدون ذكر سنة النشر.

7. الجعفري هاشم، " **مبادئ المالية العامة**"، الطبعة 3، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، 1966.

8. حسن الدغيري مديحة، " **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**"، الطبعة الثانية، دار الجميل، بيروت، 1998.

9. حسين عبد الله،"**مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2006.

10. حسين مصطفى حسين،"**المالية العامة**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

11. خربوش حسني، اليحي حسين، " **المالية العامة**"، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة،2013.

12. الدسوقي محمد إبراهيم،"**اقتصاديات المالية العامة**"، دار النهضة الضريبة، القاهرة، 2011.

13. الدوري محمد احمد،"**محاضرات في الاقتصاد البترولي**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

14. دويدار محمد،"**مبادئ الاقتصاد السياسي المالي**"، الجزء الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، بدون ذكر سنة النشر.

15. ذنيبات محمد جمال،" **المالية العامة والتشريع المالي**"، الدار العلمية والدولية ودار الثقافة، للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

16. رمضاني صديق محمد، نشأت ادوارد،" **مبادئ المالية العامة**"، مطبعة النورس، مصر، 2009.

17. شاكر عصفور محمد،" **أصول الموازنة العامة** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

18. شاوش يلس بشير، " **المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

19. الشيخ عبد الله، طاهر محمود، " **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.

20. صابغ يوسف، "**سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)**"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

21. الصكيان عبد العال، " **علم المالية العامة**"، الجزء الأول، دار الجمهورية، بغداد، 1966.

22.الصكيان عبد العال، "**مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق**"، الجزء الأول، الطبعة 2، بدون ذكر دار النشر، بغداد، 1977.

23.طاقة محمد، العزاوي هدى،"**اقتصاديات المالية العامة**"،الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، بدون ذكر بلد النشر، 2010.

24.عبد الباسط علي جاسم، "**المالية العامة والموازنة العامة والرقابة على تنفيذها – دراسة مقارنة**"،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015.

25.عبد المجيد دراز حامد، " **مبادئ المالية العامة**"، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.

26.عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات المالية العامة**"، الدار الجامعية، القاهرة، 2015.

27.العبيدي علي سعيد،" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

28.العبيدي محمد سعيد العلي،" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار دجلة، عمان،2011.

29.عدلي ناشد سوزي، " **أساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2009.

30.علي عبد الله إبراهيم، العجارمة أنور، "**المالية العامة**"، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، بدون سنة نشر.

31.عمارة محمود راني، " **المالية العامة، الإيرادات العامة**"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015.

32.غازي عناية، " **المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار البيارق، الأردن، 1998.

33.فتحي احمد ذياب عواد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان،2013.

34.فرحات فوزي،"**المالية العامة**"، منشورات الحلبي ، بيروت، 2001.

35.لعمارة جمال،" **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر، 2004.

36. محرزي عباس، **"اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة"**، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

37. منصور ميلاد يونس،" **مبادئ المالية العامة**"، الجامعية المفتوحة، ليبيا، 1994.

38. الناصر عبيد ناصر،" **المالية العامة**"، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2005.

39. الهيتي عبد الرحمان نوزاد، الخشابي عب اللطيف مجيد،" **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

II. الرسائل الجامعية والأطروحات:

1. بلقلة ابراهيم،" **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**،" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014.

2. بن عوالي خالدية،" **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015.

3. حداشي حكيم،" **اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي**"، رسالة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.

4. حمادي نعيمة،" **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**"، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008.

5. دردوري لحسن،"**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة الجزائر– تونس**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

6. زغبي نبيل،" **السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.

7. زيوش رحمة،" **الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012/2011.

8. العمري علي، " **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970– 2006)**"، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

9. قندوسي طاوش،" **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر 1970–2012**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2014/2013.

10. مخلفي أمينة،" **اثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين،**" مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2005/2004.

11. مناصرية جوهرة،" **انعكاس تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر (2000– 2015)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد يخضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

III. الملتقيات

1. بضياف عبد المالك، " **دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري (2000– 2016)**"، الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بأجي مختار، عنابه، الجزائر، يومي 14- 15 أكتوبر 2017.

2. بوداود فاطمة الزهراء، الزاوي أسماء، " **اثر انهيار أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري وانعكاساتها البديلة**"، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 14- 15 أكتوبر 2017.

3. حمدوش وفاء،" **أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر– دراسة تحليلية خلال الفترة (2011– 2015)**"، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار ، عنابة، الجزائر، يومي 14- 15 أكتوبر 2017.

4. قايدي خميسي، بن خزناجي أمينة،" **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014**"، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11- 12 مارس، 2012.

5. نصير احمد، زين يونس، "**تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001–2016 دراسة تحليلية**"، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 14- 15 أكتوبر 2017.

6. ودان بوعبد الله،" **تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، **ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، المخاطر**

والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 07- 08 أكتوبر 2015.

IV. المجلات

1. أبو فليح نبيل،" **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر.

2. تكواشت عماد، دراجي كريمو، " **منافسة مصادر الطاقة المتجددة على النفط في الجزائر بين الواقع والمستقبل"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12،جوتن 2017.

3. جاب الله مصطفى،" **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات – حالة الجزائر"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جوان 2016، جامعة الوادي.

4. ديلمي هاجيرة، **"الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة"**، مجلة مجاميع المعرفة، عدد اكتوبر2017.

5. شليحي الطاهر، **"الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول– حالة الجزائر 2016/2000"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الرابع.

6. لعمارة جمال،" **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 01، 2001.

V. المحاضرات

1. بوغزالة .م عبد الكريم، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2017/2016.

2. مخلفي أمينة، محاضرات في مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة ورقلة ،2014/2013.

VI. القوانين والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 17/84 المؤرخ في 08 شوال 1440هـ الموافق ل 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة رقم 06.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411الموافق ل 1990/08/15 المتعلق بقوانين بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، عدد35 الصادرة بتاريخ 15 اوغسطس 1990، المادة رقم 03.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 05/88 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408 الموافق ل 1988/01/12، يعدل ويتمم القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة في 23 جمادى الأولى 1408 الموافق ل 1988/08/13.
4. قوانين المالية للسنوات من 2012 إلى 2017.

VII. التقارير

1. تقارير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) للسنوات2000، 2006، 2009، 2010،2011، 2013، 2016.
2. التقارير الإحصائية السنوية لمجلة النفط والتعاون العربي للسنوات من 2013 إلى 2018.
3. Sonatrach, rapport annuel,2010.

ثاالثا: المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب

1. Rabah mahiout, "**le petrole algerien**," ENAP , ALGER,1974.
2. Francois deurul, Jaques buisson,"**Budget et pouvoir financier**", Edition Dalloz, Paris, 2001.

.

الملاحق

الملحق رقم 1 : ميزانية الجزائر لسنة 2012

الملاحـق
الجدول (أ)
الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2012

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	677.730.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع.....	43.770.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	639.670.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)....	330.200.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	2.000.000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	232.580.000
المجموع الفرعي (1)	**1.595.750.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية.....	19.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	54.300.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة.....	—
المجموع الفرعي (2)	**73.300.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	225.000.000
المجموع الفرعي (3)	**225.000.000**
مجموع الموارد العادية	**1.894.050.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.561.600.000
المجموع العام للإيرادات	**3.455.650.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	12.577.574.000
مصالح الوزير الأول	2.447.889.000
الدفاع الوطني	723.123.173.000
الداخلية والجماعات المحلية	622.260.318.000
الشؤون الخارجية	29.716.600.000
العدل	75.487.291.000
المالية	104.196.257.000
الطاقة والمناجم	31.783.386.000
الموارد المائية	50.291.662.000
الاستشراف والإحصائيات	961.428.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.395.874.000
التجارة	22.189.764.000
الشؤون الدينية والأوقاف	29.630.963.000
المجاهدين	191.635.982.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.407.118.000
النقل	28.387.232.000
التربية الوطنية	544.383.508.000
الفلاحة و التنمية الريفية	242.383.415.000
الأشغال العمومية	12.342.022.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404.945.348.000
الثقافة	19.618.095.000
الاتصال	10.739.311.000
السياحة والصناعة التقليدية	4.289.735.000
التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.927.269.000
العلاقات مع البرلمان	228.806.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.132.325.000
السكن والعمران	18.204.576.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	186.100.734.000
التضامن الوطني والأسرة	165.845.327.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	2.647.204.000
الشباب والرياضة	36.141.213.000
المجموع الفرعي	**3.910.595.317.000**
التكاليف المشتركة	**697.655.158.000**
المجموع العام	**4.608. 250.475.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2012 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	16.448.000	15.567.000
الفلاحة والري.....	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة.....	6.616.870	20.329.870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين.....	198.511.000	133.624.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن.....	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	67.000.000	67.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.789.854.270**	**2.144.353.481**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**676.063.100**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.849.854.270**	**2.820.416.581**

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	903.000.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	49.400.000
003 – 201 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	649.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	324.200.000
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	1.500.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	228.300.000
المجموع الفرعي (1)	**1.831.400.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	20.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	62.700.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	**82.700.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	290.000.000
المجموع الفرعي (3)	**290.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.204.100.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.615.900.000
المجموع العام للإيرادات	**3.820.000.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000
وزارة العدل	68.308.083.000
وزارة المالية	81.376.609.000
وزارة الطاقة والمناجم	36.273.458.000
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	23.302.271.000
وزارة المجاهدين	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة	2.711.530.000
وزارة النقل	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	215.686.294.000
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	154.122.325.000
وزارة الثقافة	21.604.452.000
وزارة التجارة	23.114.603.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	47.635.070.000
وزارة السكن والعمران	15.513.582.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	276.503.735.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	306.925.642.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	2.710.849.000
وزارة الشباب والرياضة	34.352.001.000
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.149.500.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.230.922.000
وزارة الاتصال	11.813.725.000
المجموع الفرعي	**3.952.575.911.000**
التكاليف المشتركة	383.038.573.000
المجموع العام	**4.335.614.484.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	61.500	3.050.000
الفلاحة والري.....	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة.....	13.741.060	22.286.060
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.113.654.100	713.925.100
التربية والتكوين.....	169.839.000	273.134.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على سكن.....	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.025.159.060**	**1.811.979.160**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	51.500.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	115.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**215.000.000**	**732.227.500**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.240.159.060**	**2.544.206.660**

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	866.120.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	59.300.000
003 – 201 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	853.330.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	510.720.000
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	3.000.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	485.700.000
المجموع الفرعي (1)	**2.267.450.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	21.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	64.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	**85.000.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	288.000.000
المجموع الفرعي (3)	**288.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.640.450.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.577.730.000
المجموع العام للإيرادات	**4.218.180.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

الملاحق

الجـــدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1–1 الإيرادات الجبائية :	
201.001 – حواصل الضرائب المباشرة.....	980.740.000
201.002 – حواصل التسجيل والطابع.....	84.900.000
201.003 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	989.030.000
منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة.....	600.500.000
201.004 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	4.000.000
201.005 – حواصل الجمارك.....	557.700.000
المجموع الفرعي (1)	**2.616.370.000**
1–2 – الإيرادات العادية :	
201.006 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	22.000.000
201.007 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	152.000.000
201.008 – الإيرادات النظامية.....	—
المجموع الفرعي (2)	**174.000.000**
1–3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	439.390.000
المجموع الفرعي (3)	**439.390.000**
مجموع الموارد العادية	**3.229.760.000**
2 – الجباية البترولية :	
201.011 – الجباية البترولية.....	1.722.940.000
المجموع العام للإيرادات	**4.952.700.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول	3.683.124.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	42.251.388.000
الداخلية والجماعات المحلية	586.812.042.000
العدل	77.588.291.000
المالية	92.422.138.000
الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	92.422.138.000
الصناعة والمناجم	5.544.058.000
الطاقة	46.832.108.000
المجاهدين	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف	27.068.643.000
التجارة	24.466.345.000
التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية	6.269.283.000
الفلاحة و التنمية الريفية	255.301.097.000
الموارد المائية والبيئة	21.364.492.000
السكن والعمران والمدينة	22.870.480.000
الأشغال العمومية	20.150.760.000
النقل	12.732.139.000
التربية الوطنية	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	235.093.821.000
الثقافة	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	131.883.688.000
العلاقات مع البرلمان	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	381.972.062.000
الشباب والرياضة	40.641.561.000
الاتصال	18.985.961.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.985.130.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.417.248.000
المجموع الفرعي	**4.492.831.040.000**
التكاليف المشتركة	479.447.454.000
المجموع العام	**4.972.278.494.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري.....	179.242.600	314.551.200
دعم الخدمات المنتجة.....	33.122.900	50.487.600
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.498.349.616	1.076.360.236
التربية والتكوين.....	199.689.840	233.044.300
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	119.416.500	197.569.800
دعم الحصول على سكن.....	97.972.145	264.748.000
مواضيع مختلفة.....	802.336.000	502.336.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**3.035.324.601**	**2.744.638.136**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	311.907.229	224.919.494
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**411.907.229**	**1.036.810.694**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**3.447.231.830**	**3.781.448.830**

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	1.058.220.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	89.730.000
003 – 201 – حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.014.380.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	(593.790.000)
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	5.000.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	555.350.000
المجموع الفرعي (1)	**2.722.680.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل أملاك الدولة.....	33.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	62.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	**95.000.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	247.200.000
المجموع الفرعي (3)	**247.200.000**
مجموع الموارد العادية	**3.064.880.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.682.550.000
المجموع العام للإيرادات	**4.747.430.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مصالح الوزير الأول	3.437.925.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	426.127.386.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30.573.877.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	73.431.991.000
المالية	95.399.378.000
الطاقة	44.793.741.000
الصناعة والمناجم	5.349.818.000
الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري	254.253.914.000
المجاهدين	248.645.702.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.033.177.000
التجارة	20.527.754.000
النقل	11.218.880.000
الموارد المائية والبيئة	17.616.679.000
الأشغال العمومية	19.085.089.000
السكن والعمران والمدينة	21.302.786.000
التربية الوطنية	764.052.396.000
التعليم العالي والبحث العلمي	312.145.998.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.379.263.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226.484.929.000
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4.117.881.000
الثقافة	19.056.672.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118.830.888.000
العلاقات مع البرلمان	243.408.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379.407.269.000
الشباب والرياضة	37.181.458.000
الاتصال	19.369.240.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.875.224.000
المجموع الفرعي	**4.359.144.400.000**
التكاليف المشتركة	448.187.600.000
المجموع العام	**4.807.332.000.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	–	–
احتياطي لنفقات غير متوقعة	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**239.005.000**	**773.454.928**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.894.204.327**	**3.176.848.243**

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	1.297.668.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	114.981.000
003 – 201 – حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.047.601.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	(556.221.000)
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	9.563.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	345.570.000
المجموع الفرعي (1)	**2.845.374.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل أملاك الدولة.....	25.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	75.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	20.000
المجموع الفرعي (2)	**100.000.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	490.000.000
المجموع الفرعي (3)	**490.000.000**
مجموع الموارد العادية	**3.435.394.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	2.200.120.000
المجموع العام للإيرادات	**5.635.514.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.825.999.000
مصالح الوزير الأول	4.508.933.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	394.260.754.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	35.216.220.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....	للبيان
العدل	72.671.000.000
المالية	87.513.834.000
الصناعة والمناجم	4.617.498.000
الطاقة	44.157.846.000
المجاهدين	245.943.029.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.375.735.000
التجارة	19.511.320.000
التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية	3.622.324.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	212.797.631.000
الموارد المائية والبيئة	16.183.538.000
السكن والعمران والمدينة	17.658.533.000
الأشغال العمومية والنقل	27.425.215.000
التربية الوطنية	746.261.385.000
التعليم العالي والبحث العلمي	310.791.629.000
التكوين والتعليم المهنيين	48.304.358.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	151.442.004.000
الثقافة	16.005.614.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	70.904.217.000
العلاقات مع البرلمان	235.083.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	389.073.747.000
الشباب والرياضة	34.554.477.000
الاتصال	18.698.935.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.432.269.000
المجموع الفرعي	**4.126.290.127.000**
التكاليف المشتركة	465.551.834.000
المجموع العام	**4.591.841.961.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	3.611.000	2.757.000
الفلاحة والري.....	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة.....	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين.....	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن.....	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**1.221.323.120**	**1.620.430.620**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	–	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**165.350.000**	**670.943.000**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**1.386.673.120**	**2.291.373.620**